جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم سياسية

المقاربة الأمنية للإتحاد الأوروبي في المتوسط

ظاهرة الإرهاب –أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

أميرة صوان

إشراف الأستاذ:

ليندة عكروم

- لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.إدريس عطية	أستاذ مساعد –أ-	رئيسا
ليندة عكروم	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
مليكة قادري	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

العام الجامعي : 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة العلق [الآية 01-05]

- صدق الله العظيم -

مقدّمـــــة:

الفصل الأول : المدخل النظـــــري والمفـــــاهيمي للأمن المتوسطي

المبحث الأول: المقاربات النظـــرية المفسرة للأمن المتوسطي

المطلب الأول:بناء تصور مفـــــاهيمي للأمن.

المطلب الثاني: الأمن حسب النظريـــــــات التقليدية.

المطلب الثالث: توسيع و إعـادة تعريف الأمن حسب النظريات الحديـــثة.

المبحث الثاني : مستويـــات الأمـــن.

المطلب الأول : الأمن القومي.

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي .

المطلب الثالث : الأمن الـدولي.

المبحث الثالث : أهمية منطقـــــة البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني : الأهمية التاريخية والحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثالث : الأهمية الجـيواستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني : الترتيبـات الأمنية للإتحـــــاد الأوروبي في منطقة المتـــوسط

المبحث الأول : محددات النظام الإقليمي الأوروبي .

المطلب الأول: نشأة الاتحـــــاد الأوروبي.

المطلب الثاني : عمليات توسع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : مكانة الفضاء المتوسطي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني : البيئة الأمنية المتوسطية حسب منظور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : التهديدات الأمنية في المتوسط حسب مقاربة الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : الإقليمية كوسيلة لمعالجة المشاكل الأمنية في المتوسط.

المبحث الثالث : أهم المبادرات التعاونية للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط.

المطلب الأول : المشروع الأمني في إطار مسار برشلونة.

المطلب الثاني : التوجه الجديد للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط في ظل سياسة الجوار.

المطلب الثالث : مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث : منظور الاتحاد الأوروبي لظاهرة الإرهاب في المتوسط

المبحث الأول: الإرهاب كمصدر تهديد للأمن في المتوسط.

المطلب الأول : التعـــاريف المختلفة لظاهرة الإرهاب .

المطلب الثاني : مسببات ودوافـــع الإرهـاب .

المطلب الثالث: انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط.

المبحث الثاني: الآليات المستخدمة لمكافحة ظاهرة الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : الموقف الأوروبي من الإرهاب: من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية.

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثالث : رهانات وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط

خلاصة الفصل.

خاتمـــة

مقدمة

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات كبرى مسّت العديد من المجالات، خاصة طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، حيث أعيد النظر في الافتراضات الأساسية للأمن في العلاقات الدولية،كما شهدت البيئة الدولية مشاكل جديدة لها أبعاد متعددة ومتنوعة، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود وللقارات كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومشاكل البيئة...هذه المسائل التي تتطلب معالجة شاملة تتجوز المقاربات التقليدية التي تُعرف الأمن من بعد عسكري والتي تركز على قدرة الدولة في مواجهة أي خطر خارجي، غير أنها لم تعد قادرة على احتواء هذه التهديدات الجديدة ومواجهتها.

على هذا الأساس فإن منطقة البحر المتوسط ليست بعيدة عن هذه التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة،خاصة وهي تعد أحد المناطق الأكثر أهمية في العالم، لموقعها الاستراتيجي واعتماد الكثير من الدول خاصة الكبرى على هذه المنطقة الحيوية في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها،...،كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي بصفته من بين الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية وبحكم علاقاته التاريخية بمنطقة المتوسط فهو أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تنعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمني، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويته وآليات تحقيق استقراره ، لذلك فالاتحاد الأوروبي تبنى ترتيبات أمنية أكد فيها على أهمية المنطقة المتوسط باعتبارها منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة الأمن الأوروبي بكل أبعاده، وقد وضع الإتحاد الأوروبي مسارات أمنية يسعى من خلالها إلى تحقيق التعاون والأمن في المنطقة المتوسطية من جهة ومواجهة التهديدات الأمنية من جهة أخرى في ظل ترتيباته الأمنية ، خاصة ظاهرة الإرهاب التي اعتبرها من المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن الأورومتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.

1-أهمية الموضــوع :

يندرج موضوع دراستنا ضمن حقل الدراسات الأمنية باعتباره يطرح الاهتمامات الأوروبية بمنطقة المتوسط وتعدد المبادرات الأمنية للاتحاد الأوروبي بالمنطقة من خلال إدراك أن الأمن المتوسطي مرتبط بالأمن الأوروبي ، وتكمن أهمية الموضوع في تضمنه لمسألة الأمن التي تعد من أهم المسائل في السياسة الدولية والإقليمية، كما عرفت اهتمامات بالغة في حقل الدراسات الأمنية من نقاشات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري إلى مجالات متعددة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية..وفي نفس السياق فالموضوع يركز على توجهات الاتحاد الأوروبي الأمنية والتي تقوم على أساس المفهوم الشامل للأمن ، كما اهتمت الدراسة بالبحث في ظاهرة الإرهاب كموضوع يشكل قضية كبرى ضمن أجندة الدراسات السياسية الدولية والأوروبية خاصة في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 من طرف تنظيم القاعدة على برجي التجارة العالميين في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله هذه الظاهرة الإرهابية من حالة اللاأمن والتهديد في الفضاء المتوسطي.

2-مبررات اختيار الموضوع :

يعود موضوع مقاربة الاتحاد الأوروبي في المتوسط (ظاهرة الإرهاب-انموذجا-) مهما بالنسبة للباحثين بشكل عام ، لكنه موضوع شامل وواسع كمجال بحثي تتعدد فيه الإشكاليات وتتعقد، حيث يركز الباحثون على نقاط محددة انطلاقا من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يفرضها مجال البحث،وعليه سيتم ذكر الأسباب الذاتية ثم الموضوعية كالتالي:

- **إن المبررات الذاتية** لاختيار موضوع مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المتوسط- انموذج ظاهرة الإرهاب- تتمثل أساسا في كون هذا الموضوع واحد من أهم المحاور في الحقل المعرفي لاهتمامات الباحث الشخصية والتي تنصب ضمن العلاقات العربية الغربية .الأوروبية. والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحة الدولية بصفة عامة ومنطقة المتوسط

بصفة خاصة، فدراسة هذا الموضوع بالنسبة لنا هو محاولة لتوضيح تلك التفاعلات القائمة في منطقة المتوسط ومحاولة لتحليل وتأويل الأبعاد التي تنطلق منها مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المنطقة المتوسطية في ظل البيئة الأمنية الجديدة ، وتحديد رؤية الاتحاد الأوروبي للواقع الأمني المتوسطي خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب ، ومن خلال هذه الدراسة يمكن أن تستفيد الجامعة الجزائرية والطلبة والباحثين من فهم التوجهات الأمنية الأوروبية التي تندرج تحت مظلة الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الأمن واستقرار المنطقة ، وذلك من خلال توضيح أهم الترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة ولمواجهة ما يهددها من تهديدات ومالها من تأثير على مستوى دولي إقليمي خاصة ظاهرة الإرهاب.

- **المبررات الموضوعية**: يعود اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية :

تتمثل في قلة الدراسات التي اهتمت بمقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المتوسط كوحدة دولية لها سياساتها وفعاليتها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، خاصة وأن الأمن الأوروبي له صلة وثيقة بالأمن المتوسطي، ولم يتم التوسع من قبل في رؤية الاتحاد الأوروبي ودوره في الفضاء المتوسطي ، فأغلب الدراسات اهتمت بالدور الأمريكي ومكافحته للإرهاب في منطقة المتوسط مثل مبادرات الحلف الأطلسي في المنطقة، لذلك فهذه الدراسة يمكن من خلالها إثراء أدبيات السياسات الأمنية والتي تمس الدائرة المتوسطية هذه المنطقة التي لها أهمية وحيوية للانشغالات الأمنية الأوروبية خاصة.

3- أدبيات الدراســـــة:

من خلال البحث والتدقيق تبين لنا أن الدراسات التي تناولت البحر الأبيض المتوسط كجزء من دراستنا كثيرة جدا، بحيث توجد العديد من المؤلفات والبحوث حول البحر المتوسط كذلك تلك الدراسات التي تربط المتوسط بوحدات دولية كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي..أما عن الدراسات المتعلقة بمشكلتنا البحثية

مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المتوسط أو الاقتراب الأمني في منطقة المتوسط ومواجهة هذه الكتلة الإقليمية لظاهرة الإرهاب ، فهي قليلة ، حيث نجد الدكتور مصطفى بخوش يشير في كتابه " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"إلى الشراكة الأورومتوسطية وإمكانيتها في بناء منطقة للسلام والأمن والرفاه المشترك في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة، فهذه المشاريع حسبه هي هادفة لنسج علاقات جديدة بين ضفتي المتوسط هدفها التنمية المشتركة وبناء منطقة سلام وأمن واستقرار وفق ديناميكات جديدة، كما نجد دراسة قاسم نادية حول "ندوة برشلونة،هاجس الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط" تضمنت هذه المذكرة الماجستير لأهم المنطلقات التي انطلقت منها المبادرة الأوروبية-مسار برشلونة- ومساعيها نحو جعل منطقة المتوسط منطقة آمنة ومستقرة ،هذا بالإضافة إلى مراجع أخرى مثل الملتقى الدولي الذي تم في جامعة قسنطينة في سنة 2008 بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق الذي قدمه مجموعة من المداخلات للباحثين، كذلك بعض المراجع باللغة الأجنبية: **Fulvio Attina « European Security and the developement if europ-miditerranean partneship** » أيضا دراسة **Barry buzan « people States and fear »** حيث وضح بوزان في دراسته حول إيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب أخرى غير عسكرية إضافة إلى أنه تطرق إلى مفهوم الأمن المركب، الاعتماد الأمني المتبادل ويوضح أنه من الصعب الحديث عن أمن دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجـــاورة، من خلال هذه الدراسات التي نعتقد أنها أغفلت للمقاربة الأمنية الأوروبية دراسة حالة الإرهاب كأنموذج الذي هو موضوع مذكرتنا، لذلك نطرح الإشكالية التالية:

4- الإشكاليـــــة:

كيف استطاع الاتحاد الأوروبي تجسيد مقاربته الأمنية في منطقة المتوسط في ظل تصاعد ظاهرة الإرهاب العابر للدول؟.

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

1 - ما هي أهم المبـــادرات الأمنيـــة للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط؟.

2 - ما هو الإرهـــــاب في منظور الاتحاد الأوروبي؟

3 - كيف واجه الاتحاد الأوروبي تهديد الإرهاب في منطقة المتوسط؟.

5- حدود الإشكالية:

- **المجال المكاني:**

يتمثل المجال المكاني للدراسة في منطقة المتوسط، هذه المنطقة التي لها موقع جغرافي هام وذلك نظرا لطبيعته الجيواستراتيجية، خاصة وان معظم الدول الكبرى والقوى الإقليمية كالاتحاد الأوروبي تعتمد عليها في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها.

- **المجال الزماني:**

تركز الدراسة على الحدود الزمنية من فترة التسعينات إلى الفترة الحديثة، من خلال اتباع العلاقات الأورومتوسطية منذ بداية التسعينات في إطار مسار برشلونة، وصولا إلى آخر مبادرة وهي الاتحاد من أجل المتوسط في 2008، مع التطرق إلى الفترة الحديثة بالتزامن مع أحداث هجمات باريس (شارلي ايبدو) وموقف الاتحاد الأوروبي منها.

6-الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية وضعنا مجموعة فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية عن التساؤلات المطروحة وهي كما يلي:

- التطور والتحول الذي عرفته الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة ، ساهم بشكل كبير في بناء الاتحاد الأوروبي لمقاربته الأمنية في المتوسط.

- تقوم مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط على فرضية مبدأ التعاون الحر والمستقل بهدف تعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة.
- ترتبط سياسات تعامل الاتحاد الأوروبي مع التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط –ظاهرة الإرهاب- بطبيعة أهدافه ومصالحه.

7- منهجية الدراسة:

فرضت علينا طبيعة موضوع الدراسة الاعتماد على عدة مناهج:

المنهج التاريخي : الذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية، والغرض من استخدامه استقراء نشأة الاتحاد الأوروبي ونشاطه في منطقة المتوسط، ومعرفة بعض المحطات التاريخية في العلاقات الأورومتوسطية مثل مسار برشلونة، والتحولات التي عرفها مفهوم الأمن من خلال ذكر أبرز النظريات التقليدية التي فسّرته، مع الوقوف عند أحداث تاريخية مثل 2001/09/11.

المنهج-دراسة حالة-: تكمن أهمية هذا المنهج في التعمق والتركيز على دراسة حالة ظاهرة الإرهاب كحالة تؤثر على الأمن المتوسطي ويسعى الاتحاد الأوروبي لاحتوائها.

8- صعوبـــات الدّراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال جمعنا للمادة العلمية المتعلقة بالموضوع، ندرة الدراسات الخاصة بمنظور الاتحاد الأوروبي لظاهرة الإرهاب وأهم آلياته لمواجهة الظاهرة الإرهابية، ذلك لأن جل الدراسات اهتمت بجهود الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب سواء في منطقة المتوسط أو منطقة الشرق الأوسط، وإجراءات منظمة الأمم المتحدة في مكافحة هذا التهديد الأمني بشكل عام، فالمراجع المتعلقة بإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الإرهاب لاتوجد فقط تلك المتضمنة لأهم الإجراءات التي يتبناها

على مستواه العام، إضافة إلى أن دراستنا تتضمن الإشارة إلى الهجمات الإرهابية الأخيرة في فرنسا وموقف الاتحاد الأوروبي منها فهي مواضيع حديثة ، وقلة المراجع سببه أن الموضوع حديث.

9- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول خصّصنا **الفصل الأول** المدخل النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي، لأن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم التي تعاني الغموض، وباعتباره المفهوم المركزي للدراسة تناولنا في **المبحث الأول** المقاربات النظرية المفسرة للأمن المتوسطي انطلاقا من بناء تصور مفاهيمي للأمن ثم دراسته حسب النظريات التقليدية والحديثة التي تتوافق مع موضوع الدراسة ،أّما المبحث الثاني تضمن مستويات الأمن، كما سنتحدث عن التعريف بمنطقة البحر المتوسط وأهميتها التاريخية والحضارية والجيواستراتيجية في المبحث الثالث.

وبالنسبة الفصل الثاني؛ الذي أدرج تحت عنوان الترتيبات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، ويضم بدوره ثلاث مباحث؛ في المبحث الأول كان الحديث عن محددات النظام الإقليمي الأوروبي من نشأته وتوسيعه ومكانة الفضاء المتوسطي بالنسبة له، وتضمن المبحث الثاني البيئة الأمنية المتوسطية حسب المنظور الاتحاد الأوروبي؛ من إدراج التهديدات الأمنية وفق مقاربة الاتحاد الأوروبي والإقليمية كوسيلة لمعالجتها، والمبحث الثالث اهتم بأهم المبادرات التعاونية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط انطلاقا من مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى آخر مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط.

أّما **الفصل الثالث** فيتعلق منظور الاتحاد الأوروبي لظاهرة الإرهاب في المتوسط، بدءا بالمبحث الأول بعنوان الإرهاب كمصدر تهديد للأمن في منطقة المتوسط، من خلال التطرق إلى التعاريف المختلفة للظاهرة الإرهابية، وإلى مسببات ودوافع هذه الظاهرة والتعرف إلى أبرز الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط، ثم المبحث الثاني بعنوان الآليات المستخدمة لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط، انطلاقا من التطرق إلى الإجراءات المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي في مكافحة هذه الظاهرة وموقفه من الهجمات الإرهابية التي

تعرضت لها فرنسا،ثم التعرض لأهم الرهانات والتحديات التي تعترض سياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط.

الفصل الأول :

المدخل النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

من الضرورة أن نستهل موضوع دراستنا هذه بإطار نظري لأن مفهوم الأمن المتوسطي يثير الكثير من الغموض والتعقيد ، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري والمفاهيمي لمسألة الأمن المتوسطي وذلك بعرض النقاط الأساسية المقاربات النظرية المفسرة للأمن المتوسطي، مستويات الأمـــن،التعريف بالمنطقة المتوسطية وأهميتها التاريخية والحضارية والأهمية الجيواستراتيجية.

المبحث الأول : المقاربات النظرية المفسرة للأمن المتوسطي

لمفهوم الأمن أهمية قصوى في الدراسات الأمنية والإستراتيجية،لكنه مثل المفاهيم الأخرى يتميز بالغموض وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، لذلك سنضع في هذا المبحث بناء تصور مفاهيمي للأمن والتطرق للمقاربات التقليدية المفسرة له لتكوين فكرة مبدئية عن التصور الكلاسيكي والتقليدي لموضوع الأمن، كذلك التطرق للتطور النوعي لموضوع الأمن في المقاربات الحديثة.

المطلب الأول : بناء تصور مفاهيمي للأمن

يعد مصطلح الأمن من بين المصطلحات كثيرة التداول في حقل العلوم السياسية كما أنه دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد، فهو يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، ويمكن اعتبار الأمن من بين أهم المحددات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وحتى الوحدات السياسية على حد سواء، إذ أن سعي الفرد الدائم إلى البحث عن حالة الأمن هو الذي أدى إلى تكوين التجمعات البشرية أو المجتمعات ويمكن اعتبار عملية البحث عن الأمن صفة غريزية فطرية ، حيث أن الحيوانات أيضا تميل إلى العيش في تجمعات من بني جنسها لأجل تحقيق أمنها[1].

كما يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصره، واثبات قوانينه، فمازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر ويتسع مفهومه أو يضاف له بظهور

[1]- أمين خلفون ،"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،كلية الإعلام والعلوم السياسية،السنة الجامعية 2005-2006)،ص.27.

حالات جديدة على الساحة الدولية إضافة إلى أن الباحثين الأكاديميين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن ، بل حتى في تعريفه و مفهومه.[1]

ومن أهم المراجع التي يمكن اعتمادها في تحديد مفهوم الأمن، القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل هذا المعنى العميق :

قوله تعالى: "الذّي أطعمهم من جوع واءمنهم من خوف"[2].

وقال أيضا:" وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة ُطمئنة يأتيها رزقها رغدًا من كلّ مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون"[3].

وقوله عزوجل :"الذين ءامنوا ولم يلّبسو إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهُم مهتدون"[4].

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف،الطمأنينة، الثقة، وغيرها من المعاني التي عدّدها علماء اللغة للأمن.

والأمن مرادف للكلمة الانجليزية **Security** والفرنسية **sécurité**، ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

---

[1]- عبد النور بن عنتر،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد.155،(أفريل2005) ، ص .18 .

[2]- القرآن الكريم : سورة قريش،الآية (4).

[3]- القرآن الكريم : سورة النحل، الآية (112).

[4]- القرآن الكريم :سورة الأنعام، الآية (82).

أّما في الأدبيات الغربية نجد مصطلح الأمن تعددت دلالاته ومعانيه، ففي كتاب "الأمير" يرى **(N.Machiavel)** -1469م1527- أن الأمن مرهون بالقضاء على المنافسين، لأن القاعدة العامة بالنسبة إليه تقول: "من يسمح لأي كان بأن يصبح قويا فهو يدمر ذاته"[1].

ويقدم "**هنري كسنجر**" تعريف للأمن بأنه"أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[2].

أّما " **روبرت ماكنمار**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يعّرف الأمن "بأنه التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن ، بمعنى أنه لايمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لايمكن تحقيقه إلا بتوفير حدا أدنى للتنمية"[3].

ويربط "**ليبمان**" بين الأمن والمصلحة فيقول :" تعد الأمة الآمنة –أي في وضع آمن- إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أم مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب ، وفي نفس الوقت تكون قادرة على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب إذا ظهر في وجهها أي تحد"[4].

والأمن حسب "**ولفرز**":" الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"،ويعني هنا بالقيم المركزية بقاء الدولة،الاستقلال الوطني،الوحدة الترابية،الهوية الثقافية،الرفاه الاقتصادي،الحريات الأساسية [5].

---

[1]- حمد سعيد الموعد،**أمن الممرات المائية**،(دمشق:اتحاد كتاب العرب،1999)،ص.9.

[2]- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية –فترة مابعد الحرب الباردة-** (1991-2008)،(الجيزة:المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)،ص.14.

[3]- روبرت ماكنمار،**جوهر الأمن**، تر.يوسف شاهين(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971)،ص .39.

[4]-خالد معمري،"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة،دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"،(مذكرة ماجستير،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008)،ص.20.

[5]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص.56.

من جانب آخر، فنجد الباحثين العرب والمفكرين الذين قدّموا تعريفات مختلفة للأمن فنتوقف عند بعضها:

يعرفه "**عبد الوهاب الكيالي**": الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[1].

ويعرفه "**بطرس غالي**":"الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فالأمن مرتبط بالاستقرار الداخلي لقدر ما هو مرتبط بالاستقرار الخارجي"[2].

نجد في هذا التعريف أنه يشير إلى أهمية الأبعاد الأخرى غير البعد العسكري.

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع بين الباحثين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم لذلك يمكن القول أن الأمن مهما تنوعت تعاريفه واختلفت يبقى يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادته وسيكولوجيته وهي :

- غياب الخوف من المجهول .
- اختفاء التهديد من الآخر.
- سيادة الاطمئنان كمحصلة لسمتين السابقتين.

ومن التعريفات السابقة للأمن نلاحظ انه يمكن حصر مفهومه في اتجاهين أو تصورين وهما:

تصور ضيق ويركز على البعد العسكري، وتصور واسع يشمل كل الأبعاد: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية...

وهذا ما سيتم تناوله في المطلبين (3.2) كتفسير للأمن بصفة عامة والأمن المتوسطي بصفة خاصة.

[1]- خالد معمري، مرجع سابق، ص.21.

[2]- معمر بوزنادة ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992)،ص.16.

المطلب الثاني: الأمن حسب ا لنظريـــات ا لتقـلـــيدية

1/ المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة

تمت الصياغة المفاهيمية للأمن استنادا إلى الطبيعة البيئية الدولية ، ولذلك فنحن بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم، ولقد كانت مسألة الأمن * دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر وهذا مامثل مبررا أساسيا لإنضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة.

على صعيد آخر ومُنذ اتفاقية واستفاليا 1648 كُرِّست الدولة الوطنية كوحدة أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل في النظام الدولي وساد المنظور الواقعي للأمن ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ويرتكز الفعل الواقعي على مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن أنصاره وهي كالآتي [1]:

أن الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

والنظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة ، حيث يقول "كينث والتز"(K.waltz) :" **في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة**"[2].

وحسب هذا التصور يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب جيرانها، وتتحول العلاقة بينها إلى مباراة صفرية"Gam Zero Sum" فيها من مهزوم ومنتصر، وتفرض هذه البنية الفوضوية **المنافسة ومنطق الاعتماد على الذات** في تحقيق الأمن **وسياسة التحالف**، إضافة إلى

---

* - نتعامل هنا مع الأمن باعتباره حالة وجودية بعيداً عن الجانب المؤسساتي والنظري.

[1] – عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**،(القاهرة:جامعة القاهرة،1976)،ص.7.

[2] –kenneth waltz , **theory of international politics** ,(Newyork,MrGaw-Hill,1979),p.102.

السباق نحو التسلّح، وغير ذلك من السياسات التي من خلالها تحافظ الدول على أمنها وسيادتها،وهذا ماوضّحه منذ القدم **"نيكولا ميكيافيلي" (وهو من الآباء المؤسسين للفكر الواقعي)** في كتابه "الأمير" حيث يرى على الحاكم إن يجعل القوة والحالة الأمنية فوق كلّ اعتبار[1].

-تسعى الدول على تعظيم قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها ، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لايمكن تفاديها.

- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام[2].

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، فقد ركزوا على البعد العسكري، واعتبرت القوة العسكرية كعامل محدّد في تحقيق مصلحة الدولة، فالأمن العسكري، والمسائل الإستراتيجية تصنف دائما ضمن مجال السياسة العليا في حين تمثل المسائل الاقتصادية ، والاجتماعية مسائل ومواضيع للسياسة الدّنيا نظرا لأهميتها الثانوية مقارنةً بالأمن الوطني[3].

من هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

---

[1]- نيكولا ميكيافيلي ،**الأمـــــــــير**، تر. خيري حماد،(المغرب: دار الأفاق الجديدة،ط.21. 1998)،ص.109 .

[2]- عبد المجيد صادق، مرجع سابق.

[3]– عمار حجار،"السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي"، (مذكرة ماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر،2002)،ص.8.

حسب ما سبق يمكننا القول أنه في ظل عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ "**كل لنفسه**" ، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الآخر، ماينتج عنه معضلة أمنية.Security dilemma ، والتي تحدث عنها "جون هارتز" John (Hertz) في خمسينات القرن العشرين يقول: أنها مفهوم بنيوي،تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات،إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً[1].

أي أن تحقيق أمن الدولة(أ) يؤدي إلى حالة لا أمن للدولة(ب)، وذلك نتيجة تسلّح الدولة الأولى وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاك التكنولوجيا العسكرية الحديثة فتسعى هي الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية و وزيادة الإنفاق العسكري، مما يولد دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين، ثم إن الشعور بانعدام الأمن قد يؤدي إلى قيام الحرب.

فضّل أنصار الواقعية الدفاعية Defensive Realist من أمثال ستيفن والت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder الاستراتيجيات التعاونية لتخفيف المعضلة الأمنية وذلك من خلال تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها[2].

وتحقيق المزيد من التعاون بين الدول الكبرى التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح، وهو ما عبر عنه "باري بوزان" barry buzan بالفوضى الناضجة Mature anarchy .

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي**،(الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005)،ص.20.

[2] – Jean-jacque Roche et charles philippe David,**Theories de la sécurité : Définition Approches et concepts de la sécurité internationale**,(paris: editions Montchrestien,2002),p.93.

ونجد الواقعيين الجدد قد راجعوا قضية زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع الى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن لا من أجل القوة في حد ذاتها[1].

كما أن هناك قطيعة مع الواقعية الكلاسيكية،حيث يقّرون بإمكانية التعاون بين الدول ، وتحقيق الأهداف الأمنية وضمان مكاسب نسبية عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لّما يكون التنافس بين الدول تسّيره آليات الأمن التعاوني وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون وذلك للحد من عدم الثقة بين الدول وتخاذل العلاقات.

يتضح مما سبق أن النظرية الواقعية التقليدية تركز بشكل واضح على " الدولة " كموضوع مرجعي للأمن ،ورغم التحولات التي شهدها النظام الدولي في الجانب الأمني الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين والجدد يرفضون عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي، إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسيع كانت من بعض الواقعيين البنيويين خاصة المنتمين منهم إلى مدرسة "**كوبنهاغن**" "Copenhagen School" أمثال : "باري بوزان Barry Buzan" و" أول ويفر Ole Waever" و الليبراليون الجدد، و"الواقعيون الليينون Soft Realist" من أمثال :" روبرت كيوهان Robert Keohane" و" جوزيف ناي Josephe Nye" إلا أن هذا التوسع كان شكليا فقط، من خلال توظيف مفاهيم جديدة كمفهوم **الأمن المشترك Common Security [2].**

[1] -جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،(تر. ونشر المركز الخليجي للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،2001)،ص.418.

[2] - عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، (الجزائر: دار الخلدونية،2007)،ص.186.

2/ المقاربـــــة الليبراليـــة والليبراليـــة الجديدة

إنّ النظرية الليبرالية بشقّيها البنيوية والمؤسساتية-الكلاسيكية والليبرالية الجديدة- من النظريات الفاعلة والأساسية في نقاشات العلاقات الدولية ، لقد تأثر الفكر اليبرالي أساسا بكتابات : جون لوك، ايمانويل كانط، آدم سميث، وجون ستيوارت ميل..والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما **روبرت كيوهان** و**جوزيف ناي** .

وقد أعاد اللبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعاً وشمولاً من خلال فاعلين من غير الدولة ، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنّما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل :المؤسساتية ،الاقتصادية، الديمقراطية وهي أبعاد لها تأثير أكثر من العامل العسكري في إرساء السلام.وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطوراً كبيرا في السبعينات القرن العشرين مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل Theory Interndependence والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات عبر - قومية- تشبه الشبكة العنكبوتية.

من أهم المبادئ التي ترتكز عليها النظرية الليبرالية بشقيها البنيوي والمؤسساتي لتفسير مفهوم الأمن مايلي:

- اتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول يمكن من خلالها تقليص حدة النزاعات بينها (دور المؤسسات).
- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات[1].
- تقليص العامل العسكري و نشر الديمقراطية الذي من شأنه أن يؤدي إلى الأمن الدولي، حيث نجد هنا اللبرالية البنيوية التي اقترنت بكتابات –مايكل ديول- (Michel Doyel) و بروست راست

[1]– جهاد عودة ، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**،(الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2006)،ص.191-192.

(Rausset Bruce) ، ركزت على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني و هذا يتوافق مع فكرة الطرح السلمي الديمقراطي لـ: "كانط" التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، بمعنى انتشار الديمقراطية وترسخها سواء مستوى الدول أول على مستوى النظام الدولي من شأنه ان يكرس أطر السلام الدائم والأمن.

- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي ، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.

يعتبر **الأمن الجماعي Collective Security**و**السلام الديمقراطي Democratic Peace** من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعد في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[1].

وقد وضع الفيلسوف الألماني –**إيمانويل كانط**- أسس هذا التصور في القرن 18 عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني إن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وهي نفس الفكرة التي استند إليها الأمريكي –وودر ويلسون- في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلام والأمن الدوليين[2] ولقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي

[1] - رياض حمدوش،" تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"،(أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"،جامعة قسنطينة،أفريل 2008)،ص.275.

[2] - تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ،ترجمة عادل زقاع، على الموقع: www.tomohra.com/vb/shwthread.php?1544 يوم:2015/03/02.

في تطوير النظم الأمنية المستقرة،عن طريق تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر ويقصد بالفاعلين هنا : الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات وحتى الأفراد والجماعات، فحسب **كيوهان**[1]: "إن استعمال المؤسسات والمنظمات الدولي تساعد على تقليص النزاعات والحروب،لأنها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين ،وهنا تبرز نظرية **الاعتماد المتبادل المركب** التي طوراها **"كيوهان" و "ناي"** حيث ينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل (الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين) على أنها مفيدة للإندماجين القاري والعالمي.

بالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإثنية .. إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها، ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها،كما احتفظوا بمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

المطلب الثالث: توسيع وإعادة تعريف الأمن حسب النظريات الحديثة

بناءًا على ما سبق، فإن النظريات العقلانية أو ما يعرف بالوضعية ركزت على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، بدءًا بالواقعية والتي يقوم تصورها على افتراض أن **الأمن** يتحقق بواسطة الدولة-الأمة- وبأن ذلك يحول دون نشوب النزاعات بين الدول، ثم جاءت الليبرالية التي ركزت على أشكال الاعتماد المتبادل وأعطت الصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة إلى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية خصوصًا الاقتصادية منها ، في ربط التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن بعد الحرب الباردة، احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعة، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي،..، وأصبح

[1] - مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**،(الجزائر:شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية،2005)،ص.348.

مفهوم الأمن ذو طبيعة معقدة، فظهرت النظريات الابستيمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الاجتماعية التي سنتطرق إليها بعدما نوضح ماسعت إليه **مدرسة كوبنهاغن** في توسيع وإعادة تعريف الأمن.

1/ المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن)

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها **باري بوزان** Barry buzan أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات عديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين.

وقد انطلق بوزان ومدرسة كوبنهاغن من إرادة في تأسيس مسار خاص للّدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسكية في العلاقات الدولية عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط[1].

لقد سعى –باري بوزان- في دراسته المعنونة "الشعب الدول الخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وانطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمون الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا (مثلا ضفتي المتوسط شمالا و جنوبا)،وأضاف في هذا الإطار مفهوم **الأمن المركب** في إشارة إلى أنّ الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، ويوضح أنّه من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة،خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة [2](مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية..)

[1]–حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"،(مذكرة ماجستير،باتنة،جامعة الحاج لخضر، 2010- 2011) ،ص.14 .

[2]-Barry buzan ,**People states and fear** :an Agenda For international security studies in the post-cold War,Harvester wheatsheaf,1991.p.218.

ساهمت مدرسة **كوبنهاغن** في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها بإقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد، وقد توصل مفكرون هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي،الأنظمة التحتية (الإقليمية)،والوحدات مثل الدول،الشريكات متعددة الجنسيات ووحدات أخرى تحتية مثل: الإثنيات ،القبائل،الأفراد. وتقسيم الأمن إلى قطاعات:

-القطاع السياسي: يدرس التهديدات التي تسّبب إضرارًا بالاستقرار المؤّسساتّي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الأيديولوجيات التي تتبناها، ومن أمثلة هذه التهديدات التدخل، الدعاية والمؤامرة.

-القطاع العسكري: يشمل القوة العسكرية، ويتضمن القدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه بعضها الآخر.

-القطاع الاقتصادي: يشمل الموارد، والنشاط الاقتصادي للدولة وعلاقاتها مع الفواعل الأخرى.

-القطاع البيئي: يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي وبالتالي إضرار البشرية كالتلوث مثلاً.

-القطاع المجتمعي: ويشمل متغيرات : كالهوية،اللغة،الثقافة،الإيديولوجية،الدين، ويعتبر القطاع المجتمعي أو **الأمن المجتمعي** Society security أهم قطاع يركز عليه **بوزان** ضمن المفهوم الموسع للأمن،كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة، فحسب بوزان فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال : **أمن من؟ فيجيب أمن الدولة**[1].

رغم توسيع –باري بوزان- لأبعاد ومستويات الأمن إلا أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن وفوضوية النظام الدولي أي غياب حكومة مركزية على المستوى العالمي.

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق،ص.24.

بناءاً على التقسيم القطاعي للأمن الذي قدّمته مدرسة كوبنهاغن ،نستنتج أن الوحدة المرجعية للأمن تختلف باختلاف القطاع:

- الدّولة خاصّة قوّاتها المسلحة،وبعض الكيانات السياسية الأخرى هي الوحدات المرجعيّة للقطاع العسكري.
- أما في القطاع السياسي، فإنّ السيادة، القيم والأيديولوجية التي تتبّناها وتدافع عنها الدّولة يمكن أن تكون وحدة مرجعية.
- التموين بالموادّ الأولية يمكن أن يصبح وحدةًمرجعيةً للأمن في قطاعه الاقتصادي.
- الهويّة الجماعية لأمّة ما أو لأقليةٍ معينة يمكن أن تكون وحدةً مرجعية للأمن المجتمعّي.
- الحفاظ على المحيط الحيوي وتنّوعه في القطاع البيئي يمكن أن يكون وحدةً مرجعيّةً للأمن البيئي.

ومن إسهامات مدرسة **كوبنهاغن** أيضا مفهوم "**الأمننة**" أي إضفاء الطابع الأمني ، وهو مفهوم مطّور أساسا من طرف "أول ويفر"، ويهدف هذا المفهوم إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن ان يحظى بالإجماع،فكل التعاريف المقدمة للأمن لابد وأن تواجه مشكلا ما عند تطبقها، لهذا فإن أفضل كيفية لتجاوز هذا النقص هي اللجوء إلى **الأمننة** التي تسمح بتكيف رهانات وقضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية، بمعنى تأمين الكيان/المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة بها[1].

ودخل مفهوم الأمننة في حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول خاصة اتجاه قضايا معينة كالإرهاب،وتتوفر حاليا ترتيبات واسعة لأمننة الهجرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1]- عادل زقاع،"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية،باتنة:جامعة الحاج لخضر ،2008-2009)،ص.129.

استدعت القضايا والتحديات والتهديدات الجديدة التي فرضها عالم مابعد الحرب الباردةغلى تطوير مقاربة جديدة للأمن تتعامل مع جميع أنماط التهديد ومع جميع المستويات، ومن هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة[1]:

- الأمن المتكامل:Comprehensive security
- الشراكة الأمنية:Partnership security
- الأمن المتبادل:Mutual security
- الأمن التعاوني:Cooperative security.

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن مساهمة كبيرة في إخراج مفهوم الأمن من مفهومه الضيق الى أبعاد جديدة،واقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم:كالأمن الشامل، الأمن الإنساني والذي تطور في الدراسات الأمنية النقدية .

2/ المقاربة النقدية الاجتماعـــــــــية(الإنسان كموضوع وهدف للأمن)

نتجت النظرية النقدية الاجتماعية عن أعمال مدرسة –فرانكفورت-، وتمثل النظرية الماركسية عنصرا هاما في تشكيل إسهامها النقدي، لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي، وهي تعتبر مزيجا بين الماركسية والغرامشية* تتبنى ابستيمولوجيا مادية تاريخية وفق منهجية جدلية،أما عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي، فهي كالآتي:

[1] - عادل زقاع،" إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، على الموقع: www.politics-ar.com/n/indexphp/permalink/3106.htm يوم 2015/03/19.

*فهي تطوير للماركسية من ناحية تبنيها للمادية الجدلية التاريخية وفق منهجية ديالكتيكية،نسبة الى المفكر **أنطونيو غرامشي** صاحب فكرة "الهيمنة".

- النظام الدولي مبنى اجتماعيا وليس ماديا،وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا و بدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي يفكر بها الدول،أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية، وقد قدم **ألكسندر واندت** مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية [1] .

عن طريق سياسة الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام[2].

ولقد اعتبرت النظرية النقدية الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الانساني * وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية، و على حد تعبير باري بوزان فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة[3].

***الأمن الإنساني : Sécurité Humaine**

تُقدم النظرية النقدية في الدراسات الأمنية مفهوم رئيسي وهو مفهوم **الأمن الإنساني** الذي يُركز على الإنسان "الفرد" وعلى أمنه وأن الدولة هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، لأن الدولة تبدو ضعيفة وغير قادرة على تحمل

[1]–خالد معمري، مرجع سابق ، ص.106.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق،ص ص.434-435.

[*] **قدّمه النقديون كبديل للأمن بالمجتمعي الذي قدّمه باري بوزان.**

[3]- عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"،مرجع سابق

مسؤوليتها التقليدية في تأمين الأفراد من جهة لأن مفهوم "المواطنة" و"الهوية"، يرتبطان على الأساس بالحدود الجغرافية، ومن جهة أخرى لأن التهديدات الأمنية المحتملة لأمن الأفراد لا تحتاج إلى إدراك وطني ولكن إلى إدراك شامل ، ويجب أن يُ نظر إلى الدولة كأداة في خدمة مواطنيها[1].

والأمن الإنساني يهدف إلى تحرير الفرد من الخوف وتلبية حاجياته، ويتعلق بالعوامل المهددة لحياة وأمن الأفراد سواء كانت تهديدات عسكرية مثل الحروب الأهلية ، النزاعات الداخلية، انتشار الأسلحة،أو تهديدات غير عسكرية كانتهاك حقوق الإنسان ، المجاعة، الفقر، الأمراض؛ والتحديات التي تواجه الأمن الإنساني هي ظواهر قد تكون عالمية ذات أصول وآثار واسعة لا تتعلق بدولة واحدة فقط لذلك وجب التعامل معها في إطار تعاون وتنسيق دوليين.

يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد –في حد ذاته- قيمة مركزية لذلك كان الهدف هو حمايته من الخوف ومن كل مصادر التهديد سواء من زاوية اقتصادية اجتماعية أو ثقافية وفي هذا الصدد يقول "لويد اكسوورتي" وزير الشؤون الخارجية الكندي :" يجب تغيير النظرة إلى العلاقات الدولية إلى النظرة في خدمة أفراد العالم..، إن الأمن يتعلق بالدفاع عن الأفراد في مواجهـــة عولمة تحمل في طياتها مخاطر وتهديدات جديدة"[2].

وحسب هذا التصور النقدي الراديكالي فإن الدولة – الأمة تجاوزها الزمن بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرر و انعتاق البشر.

[1] - أمين خلفون، مرجع سابق،ص.34.

[2] - ظريف شاكر،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"،(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،السنة الجامعية2009-2010)،ص.14.

وبناء على ذلك فإن الأمن الإنساني يسعى إلى تجسيد نظام عالمي جديد قائم على الإنسان هدفه الأول هو تلبية الحاجات الأساسية للشعوب في إطار العولمة والاعتماد المتبادل وهذا التوازن الحساس يستلزم من جهة توحيد السلوكات من جهة والاعتراف واحترام التنوع والاختلاف في الهويات والثقافات من جهة أخرى[1].

لكن تحقيق هذه الأهداف و ترجمتها على أرض الواقع اليوم تحتاج إلى توفر مجموعة من الشروط الضرورية مثل اتخاذ تدابير تعاونية متعددة الأطراف، وإيجاد حلول متعددة الأبعاد تتركز بالدرجة الأولى على الإجراءات الوقائية من خلال نظم الشراكة بين الوحدات الدولية، حماية حقوق الأفراد دعم الديمقراطية والحكم الراشد والحل السلمي للنزاعات مع وجود إرادة سياسية،إذن فالأمن الإنساني نظرة موسعة لما يمثله الأمن.

***الأمن العـــالمي: Sécurité Globale**

الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية للأمن في المنظور التقليدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي ،ومن الضروري أمننة كل عنصر من شانه توفير الانعتاق والتحرر للفرد وفي هذا الصدد يقول "**كين بوث**": **إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش هو أنني أرحب بأي مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزامات بالانعتاق**(مقابل ترك موازين القوى كما هي)، وفي هذا الاتجاه فإن **بوث** يرى أن الأمن هو **الانعتاق** Emancipation والذي يعني حسبه ، تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود : الحرب،الفقر،الاضطهاد،ونقص التعليم،وغيرها كثير[2].

[1] - Julie larocque et jennieffer robillard ,travail de recherche : **la sécurité humaine**,pr,dans : http //:www.google.fr.recherche la sécurité humaine.pdf.

[2] - تاكايوكي ياومارا ، مرجع سابق.

وبالنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه التعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار(التلوث،الفقر) وذلك لأن النقاش الوضعي وبالأخص الواقعية وفكرها الدولاتي لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

ويمكن القول أن النظرية النقدية ساهمت في توسيع مفهوم الأمن بنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون الدول وإنه انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد.

المبحث الثـــــاني: مستويات الأمن

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إيجاز ثلاث مستويـات للأمن :

المطلب الأول: الأمـــن القومي Sécurité National

فهو قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، كما أن الأمن القومي يتخذ من الدولة كوحدة أساسية للتحليل،ولقد ظهر مصطلح الأمن القومي كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر ميلادي، وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية وأول تعريف حديث للأمن القومي كقدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وخاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين الأراضي ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد أي محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم، ومع تطور مفهوم الأمن تطور مفهوم الأمن القومي واتسع إلى القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية، وهنا تجدر الإشارة إلى الأمن الوطني الذي يرتبط باهتمامات الدولة بوضع برامج أمنية من خلال تعزيز ميزانية الدفاع وكفاءة العمليات الاستخبارية وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي في الدولة ، والأمن الوطني يرتبط بحدود السياسة القطرية للوطن[1].

ويعرفه **أمين هويدي** الأمن القومي:" أنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية"[2].

يعرفه الدكتور **حامد الربيع** :" أنه تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية"[3].

---

[1] - فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني تصور شامل**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009)،ص.15 .

[2] - **أسس ومبادئ الأمن الوطني** ،على الموقع: **http//www.moqatel.com** يوم 2015/02/21.

[3] - حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، (القاهرة: دار الموقف العربي،1984)،ص.38 .

أّما بالنسبة لتطور دراسة مفهوم الأمن القومي في التقاليد الغربية حسب ما استعرضه الدكتور **حسن محمد الظاهر**: فهو كالتالي:"استخدام الزعماء السياسيون مصطلح الأمن القومي بوصفه تعبيرا حماسيا مشحونا بالعواطف،كما استخدمه العسكريون ليرسموا أهداف بذاتها ثم في فترة حديثة استخدم علماء الدراسات الاجتماعية هذا المصطلح بوصفه حقلا للدراسة ،بقي الأمن القومي عندهم " قدرة الدولة على أن تحمي قيمها السائدة داخليا لتحليل الأسلوب الذي بموجبه تخطط الدول وترسم وتقيم سياستها الأمنية :المستهدفة،أساسا زيادة هذه القدرة"[1].

ويقول **أمين هويدي** أيضا في كتابه "**أحاديث في الأمن العربي 1980**" **:** "الأمن القومي يشمل الأمن العسكري،فالأخير جزء منه فإن مجال الأمن العسكري هو الاستراتيجية العليا للدولة"[2].

من خلال هذه التعاريف، نستنتج أن الأمن القومي يُركز على البعد العسكري، فالدولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية وبذلك يكون البعد العسكري المسيطر على سياسات الدول،حيث يمثل العنصر العسكري الأساس والقائم على استمرار الأمن.

لكن هناك من يضيف أبعاد أخرى، حيث عبّر **روبرت ماكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "**جوهر الأمن**" أن:" **الأمن هو التنمية، وهو ليس تراكم السلاح ، بالرغم من ذلك قد يكون جزءا منه،والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنّه يحتوي عليه،إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن**"[3]، يشير **روبرت ماكنمار** هنا الى الربط بين الأمن والتنمية هذه الأخيرة التي تشمل كل الأبعاد، فإذا استطاعت الدولة-الأمة-تحقيق التنمية بمختلف أبعادها ستكون قادرة على تلبية احتياجاتها وهو ما يساعدها على تحقيق أمنها و استقرارها.

---

[1] - حسن محمد الظاهر،"الأمن القومي العربي: مدخل نظري"، **مجلة شؤون عربية**،العدد.74،(1993)، مصر:جامعة الدول العربية،ص.72

[2] - أمين هويدي،**أحاديث في الأمن العربي**،(بيروت:دار الوحدة ،1980)،ص.61.

[3] - معمر بوزنادة ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،مرجع سابق،ص.94.

المطلب الثاني: الأمن الإقليـــــــــمي Sécurité Régionale

اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،حيث تعود فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي [1]، أما الأمن الإقليمي فهو يرتبط بنظام الأقاليم أو النظم الفرعية في النظام الدولي ويفترض لقيام إقليم أو نظام فرعي،توفر مجموعة من الشروط، وفي مقدمتها[2]:

1/ الجوار الجغرافي،2/وجود دولة إقليمية مركزية،3/وجود هوية مشتركة،4/وجود إجماع قومي على الأهداف العليا،5/وجود تفاعلات سياسية كثيفة.

ويعرف الأمن الإقليمي أيضا انه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد ويُعرف أيضا أنه مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشَكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[3].

يعمل النظام الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي [4]واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة،الأمن والاستقرار، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها.

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة، وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها: منظمة الأمن والتعاون

---

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**،(لبنان: دار الكتاب العربي،1985)،ص.54 .

[2]- عبد المنعم المشاط، "تحليل ظاهرة الأمن القومي"،**استراتيجيا**، العدد.52 ،(جوان1988)، بيروت، ص.39 .

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية**،(لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص .123.

[4] - خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي، في القانون الدولي العام"، على الموقع:
http://www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html يوم 2015/03/12

الأوروبي ،كما نجد تجمعات إقليمية أخرى كالإتحاد الأوروبي،حيث تسعى هذه التنظيمات إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضاءها، كالحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي،والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات.

تجدر الإشارة إلى أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والنظام الدولي.

-فإذا كانت دراستنا هذه تهتم بالأمن في منطقة المتوسط،فهل يمكن الحديث عن وجود إقليم متوسطي؟.

للحديث عن إقليم متوسطي نشير أولاّ إلى نظرية "مركب الأمن الإقليمي" التي جاء بها باري بوزان و"أول ويفر" التي لها دور مهم في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا، كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى نظام إقليمي ما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يُفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، بمعنى أمن دولة مرتبط بالدول المجاورة لها في الإقليم، وهذا ينطبق على منطقة المتوسط، فلا يمكننا الحديث عن أمن مغربي منفصل عن أمن اسباني ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن أمن أوروبي ولا يمكن أيضا فصله عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الاستراتيجي.

فمركب الأمن يمكن أن يشمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية،مما يجعل من التعاون فيما بين هذه الدول أمر لابد منه، ويكون بذلك الاعتماد المتبادل سمة رئيسية في هذا المركب، فمنطقة المتوسط تشمل على مركب أمن في الشمال المتمثل في الاتحاد الأوروبي ويقابله في الجنوب مركبات أمنية وكل مركب له دينامياته الخاصة به إلا أن هذه المركبات خاضعة لترتيبات وتقسيمات تصيغها القوى الكبرى وفق أولويات مصالحها وهذا مالا يسمح بوجود نظام أو تكتل إقليمي يجمع الدول المتوسطية في مركب واحد.

المطلب الثالث: الأمن الدولي Sécurité International

ويعد الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي* الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتواءها، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقَنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ[1].

ويعني أنه من الأفضل الانتقال بالنظام الدولي من مستوى تنافسي إلى مستوى أكثر تعاوني، ويعتبر مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الأمم والشعوب والمنظمات الدولية، ولهذا لابد من انتهاج سبيل التركيز على حل النزاعات الدولية وبطرق سلمية. ويعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به ولأجله بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلتزاما بميثاقها وبهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والإستقرار الدوليين[2].

ولتحقيق الأمن الدولي توجب توفر مجموعة من الشروط[3]:

أ-حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية،إلا في في حالتين فقط:

*من خلال الجهاز الدولي، والذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي .

*في حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخلو عن تلك التي نصّت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

---

*ويقصد به: "النظام الذي تعتمد فيه الدول حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها،وانما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية"

[1]–زايد عبيد الله مصباح،**السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**،(ليبيا:دار الرواء،2008) ،ص.203.

[2]- عبد الوهاب الكيالي،"**الأمن الجماعي**"،**السياسة الدولية**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،1988)،ص.54 .

[3]- خليل حسين، مرجع سابق.

جـ-تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

د-احتدام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء[1].

يمكننا القول أن المجتمع الدولي ورغبته في إيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل المتغيرات والتحولات الراهنة التي تؤثر على طبيعة التفاعلات في الساحة الدولية، وفي ظل الأطماع والتنافس الكبير بين الدول الكبرى.

المبحث الثالث: أهمية منطقـــــــــة البحر الأبيض المتوسط

تحتل منطقة المتوسط أو البحر الأبيض المتوسط مكانة هامة ودائمة في الطروحات الإستراتيجية، خاصة في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي كونها تعتبرا جزءا من الفضاء الاستراتيجي الأوروبي وامتداد للأمن الأوروبي ويتضح ذلك من خلال تعدد المبادرات خاصة بعد الحرب الباردة في إطار مسار برشلونة وسياسة الجوار والشراكة، وغيرها من المبادرات التي توضح أهمية المنطقة بالنسبة للأوروبا.وفي هذا المبحث سنوضح مدى أهمية المنطقة انطلاقا من تعريفها وماهي أهميتها سواءا كانت أهمية حضارية أو اقتصادية أو سياسية.

المطلب الأول: التعريف بمنطـــقة البحر الأبيض المتوسط

تتسم منطقة المتوسط بالتعدد والتنوع ويظهر ذلك في اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة (العربية،الفرنسية،الايطالية،الاسبانية،..)،إضافة إلى ذلك نجد الديانات فهناك: الإسلام والمسيحية، بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان،كما نجد الأصل العربي والأصل الأوروبي والآسيوي .

عُرف البحر المتوسط بعدة تسميات عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه Mare Nostrum أي بحرنا،بحر الروم[2] ، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط ،أّما الأتراك فسّموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه،واشتق اسم البحر"المتوسط" من توسطه الأرض وهو مشتق من كلمتين

[1]–المرجع نفسه.

[2]- أنور عبد الحليم،**الملاحة وعلوم البحار عند العرب**،(الكويت:عالم المعرفة،1990)،ص.54.

لاتنيتين(Méditerrannée) وهما (Médius) تعني المتوسط و(terra) تعني الأرض، يقع بين ثلاث قارات وهي آسيا،إفريقــيا،أوروبا[1]

يقع البحر المتوسط بين خطي عرض 46° شمالا، وخطي طول 50.5° غرباو60°شرقا،وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000كلم^2 ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم^2 أّما عرضه مكن الشمال إلى الجنوب أي مابين سواحل يوغسلافيسا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم^2، ويتصل بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل، ومن الجنوب يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس^2.

كما يتصل البحر المتوسط بمجموعة من البحار مثل بحر إيجه Aegean Sea والبحر الأدرياتيكي Adriatic Sea والبحر الأيونيIonian Sea [1]،تجدر الإشارة إلى دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي:سلوفينيا ،كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية وهي دول لها ساحل على البحر الأدرياتيكي تم اعتبارها متوسطية على أساس البحر الأدرياتيكي الذي يعد جزء من البحر المتوسط^3.

إن الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط وهي 20 دولة :مصر، الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنا، الهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا، اليونان، سوريا، لبنان، إسرائيل، قبرص، مالطا.

---

[1] - Hatem Akkari **, La Méditerrane Medieveile perception et representation**,(paris :Maison Et larouse alife les editions de la mediterrane.2002),p54

[2] - محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط،إضافة للأمن العربي، **قضايا عربية** ،العدد.4،بغداد (1980) ،ص.149.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي،**الاتحاد من أجل المتوسط،الأبعاد الآفاق**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2009) ،ص. 18.

أما حسب المعيار الاستراتيجي هناك دول تعتبر متوسطية من خلال نشاطها المتوسطي وأهدافها المشتركة بين الدول المتوسطية وهنا نجد مثلا: الأردن، موريطانيا، البرتغال.

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية والحضارية للمنطقة البحر الأبيض المتوسط

المتوسط منطقة تعاقبت عليها أهم الحضارات قبل التاريخ الحديث والقديم،بحيث في أي جهة من جهات البحر المتوسط تجد آثار الحضارات القديمة التي تعبر عن الإرث التاريخي لهذا البحر الذي كمان عاملا ومساعدا في قوة أي حضارة.

يعتبر البحر المتوسط مهد الحضارة Berceau De Civilisation وهذا تعبير عن الحضارات العريقة التي نشأت فيه،مثل الحضارة المصرية(النيل)، والسومريون(مابين النهرين)، والفينيقيين، والإغريق أساسا في الشرق الأوسط، والرومان في غرب البحر المتوسط بالإضافة إلى الحضارة العربية الإسلامية.

النقطة الثانية في تاريخ البحر المتوسط هي ذات بعد ديني بحيث يعتبر مكان ازدياد الديانات السماوية، وهو مركزها وهي: المسيحية، واليهودية، والإسلامية، وهذا كان سببا في كثير من الأحيان للحروب والنزاعات، كالحروب الصليبية، كما توجد فيه أماكن مقدسة لهذه الديانات، روما والقدس، وهذا التنوع الثقافي والديني جعل من منطقة المتوسط منطقة اجتماعية ثقافية"Socio-cultural" ،فانتشار الديانات السماوية تدريجيا جعل منها مركز للحياة الدينية، حيث انتشرت المعابد والكنائس والمساجد، وقد كانت الديانة المسيحية منتشرة على نطاق واسع في ظل الإمبراطورية الرومانية، لكنه انحصر انتشاره مع تقهقر الإمبراطورية ، وهذا ما فسح المجال للديانة الإسلامية والتي انتشرت من شرق آسيا حتى اسبانيا، وذلك بسبب الفتوحات الإسلامية[1]، ويمكن أن نذكر أهم الفتوحات كفتح مصر عن طريق معركة حصن نابليون وسوريا عن طريق معركة اليرموك، والأهم من ذلك إن سيطرة العرب على هذا الإقليم جعلهم يسيطرون على التجارة الدولية وأرباحها ويندفعون لسيطرة على البحر المتوسط الذي كان تحت السيطرة البيزنطية، وقد شكل معاوية أسطول

[1] - Abis Sebastien , **Entre unité et diversité la méditerrané plurielle** ,(la France. Fondation Méditerranéenne D'etudes stratégiques.2004).p7.

بحري بعد إدراكه للخطر الأسطول البيزنطي القريب من سواحل سوريا، والقيام بأول حملة عربية إسلامية تغزو المتوسط وهي الحملة التي استطاعت السيطرة على قبرص التي تحتل موقعا استراتيجيا، كما شهد المتوسط العديد من الغزوات إلى أن استطاع العرب نشر الإسلام في شمال إفريقيا وإخضاع القبائل البربرية وأصبحت الضفة الجنوبية للمتوسط إسلامية الدين والعادات والتقاليد بمعنى تغيرت جذريا وبالتالي تغير طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية حتى وقتنا الحالي[1].

وباعتبار الحضارات اليونانية والرومانية من أعرق الحضارات في التاريخ، فإن تأسيسهم على السواحل الشمالية للبحر المتوسط كان له الأثر الواضح على جميع مناطق البحر المتوسط، كما تعد الحضارة المصرية من الحضارات التي يشهد لها التاريخ وكانت مميزة عن غيرها، وذلك لعدة عوامل حيث قامت هذه الحضارة حول المنطقة التي تسمى -دلتا النيل- ،ربما من المفيد أن نقتبس جملة **Herodoth "لولا نهر النيل لما وُجدت مصر"** على اعتبار أنه بعبر عن حقيقة أساسية[2].

وكذلك من بين الحضارات التي توارثت البحر المتوسط الحضارة الفينيقية التي كانت تمتد من شرق البحر المتوسط في بلاد الشام إلى غربه، ويطلق على الفنيقين بالكنعانيين، وهم إخوان العرب في نسبهم ووطنهم،احتكروا التجارة الداخلية والخارجية لسواحل المتوسط،بعد أن أنشأوا محطات تجارية من أبرزها قرطاجنة عام 814 ق-م على الساحل التونسي،وامتد نفوذ قرطاجنة إلى السواحل الجزائرية[3].

كما يشهد تاريخ المتوسط على لما حققه العثمانيون العرب إلى أن انقسمت الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن السابع عشر، فأصبح البحر المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا

---

[1] - أرشيبا لدلويس، **القوى التجارية والبحرية في حوض البحر المتوسط:(500-1100م)**،تر. أحمد محمد عيسى،(القاهرة، (د.س.ن))،ص.87.

[2] - جمال مختار، **تاريخ إفريقيا العام، حضارات إفريقيا القديمة**،اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، (باريس:جونا أفريك،1985)،ص21.

[3] - صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق.م-1962م)**،(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2003)،ص.15 .

وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل منطقة لها مكانة في التفاعلات الدولية سواء في فترة الحرب الباردة أو بعدها، وصار يمثل أهمية بالغة بالنسبة للوحدات الدولية كالاتحاد الأوروبي وهذا إن دل على شيئا ما يدل على الأهمية الجيواستراتيجية (الجيوسياسية-الاقتصادية)التي سنوضحها في العنصر التالي.

المطلب الثالث: الأهمية الجيواستراتيـــجية للمنطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الإرث الحضاري الخاص بالبحر المتوسط ماهو إلا دليل قاطع على الأهمية التي كانت تولى لهذا البحر الذي يكتسي أهمية بالغة في الإستراتيجية الدولية.

*** الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط:**

يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى وقتنا الحاضر، وهو لايمثل الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري والسياسي والأمني، فهو محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.

فمختلف السياسات الدولية وسياسات الوحدات الدولية في النظام الدوبي تولي اهتمامها بأن يكون لها علاقة بالبحر المتوسط من أجل خدمة مصالحها الحيوية، وبالتالي هناك علاقة بين "الجغرافيا" و"السياسة" و"الموقع"، وهذا ما نعبر عنه بالجيوسياسية Le géopolitique والتي تعني تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسيات[1].

يشكل البحر المتوسط أحد المجالات الإستراتيجية الأكثر حساسية في التفاعلات الدولية ليس فقط لتوسطه ثلاث قارات-أوروبا وافريقيا وآسيا- ولكن بالأساس لكونه معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما

[1]–محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية** ، (بيروت:دار النهضة والنشر،1989)،ص.65.

يشكل الخط القادم للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية...فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية وكان دوما كذلك، مع أنه حوض امتاز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون أيضا.

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال "مورتن كابلن(Morten kaplen)" إلى القول:"**أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم،واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط**"[1]، وفي البحر المتوسطي مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة والهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة جبل طارق و مضيق البسفور والدردنيل، وقناة السويس،إضافة إلى العديد من الجزر في شرق البحر المتوسط لها أهمية بالغة كونها تمثل قواعد بحرية وجوية يمكن من خلالها مراقبة الطريق البحري والجوي بين الغرب والشرق ، وساعدت كثيرا من الدول الاستعمارية في عملياتها في منطقة الشرق الأوسط، كجزيرة **كورفو، كرتيا، رودوس...**[2]

وفي هذا السياق نجد ماكيندر(Makinder) ينظر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات أقسام متلاصقة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلثي مساحة اليابسة وقد أطلق عليها اسم"الجزيرة العالمية" واعتمادا على هذا التشخيص وضع **ماكيندر** مسلمات في تحليله انطلاقا من اعتبار حوض البحر المتوسط هو الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، فحسبه قسم العالم إلى تقسيم جيبوليتيكي ووّزعه بين ثلاث أقسام رئيسية ألا وهي:

قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية، وروسيا الأوروبية والآســـيوية،**الجزيرة العالمية**: تشمل ثلاث قارات هي أوروبا ،آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر المتوسط،**الهلال الخارجي:** وهو الهلال الذب يغلق الجزيرة العالمية، ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا ،استراليا ، وأضاف نطاق آخر الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند، الصين.

[1] - محمد صابر بن عنتر،"الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق،ص.147 .

[2] - يسرى الجوهري، **جغرافيا البحر المتوسط**، (القاهرة : منشأة المعارف بالإسكندرية،1984)،ص.19.

فماكيندر يرى من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[1].

***الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط:**

للبحر المتوسط موقع استراتيجي زاد من أهميته الكبرى مقارنة بباقي البحار الأخرى،باحتوائه على ثروات إستراتيجية لها بعد اقتصادي تعتبر شريان اقتصاد القوى الدولية سواء فيما يخص عبور سفنها إلى الأسواق العالمية لتصريف بضائعها أو استيراد المادة إلي تحتاجها، الأمر الذي جعل القوى الكبرى تحاول السيطرة على ثرواته، وقد زادت أهميته الاقتصادية بعد حفر قناة السويس سنة1869 هذه القناة التي تعد ممر إستراتيجي لعبور ناقلات البترول الأمريكية والأوروبية من دول المغرب العربي والشرق الأوسط التي تقوم بتزويد احتياجات السوق الأمريكية والأوروبية،وأصبح بالغ الأهمية عند اكتشاف البترول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة،إضافة أنه هناك موارد أخرى أدت إلى تطور اقتصاديات دول شمال حوض المتوسط التي تستورد الفوسفات والحديد من المغرب والجزائر إلى جانب البترول والغاز، فهذه الدول وحدها تتحكم في 2/3 من ثروات المنطقة، كما أصبح البحر الأبيض المتوسط مركزا رئيسيا لنشاط أهم الشركات العالمية التي تقوم بإدارة السوق النفطية في داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط كشركة إكسون و موبيل، وبحلول القرن العشرين زادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه العالمي كونه يعتبر من أكثر المناطق كثافة من حيث تواجد السفن بمختلف أنواعها وأحجامها ويحتوي على موانئ كبيرة مثّل: ميناء مرسيليا،جنوة، برشلونة،الجزائر.. إلخ[2]، من المعروف أن أوروبا تعتمد كثيرا في محال اقتصادها على البترول العربي ولا تستطيع الاستغناء عنه أكثر من شهرين، وهذا يبين لنا مدى أهمية البترول العربي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا.

[1] - قاسم نادية، "ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط"،(مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،كلية الحقوق بن عكنون،2001-2002،)ص.34.

[2] – المرجع نفسه،ص.36-37.

خلاصة الفصل :

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى بعض المفاهيم، كما فرضت علينا إعادة النظر فيها كونها أصبحت قاصرة أمام تفسير الواقع الدولي،خاصة مفهوم الأمن الذي يعد مركزا للدراسات الإستراتيجية والأمنية حيث جل المواضيع لها صلة وثيقة بالأمن، هذا المفهوم الذي يكتسي أهمية قصوى لدى الباحثين الإستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها تحديد مفهوم الأمن، حيث نجد ولوقت طويل سيطرة المقاربة التقليدية "**الواقعية**" على مفهوم الأمن واختزاله في المجال العسكري، هذه المقاربة التي عجزت عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة،كونها ركزت على الجانب العسكري ورسم نظرة فوضوية للنظام الدولي والذي تسعى الدولة من خلاله كوحدة رئيسية والفاعل الوحيد فيه إلى تعظيم قوتها من خلال اعتبار الدول الأخرى تهديدا لأمنها، والهدف من ذلك المحافظة على بقائها واستمرارها.

ونجد التصور الليبرالي ينظر للأمن نظرة أخرى أوسع من النظرة الواقعية إلا أنه احتفظ ببعض مسلمات الواقعية كإبقاء على الدولة كفاعل مركزي والفواعل الأخرى الموجودة كالمؤسسات ليست لمنافسة الدولة إنما لمساعدتها، كما احتفظ بمسلمة فوضوية النظام.

لكن هذه الفرضيات كانت قاصرة لفهم وتفسير الواقع الدولي هذا ما مهّد الطريق لباحثين والمَنظرين لمراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل والمَوسع، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة "**كوبنهاغن**" للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وطرح من خلالها "**باري بوزان**" أحد أبرز ممثليها نموذجا للأمن الموسع يشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية، العسكرية، البيئية، المجتمعية..وقد ساهمت هذه المراجعة على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم: الأمن الشامل، الأمن المتبادل،الأمن التعاوني، الأمن المركب، حيث يؤكد بوزان أنه

من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة بمعزل عن أمن الدول المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة كـ: مشكلة الإرهـــاب.

إضافة إلى الدراسات النقدية التي تعتبر من أكثر المدارس الناقدة والمشَككة للمقاربات الأمنية التقليدية والتي نادت بأهمية تحرير الفرد وانعتاقـــه.

لقد شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة اهتمام القوى الكبرى لما تتمتع به من مُقوّمات اقتصادية وجيوسياسية، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يعد أهم المواقع الإستراتيجية في العالم وهذه الأهمية التي يتمتع بها المتوسط شكلت نقطة ارتكاز أساسية لهذه القوى خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبـي.

الفصل الثاني :

الترتيبات الأمنية للإتحـــاد الأوروبي في منطقة المتـــوسط

في سياق الوضع الدولي الحالي، أصبح البحر المتوسط شماله وجنوبه على السواء مسرحا توضح فيه مدى تعقيد النظام الدولي الجديد بتناقضاته وتوتراته واختلال توازناته، فالمتوسط ببحره ودوله المحيطة به يمثل مجموعة من الرهانات الحاسمة لأوروبا، رهان ديمغرافي، اقتصادي، بيئي، اجتماعي، ثقافي ،سياسي، أمني، لذلك يمكننا القول أنه عبارة عن همزة وصل بين الدول المطلة عليه ونقطة عبور ومبادلات مكثفة ويمثل منطقة تواصل واحتكاك هذه الخاصية الذي يتمتع بها توضح لنا سبب تعدد المبادرات الأمنية والتعاونية للاتحاد الأوروبي في المنطقة والتي تشير معظمها إلى الأمن المتوسطي، لذلك سنحاول في هذا الفصل إدراج أهم المبادرات الأمنية للاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل التطورات التي عرفها مفهوم الأمن الذي جعلت سياسات الاتحاد الأوروبي تتجه نحو الانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية في المتوسط تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: محددات النظام الإقليمي الأوروبي

سنوضح في هذا المبحث بعض المعطيات عن الاتحاد الأوروبي كنظام إقليمي* له تأثير على المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي، والذي يجسد التفاعلات القائمة بين وحداته السياسية المستقلة ويحقق المصالح المشتركة لهاته الوحدات.

المطلب الأول : نشأة الإتحـــــاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية، تعود فكرة إقامة هذه الجمعية إلى معاهدة روما المنعقدة بتاريخ 25مارس1957، من قبل الدول المؤسسة الستة: فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، إيطاليا ، حين وقعوا معاهدة لإنشاء السوق المشتركة، من أهم أهداف معاهدة روما إنشاء قطب

* هو عبارة عن تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة، تنتمي لإقليم جغرافي معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها.

اقتصادي وسياسي قوي يمكن بواسطته مواجهة الخطر الشيوعي، وتقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وانتهاج سياسة موحدة في المجال الزراعي والنقل وكذلك التطور الإقليمي، وفي المجال الاجتماعي من خلال رفع مستوى معيشة المواطن الأوروبي مع توفير الظروف الملائمة لانطلاقة عمليات التكامل والترابط بين البلدان الأوروبية عن طريق تطوير القوى المنتجة وذلك برفع الحواجز الجمركية قصد اللحاق بركب المنافسين (ألمانيا وأمريكا)[1] ،نصّت أيضا اتفاقية روما على توحيد القوانين الداخلية للدول الأعضاء بالقدر اللازم لقيام سوق مشتركة مع ربط المناطق أو الدول (التابعة) فيما وراء البحار بالمجموعة الاقتصادية[2] ، وعليه فاتفاقية روما وسّعت مجالات التعاون بين الدول الأعضاء.

وفي السابع فبراير1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت بهولندا والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد وهو الإتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة[3].

هدفت اتفاقية ماستريخت إلى تكثيف وتمتين التعاون بين الشعوب الأوروبية والاتفاق على الوحدة الأوروبية في المجالات الاقتصادية والنقدية والتجارية والمالية وكذلك تتوسع إلى أهداف سياسية وأمنية وأخيرا دفاعية، من أهم أهداف معاهدة ماستريخت فيمايلي[4]:

-إلغاء حقوق الجمركة ، والقيود الكمية لدخول وخروج البضائع وكل المقاييس التقنية.

---

[1]– مفيد بقطاش، الأسرة الأوروبية من معاهدة روما إلى معاهدة ماستريخت، **مجلة مستقبل العالم الاسلامي**، العدد10-11، (1993)،ص.9.

[2]-محمد عبد العزيز أحمد وفاروق حسنين مخلوف، **العالم والسوق الأوروبية المشتركة**،(الدار القومية للطباعة والنشر(د.س.ن)) ،ص.14.

[3] - الاتحاد الأوروبي..."النشأة والتجربة والتأثير"، إعداد النبأ الوثائقي، **مجلة المراقب العراقي**، العدد111، الجزء 1. (2010)،ص.11.

[4] - فتح الله ولعلو،أوروبا الاثنى عشر دولة من المجموعة إلى الاتحاد، **مجلة أكاديمية**، (الرباط: "سلسلة الدورات، الدورة 19-21 نوفمبر ،1992"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية،1993)،ص.54.

- إقامة سوق داخلي بإلغاء الحواجز، والمبادلات الحرة للبضائع، والخدمات ورؤوس الأموال .

-إقامة سياسة موحدة في ميادين النقل الجوي والبري والبحري.

- تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي مع تشجيع وتطوير شبكة الاتصال الأوروبي.

- بناء سياسة موحدة في ميدان البيئة وسياسة تجارية موحدة.

- إقامة مقاييس مشتركة في ميدان الطاقة والحماية المدنية والسياحة.

- تدعيم البعد الاجتماعي من خلال تحسين المستوى المعيشي للمواطنين الأوروبيين .

- إيجاد مواطنة أوروبية، والوصول إلى سياسة تاريخية و أمنية مشتركة..[1].

وتعتبر معاهدة **ماستريخت** النص التأسيسي للإتحاد الأوروبي، واعتبرت فترة هامة في إطار الاندماج الأوروبي، وبدخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ والتجسيد دخلت المجموعة الأوروبية في انجاز المرحلة الاقتصادية باتجاه الوحدة الاقتصادية الكلية.

وجاءت معاهدة **أمستردام** 1999 لدعم مفهوم المواطنة الأوروبية وإعطاء نفس الأهمية للغات دول الاتحاد مع تبني استراتيجيات مشتركة تتضمن السياسة العامة للخارجية والأمن.(أنظر في الملاحق معاهدة أمستردام وماستريخت)،وظل الاتحاد الأوروبي ينظم اجتماعات ومؤتمرات بهدف تحسين وتطوير سياساته المشتركة والتنسيق أكثر بين أعضاءه كمعاهدة لشبونة 2007 التي جاءت من أجل إصلاح مؤسسات الاتحاد بهدف بناء كيان أوروبي متماسك أكثر[2].

[1]– المرجع نفسه.

[2]–" معاهدة لشبونة تعدّل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المؤسسة للمجتمع الأوروبي" على الموقع :
http://www.marefa.org/index.php يوم 2015/02/12.

الدول الستة التي تم ذكرها سالفا تعتبر النواة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي، قد ضاعفت من مجهوداتها الرامية إلى توحيد كافة دول الفارة الأوروبية عبر عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي التي مازالت لحد الآن قائمة، وذلك لإبراز الاتحاد الأوروبي كقوة دولية عن طريق سياسة إعادة الانتشار الأوروبي في المناطق الدولية بعد تراجعها خلال الحرب الباردة.

المطلب الثاني: عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي

انطلق الاتحاد الأوروبي بعضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية –CCE- أو الجماعة الأوروبية للفحم والصلب*، واستمرت عمليات التوسع بعد السبعينات ، انضمت في 1973 ثلاثة دول أخرى للاتحاد وهي:

الدنمارك، ايرلندا، بريطانيا ليصبح العدد تسعة أعضاء، في 1981 انضمت اليونان ليصبح العدد عشرة أعضاء، وفي 1986 كان انضمام دولتين البرتغال واسبانيا، ليرتفع العدد إلى 12 عضوا، ثم في 1995 انضمت ثلاث دول وهي النمسا، فنلندا، السويد،وأصبح العدد 15 عضوًا، واستمرت عملية التوسيع بانضمام عشرة دول من أوروبا الشرقية في 2004 لعد انهيار الاتحاد السوفياتي: ليتونيا، بولندا، جمهورية التشيك ، سلوفينيا، سلوفاكيا،استونيا، لاتفيا، المجر، وانضمت أيضا قبرص ومالطا في نفس هذه السنة، ليصبح العدد 25 عضو، وتوسعت عضوية الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 27 دولة وذلك مع التوسع الأخير بانضمام بلغاريا ورومانيا في عام 2007 [1]، وانضمت كرواتيا للاتحاد في 2013(أول يوليو) لتصبح الدولة الثامن والعشرين.[2]

* بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، ألمانيا الغربية.

[1]– الاتحاد الأوروبي....النشأة والتجربة والتأثير، مرجع سابق.

[2]– "عضوية الاتحاد الأوروبي "،على الموقع:http://www.Europ.eu.delegation/egypt/key..Index// يوم 2015/03/06.

هذه الخطوات سمحت للاتحاد الأوروبي بالبروز كقوة إقليمية ودولية بعد الحرب الباردة ، وكفاعل رئيسي في الساحة الدولية عن طريق المزيد من التكامل والاندماج في ظل اتحاد اقتصادي سياسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك يجدر بنا الإشارة إلى مؤسسات هذه الوحـــدة الدولـــــية:

- **مؤسسات الاتحاد الأوروبي:**

يرتكز الاتحاد الأوروبي على عدة مؤسسات، تُبرز التوجه الأوروبي ككيان إقليمي متميز سواء في تعاملاته مع أعضائه بحيث تصبح هذه المؤسسات كآليات فوق وطنية، أو مع الأطراف الأخرى حيث تُبرزه ككتلة متجانسة واحدة متميزة.

ويمكن في هذا الصدد التطرق إلى عدد من المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي الفاعلة على الساحة القارية والدولية والمتمثلة في[1] :

أ- **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس الوزاري من رؤساء حكومات كل دولة، من مهامه تحديد السياسة الرئيسية للاتحاد، وضع ميزانية الاتحاد، وله سلطة اتخاذ القرارات وإصدار التشريعات، مقره في بروكسل، يمكنه أن ينشئ مايشاء من مجالس متخصصة في مجالات معينة تساعده على أداء مهامه، قراراته كانت تتخذ بالإجماع خلال الفترة الممتدة من سنة 1958 إلى 1965، إلا أنه بعد 1966 إلى يومنا هذا أصبحت بالأغلبية ، تتم رئاسته بالتناوب كل ستة أشهر من بين أعضائه.

ب- **اللجنة الأوروبية (المفوضية):** هي المحرك والمسير للمجموعة الأوروبية ، تعتبر الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وهي أهم جهاز في الاتحاد الأوروبي ،إذ تعبر عن المصلحة المشتركة للاتحاد

[1]– عبد العزيز محمد سمير، **التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية،2000) ،ص. 152-154.

الأوروبي، تتمتع باستقلالية تامة، تتشكل من 15 عضوا تعينهم الدول الأعضاء لمدة 4 سنوات، يترأسها أحد الأعضاء بالاتفاق بينهم، من مهامها اقتراح السياسات المشتركة التي تعرض وتقدم إلى المجلس الوزاري، والعمل علة تنفيذ أحكام الاتفاقيات على مستوى الاتحاد والحرص على التطبيق الصحيح للقواعد والمبادئ والقرارات الخاصة بالاتحاد أمام محكمة العدل الأوروبية.

ج- البرلمان الأوروبي: هو جهاز منتخب منذ سنة 1979، يتكون من 600 عضو بمعدل 40 عضوا لكل دولة من دول الأعضاء ينتخبون لمدة 5 سنوات، وله دور تشريعي ، من مهامه المصادقة على ميزانية الاتحاد الأوروبي، وحق التصديق على اتفاقياته[1].

د- محكمة العدل الأوروبية : جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد[2]، وتعتبر سلطة قانونية مستقلة، تسهر على التطبيق الموحد للقانون الاتحادي، تتمثل مهامها في : فض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو بين مؤسساتها أو أفرادها، ضمان التطبيق الموحد لقانون الاتحاد من طرف المحاكم الوطنية للدول الأعضاء ، مراقبة مدى مشروعية القرارات والأوامر و التوصيات التي يتخذها كا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية.

هـ- مجلس المحاسبة الأوروبي : هو جهاز يهتم بمراقبة وفحص النفقات العمومية الخاصة بالاتحاد والتأكد من التسيير المالي ومصاريف الجماعة الأوروبية.

[1]– المرجع نفسه.

[2]– "الاتحاد الأوروبي....النشأة والتجربة والتأثير"، مرجع سابق.

و- بنك الاستثمار الأوروبي: يعتبر بمثابة مؤسسة الاتحاد المالية، مشكل من الأعضاء المؤسسيين لمعاهدة روما يهتم بتمويل الاستثمارات الخارجية والداخلية لدول الاتحاد، عن طريق القروض المقدمة كما يقوم بمتابعة إنجاز المشاريع[1].

وهناك أيضا أجهزة أخرى كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق مهامها استشارية (اللجان الاستشارية).

المطلب الثالث : مكانة الفضاء المتوسطي بالنسبة للاتحاد الأوروبي

بعد الحرب الباردة والتحولات الجذرية التي أحدث في موازين القوى وانهيار جدار برلين 1989 ، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد ومهيمن عل الساحة الدولية ، أراد الاتحاد الأوروبي البحث عن دور إقليمي أكبر وتوجيه اهتماماته نحو دول جنوب وشرق المتوسط في محاولة للحفاظ على مكانته الإستراتيجية وأن يكون له دور مركزي عالمي وكمحاولة لوقف المد الأمريكي[2].

فمنطقة المتوسط كإقليم يعد من أهم الدوائر الأمنية للاتحاد الأوروبي، حيث كانت ومازالت هذه المنطقة تعد الفضاء المفضل لأوروبا لتطبيق سياساتها الأمنية، وقد تزايدت مكانة هذه الدائرة ضمن مقاربة الاتحاد الأوروبي في ظل تزايد التهديدات الأمنية وتعقدها وارتباط هذه التهديدات بالضفة الجنوبية للمتوسط، وإدراكه لمدى تأثيرها على مصالحه الأمنية، خاصة وأن الأمن الأوروبي وثيق الصلة بالبيئة المتوسطية وهذا ما تؤكده العوامل التاريخية و الجيوسياسية الأمنية.

[1]– عبد العزيز محمد سمير، مرجع سابق.

[2]- جميل طاهر،التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد.4.(جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي ، المجلد، 26، 1998)،ص.25 .

منطقة المتوسط تحوي على الاتحاد الأوروبي كإقليم متكامل ومنسجم يقابله في الضفة الجنوبية إقليمين فرعين:هما منطقة المغرب العربي والمشرق العربي، يُفضل الاتحاد الأوروبي التعامل معها كأقاليم مجزأة، وللاتحاد الأوروبي نظريتين تجاه المتوسط[1]:

الأولى : أمنية محضة تعتبر المتوسط مسرحا مليء بالمتغيرات الأمنية وحدا للاتحاد الأوروبي يجب حمايته لضمان أمن واستقرار أوروبا.

الثانية : تتمثل في اعتبار المتوسط مجالا جديدا للتعاون يوجب إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للجوار تتضمن جميع المناطق المحاذية للاتحاد من المغرب إلى روسيا.

إضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي والمميز والاستراتيجي لمنطقة المتوسط، زدات الثروات الباطنية من أهمية المنطقة كونها مخزونا للطاقة النفطية والغاز إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد...) والثروات الطبيعية العديدة (الثروة السمكية...)، ما جعل أوروبا ترتبط حيويا بمنطقة المتوسط خاصة إمداداتها من النفط الآتي عبر قناة السويس من الضفة الجنوبية عبر البحر الأبيض المتوسط، ولقد كان درس غلق قناة السويس بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية عام 1973 كبيرا لأوروبا حيث كلفتها خسارة كبيرة، ومع زيادة اعتماد أوروبيا على نفط الخليج العربي، زادت أهمية القناة بالنسبة لها، وهذا يبين أهمية قناة السويس والنفط العربي الآتي من الخليج العربي وشمال إفريقيا وأهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا.

بدأ الاهتمام باحتواء منطقة المتوسط وتجسد ذلك في السياسة الأمنية الفرنسية التي وضعها الرئيس الفرنسي الأسبق "**ديغول**" فيما عرف بسياسة "الاستكبار العالمي"، والتي أعلنت من خلالها فرنسا أن الأمن في حوض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني ، ثم بدأ التنسيق مع باقي الدول الأوروبية من أجل

[1]– محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوربية**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص.73 .

بناء هذه السياسة الأمنية في المنطقة، وتأكد هذا الاهتمام في التوجه الفرنسي في عهد الرئيس الأسبق **"فاليري جيسكار ديستان"** حيث اعتبر أن:منطقة المتوسط تعتبر لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة إلتقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية، لأن القوة التي ستسيطر على عمليات البحر المتوسط ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصا وعلى الشرق الأوسط عموما[1].

وعليه فإن الدوافع الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية والثقافية ، حيث مثلت حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط وما نتج عنها من تداعيات خطيرة منعطف رئيسيا للاهتمامات الأوروبية في المنطقة لضمان تأمين إمدادات البترول، وعليه فالاتحاد الأوروبي يهتم بالمتوسط لأسباب **جيواقتصادية،** إذ أن المتوسط حلقة في مسار الإقليمية التي تقودها أوروبا في مواجهة الطرف الآخر بعد اختفاء نظام الأحلاف العسكرية الذي سمح بتشكل ثلاثة كتل اقتصادية متنافسة حول كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان-الصين والإتحاد الأوروبي[2]، كما تولدت قناعة لدى الطرف الأوروبي بأن الأخطار التي تهدد استقراره أصبح مصدرها من جنوب المتوسط، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه ظاهرتي **الإرهاب والهجرة** وأصبح هذا الهاجس يحكم التوجهات الأوروبية تجاه جنوب المتوسط في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين ضفتي المتوسط، هكذا أصبح المتوسط منطقة ذات أهمية وفرص كبيرة لأوروبا لما يمثله من تحديات معقدة تستدعي العمل ضمن استراتيجية أمنية تعاونية شاملة.

[1]– غازي فيصل حسين، "اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى"، **مجلة أفاق عربية**، العدد.12،(1991) ، ص . 71.

[2]– مصطفى بخوش ، الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، **العالم الأستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد.2، (أفريل 2008)،ص.22.

المبحث الثاني: البيئة الأمنية المتوسطية حسب منظور الاتحاد الأوروبي

بحكم الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسومة حيث كان الارتباط إما بالكتلة الغربية أو بالكتلة الشرقية*، أما فترة مابعد الحرب الباردة والتغيرات التي صاحبتها من انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وبروز ما يسمى بأطروحة "العدو الجديد" ، نتائج حرب الخليج الثانية ومسار السلام في الشرق الأوسط ، كذلك تغير معادلة شرق-غرب بمعادلة شمال-جنوب، وغيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة **المشهد الأمني المتوسطي.**

إذ بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر[1]، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول جنوب المتوسط ، حيث **الحركات الإسلامية** التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي، بالإضافة إلى مظاهر عدم الإستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية والطائفية وغيرها من العوامل والظواهر التي تشجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب...التي تخشاها أوروبا، برز في هذا الإطار" **أطروحة صدام الحضارات** " Clash of civilization) لصاحبها **صاموئيل هنتنغتون (** Samuel Huntington) والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي مَيز الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات [2].

حيث يعتقد –هنتنغتون- أن الصراعات القادمة التي ستسيطر على العالم في السنوات القادمة ستكون ذات طابع ثقافي، ويرى أن الحضارة الغربية ستكون مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية ،

---

* - الجزائر مثلا كانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي، والمغرب كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي مع تواجد عسكري أمريكي بها يتمثل في الأسطول السادس.

[1] –مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، (من أعمال الملتقى الدولي:"الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة،2008)،ص.2 .

[2] - مصطفى بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)،ص.17 .

وحضارات الشرق الأقصى ، وهو بذلك يحاول بوضوح أمننة الإسلام واعتبارهم وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين ،(فحسب هنتنغتون الحضارات هي وحدة التحليل الأساسية).

وعليه فالإسلام أصبح تهديد محل تهديد الشيوعية، وذلك بتوظيف مسألة الهوية/الحضارة، والتأكيد على أن الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام.

كان لتنامي التيارات الإسلامية وقيام أنظمة إسلامية في الشرق الأوسط، دور في إعطاء مصداقية أكثر لأطروحة صدام الحضارات، واعتبار المتوسط مسرحا لانتشارها، فدول الجنوب المنتمية إلى العالم الإسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب المسيحي، وهو ما يكرس مظاهر القطيعة وتعميق الهوة بين دول وشعوب الضفتين مما يعقد سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة.

لذا ووفقا للعديد من علماء السياسة والكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر،أو بحر متاعب، أو باختصار بحر مر[1]، وذلك نتيجة لاعتبارات منها : الانفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة السرية، النزاع العربي الإسرائيلي ، التخلف...[2]

إضافة إلى ذلك فالبيئة الأمنية المتوسطية تحوي أيضا مشاكل أخرى كمشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، الأزمات المغربية الاسبانية حول سبتة ومليلة، أيضا مخاطر الصراع على بحر **إيجه** بين اليونان وتركيا ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للبلقان والبحر الأسود، ويبقى الصراع العربي –الإسرائيلي يلقي بضلاله على المنطقة، ما يعني أن استمرار بؤر التوتر والصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليس مجرد مسألة نظرية مما يؤثر ذلك على المناخ والبيئة الأمنية الإقليمية ، وما يمكن استخلاصه مما سبق أن البيئة الأمنية

[1]– بشارة خضر، في ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، تر. أديب نعمة، (بيروت: دار الفارابي ، 1992)،ص ص.93-94 .

[2]– مصطفى بخوش، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص.36.

المتوسطية وما تفرزه من **مسائل الأمن** اللينة: الفقر، الأزمات الاقتصادية..ومسائل **الأمن الصلب:** كالعنف السياسي، الإرهاب....جعلت من منطقة المتوسط تعتبر العدو الجديد ومصدر التهديد بالنسبة لأوروبا .

المطلب الأول : التهديدات الأمنية حسب مقاربة الاتحاد الأوروبي

حدد الاتحاد الأوروبي التهديدات الأمنية في المتوسط في مقاربته الأمنية انطلاقا من إدراكه لإشكالية تهديد أمنه من الضفة الجنوبية ، واعتبار هذه الأخيرة العدو الجديد بعد أفول العدو التقليدي، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما، و يمكن رصد التهديدات الأمنية حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS) (2008)، هذه الأخيرة التي وضعت مبادئ وأهداف واضحة لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي بناءا على القيم الأوروبية الأساسية، وقد حددت هذه الوثيقة مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه المصالح الأمنية الأوروبية وهي:

1-الهجرة غير الشرعـــــية: من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي تعتبر الهجرة غير الشرعية أمر يجب عدم الاستهانة به نظرا لما تمثله من خطر يزعزع الاستقرار الأوروبي، خاصة وأن مشكلة الهجرة تفاقمت في منطقة المتوسط خاصة منطقة شمال إفريقيا، فالهجرة تعد قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا كما ينظر الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته الأمنية للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، كما تمثل الهجرة في منطقة المتوسط حاليا تحديا بالنسبة للدول المتوسطية في الجنوب والشمال على حد سواء [1]، فدول الاستقبال الأوروبية تركز في مقاربتها على خفض تدفقات الهجرة وتتخذ من أجل ذلك إجراءات صارمة فيما يتعلق بالدخول والإقامة والتجمع العائلي والعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1]– ندوة، " الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا: نحو تعزيز التعاون العربي"،(مركز جامعة الدول العربية – تونس،6-7-ديسمبر2007)، ص.3.

ويمكن تعريف الهجرة بأنها عملية تشير إلى انتقال الناس من دولتهم الأم إلى دولة أخرى ، ويكون ذلك عادة طلبا للعمل والأجور الأفضل[1]، أّما الهجرة غير الشرعية أو السرية تعني المهاجرون الذين لا يلتزمون بالشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدون بها والتي تتم بطرق وأساليب غير قانونية، حيث يقوم المهاجرون بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات[2] ، فالجماعة المهاجرة بصفة دائمة أو مؤقتة لابد هناك دوافع حقيقية دفعت بها إلى الهجرة كأن تكون أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية، وعدم استقرار سياسي ،أيضا أسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة ، واجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي[3].

تحولت منذ التسعينات إلى اليوم منطقة المغرب العربي إلى منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، وتشكل الصحراء الجزائرية معبر لعبور الأفارقة خاصة: مالي، النيجر، تشاد ، ولم تقتصر الهجرة على الأفارقة ، فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة، إذ تشير الأرقام أن هناك نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا، أغلبهم من المغرب العربي[4]، وقد عمل الاتحاد الأوروبي على وضع أنظمة وقرارات ، وإدراك الهجرة كمسألة أمنية تحتاج إلى عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل بهدف التخفيف من تداعياتها في منطقة المتوسط ومساسها بالأمن الأوروبي.

2-الجريـــــمة المنظمة : في البداية سيتم سرد تعريف الجريمة المنظمة وهو تعريف **لمجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي:** " الجريمة المنظمة هي جماعة مشكلة من أكثر من

---

[1]– غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،(الإمارات:مركز الخليج للأبحاث 1997)، ص .241 .

[2]– البشير الكوت،" ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية"، **مجلة دراسات**، العدد .28، (طرابلس المركز العالمي وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، 2007)ص.52 .

[3]– يمينة عطيش، " البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية"،(مذكرة ماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2007)،ص ص.131-132.

[4]- علي الحوات ،" الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، **مجلة دراسات**،العدد.28،(السنة الثامنة، 2007)ص.10.

شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"[1].

تقوم الجريمة المنظمة على مجموعة أشخاص يمتلكون القدرة على القيادة والتنظيم والتخطيط والتنفيذ وتوجيه أنواع النشاط الإجرامي إلى المجالات التي تحقق لهم أهدافهم غير المشروعة[2].

تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، وبعد 11 سبتمبر2001 أصبح الحديث عن "الإرهاب الدولي الجديد" و"الجريمة المنظمة الجديدة" كظاهرتين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كإشارة لوجود علاقة بينهما، فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت هي الأخرى فيما بعد الحرب الباردة ، حيث اكتست خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية، لكن تختلف الجريمة المنظمة على الإرهاب في أهدافها التي تهدف إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة بينما يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية، هناك الكثير من الاختلافات والتشابه بين الظاهرتين، ويمكن القول أنها كلاهما يمثلان مصدر تهديد على الأمن والاستقرار الوطني والدولي[3].

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها من غسيل الأموال، التجارة بالأعضاء البشرية، تهريب الأسلحة، تجارة المخدرات.. خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل : الهيروين، الكوكايين، الكراك..من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي عبر المغرب العربي، وعليه أصبح لمفهوم الجريمة المنظمة العابرة للأوطان

---

[1]– ناصري سميرة، "مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها "،على الموقع:
www.0503samira.maktoublog.com/about/22 يوم 2015/03/22.

[2]– عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**،(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999).ص.15 .

[3]– ناصري سميرة، المرجع نفسه.

صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات، أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر –بالارم palerme- في ديسمبر 2000، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة، حيث أشارت الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي أن هناك 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان حيث يتم تمويل الجيوش بالمخدرات كما يتم توزيع معظمه عبر شركات إجرامية في البلقان مما يشكل تهديدا مباشر لأمن أوروبا.

وإذا تحدثنا عن الآثار السلبية لهذه الظاهرة الإجرامية وإخلالها لأمن منطقة المتوسط فلا يمكن حصرها كونها تتعدى وتمس كل نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأمنية فالجريمة المنظمة تمثل خطر أمن كل دولة يتم قيها النشاط الإجرامي فيحدث نوع من الانفلات الأمني نتيجة لعمليات العنف والنهب والاحتيال، كذلك إفساد القيم الاجتماعية، مما يزيد الأمر صعوبة في حصر آثار هذه الظاهرة كون لها علاقة بالعولمة، حيث تتكسر كل الحواجز والقيود التجارية وقيام نظام السوق الحر وحرية حركة السلع والبضائع والأفراد والمعلومات وتنوع وتطور أجهزة الاتصال، فالعالم العربي اليوم يشهد وبشكل مستحدث ظاهرة الجريمة المنظمة وعلى وجه الخصوص منطقة المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي[1].

هذا التهديد الأمني وما ينجر عنه من آثار كما ذكرنا زاد في التفكير لدى الدول والوحدات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي يعتبر مصالحه الأمنية مهددة من قبل جيرانه في جعل الأمن من المطالب الأساسية لمنطقة المتوسط.

3-**انتشار أسلحة الدمار الشامل:** حسب الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية فإن التقدم في العلوم البيولوجية (خاصة في منطقة الشرق الأوسط) يمكن من أن يزيد من قوة الأسلحة البيولوجية خلال السنوات القادمة، أيضا المواد المشعة هي إمكانية جديدة وانتشار تقنية الصواريخ تضيف عاملا جديدا لعدم الاستقرار، ويمكن

[1]– عباس أبو شامة، **التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها،أبعادها ونشاطها في الدول العربية**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999)، ص.14.

أن يؤدي إلى زيادة الخطر على أوروبا ، والسيناريو المخيف أكثر هو إمكانية تحصل الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل في مقل هذه الحالة فإنه يمكن لمجموعة صغيرة أن تحدث إضرار على أي مستوى، والاتحاد الأوروبي يعمل على تعزيز قدراته لمنع الانتشار ومتابعة نزع السلاح وتسريع الجهود الدولية ضد الانتشار [1].

4-الإرهـــــــاب: تعد منطقة المتوسط من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي وموقع استراتيجي وثروات[2]، وقد صنف الاتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات[3]، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، مدريد، الهجمات على قطار الأنفاق في لندن (2005)، السيارة المفخخة في مطار غلاسكو[4].

إن هناك إجماع بين الشركاء المتوسطيين حول خطورة الإرهاب لما يمثله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة المتوسطية يستوجب معالجته بصفة جماعية، والاتحاد الأوروبي له جهود مبذولة في إطار مكافحة هذه الظاهرة التي تهدد الأمن المتوسطي ومنه الأمن الأوروبي وهذا ما سنوضحه بشكل موسع في الفصل الثالث.

---

[1]- أوروبا آمنة في عالم أفضل،" الإستراتيجية الأمنية الأوروبية"، على الموقع :
http://www.cosilium.Europa.eu/uedocs/031208f يوم2015/04/12

[2]– عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"،(من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة،أفريل 2008)،ص286.

[3]– هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،(الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2010)،ص.165 .

[4]– جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط،(من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق،جامعة قسنطينة،أفريل 2008)،ص.156.

المطلب الثاني: الإقليمية كوسيلة لمعالجة المشاكل الأمنية في المتوسط

إن التهديدات الأمنية العابرة للحدود (كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة ....) تقتضي معالجة غير عسكرية أي معالجة شاملة ذات طبيعة غير عسكرية، وفي ظل هذه المتطلبات ظهرت الحاجة الماسة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي، فحسب دراستنا للوضع الأمني المتوسطي في فترة ما بعد الحرب الباردة الذي يتميز بالتعقد والتجزؤ وتعدد المشاكل الأمنية التي يحويها نجد أن هذا الوضع يحتاج إلى الإقليمية والتنسيق الجهوي واستراتيجيات مشتركة للتعامل مع هذه التحديات الأمنية، فالمقاربة الإقليمية تعمل على حشد الوسائل والآليات الضرورية للعمل الجماعي على مواجهة المشاكل المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك، وفي هذا السياق برزت الإقليمية الجديدة التي زادت أهميتها بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير عسكرية وبالمقابل أصبح تواجد مشكل في دولة ما له تأثير على دولة أخرى مجاورة خاصة في ظل العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي.

حيث نجد –باري بوزان Barry buzan – و -أول ويفرOle waever- ركزا أيضا على أن الإقليمية يمكن أن تأخذ مكان أكثر أهمية في الميدان الأمني، باعتبار أن الحدود الوطنية فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف التهديدات الأمنية ، وهو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي في وقت يصعب فيه معالجة المشاكل بمقاربة أحادية،والعمل على إيجاد تصور أمني متجانس يتجاوز هذه التحديات[1].

حيث يرى **بوزان** أن اعتماد الدول على تسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات والشفافية هو ما يسمح بالتعاون الأمني، ويستدلون في ذلك على ما وقع في أوروبا في السبعينات من خلال إجراءات بناء الثقة

[1] –Fulvio Attina , "**European Security and the Development of the Euro-Miditerranean partnership**",from conference on :" the convergence of civilization ? constructing a mideterranean region",(convert Portugal 6-9 jun.2002).p.2.

(CBMS)، وعلاوة على ذلك اعتبر مفهوم "الشراكة الأمنية" كإطار للتعاون الأمني السائد في أواخر القرن العشرين، كما ركز على مفهوم"مركب الأمن" والذي يقصد به "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكلها الأمنية الوطنية لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة انفرادية ومنفصلة،ومن خلال هذه المعطيات **نطرح السؤال التالي: هل يمكن تخيل بناء نظام أمن جماعي إقليمي في منطقة المتوسط؟.**

وكإجابة يمكننا القول إذا كان حوض المتوسط فضاء متعدد الهويات والتجارب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، بضمه أوروبيين وعرب متوسطيين وشرق أوسطيين متوسطيين (كإسرائيل ، تركيا) ودولا متوسطية بمعنى الكلمة (قبرص، مالطا..)، فهو بذلك لايمثل منطقة واحدة بقدر ما يمثل فرعية تشكل تجمعا إقليميا، وتعيش حالة من الترابط الواقعي يفرضها الجوار الجغرافي ، وانطلاقا من هنا فإقامة نظام إقليمي جماعي مشترك أمر صعب، لأن منطقة المتوسط تغيب فيها **صفة الإقليمية كونها** عبارة عن مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، كما تعود صفة غياب الإقليمية إلى إفتقاد المتوسط لجملة من الخصوصيات والمؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية وهي غياب الكثافة اللازمة في التفاعلات بين الضفتين وعدم تميز هذه العلاقات بنوع من التنسيق والانتظام إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين كاللغة والدين، الثقافة والتاريخ المشترك، والإحساس المشترك والهوية الواحدة[1].

إلا أن الفضاء الأمني المتوسطي يحتاج بالفعل إلى شراكة إقليمية بين حكومات المنطقة لمعالجة المشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة ، وذلك بإحلال التعاون محل التنافس والسعي إلى ترسيخ أشكال الإقليمية التي تتطلب العناصر التالية: وجود تفاعلات سياسية ،تكامل اقتصادي كالاعتماد

[1]–عمار حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق،، ص.100.

على عملة مشتركة أو سوق مشتركة تؤسس بنود التجارة التفضيلية، وهوية إقليمية بمعنى الاشتراك في تعاريف القيم والمبادئ [1]،ويكمن توضيحها من خلال الشكل التالي: (1)

الشكل رقم1:**Triangle of regionalism مثلث الإقليمية:**

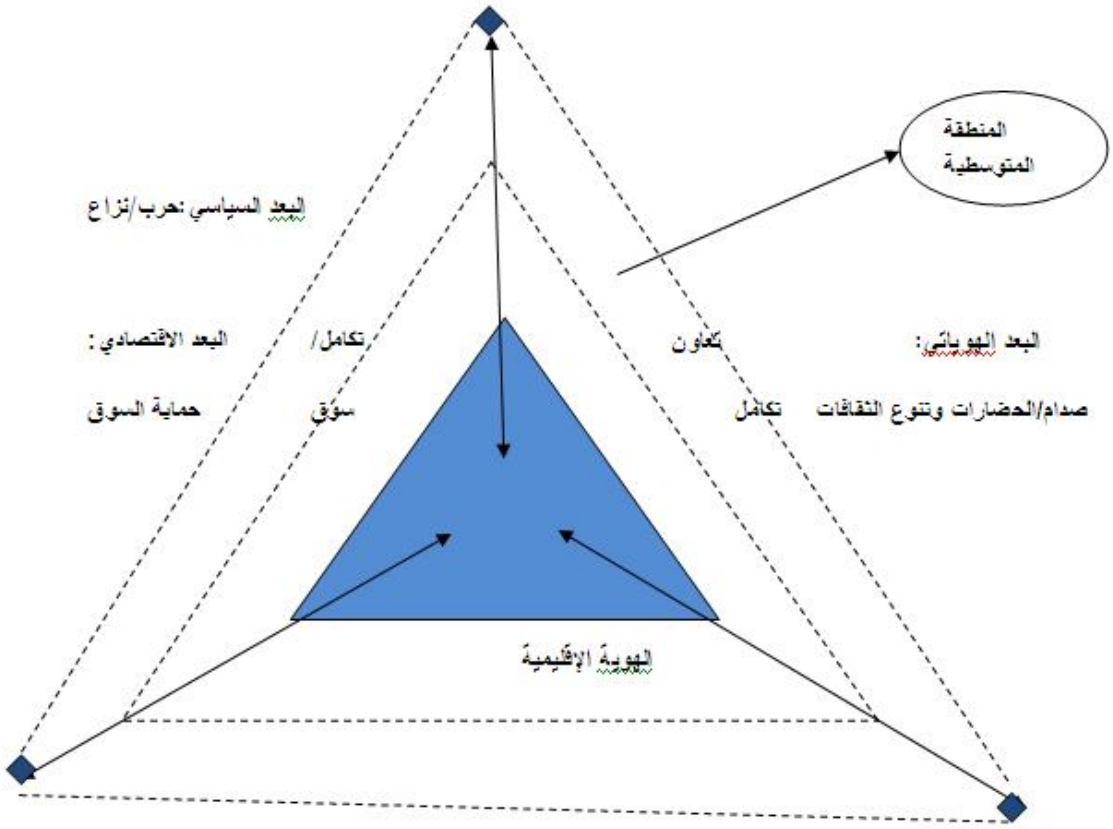

يشير المثلث إلى أن الإقليمية يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة تعكس : البعد السياسي(الانتقال من الحرب والنزاعات والتوترات إلى التكامل السياسي)، والبعد الاقتصادي(الانتقال من عقوبات اقتصادية أو مقاطعات إلى تكثيف التفاعلات الاقتصادية والوصول إلى تكامل السوق)، والبعد الهوياتي (والذي يشير إلى الانتقال

[1]-Stefania Penbianco , "**Volatile Regionalism in the Mediterranean Area**",(L'Euorpe en formation,N°356,été 2010),154.p.157.

من التصادم المفترض للحضارات والتنوع والتعدد الثقافي إلى هوية مشتركة) ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحقق الإقليمية بأبعادها في المتوسط وتكون كأفضل وسيلة لحل المشاكل الأمنية التي يحويها.

المبحث الثالث: أهم المبادرات التعاونية للاتحاد الأوروبي في المتوسط

يرجع تاريخ العلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية إلى أكثر من 35 سنة، انطلاقا من السياسات المتوسطية (السياسة المتوسطية الجزئية، الشاملة، المتجددة) التي جاءت في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي كانت في أغلبها عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية، وهناك مبادرات أوروبية جاءت خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي تعتبر أطر أساسية لفهم مسار العلاقات التعاونية الأورومتوسطية (الندوة حول الأمن والتعاون في المتوسطCSCM، المنتدى المتوسطي Forum Méditerranné،ومجلس المتوسط La conseil de la méditerranée و مجموعة 5+5)، كلها كانت مبادرات واقتراحات تسعى إلى التوصل إلى بناء هيكل دائم للتعاون والأمن في المتوسط...لكن هذه المبادرات لم تكن مثمرة ولم تصل إلى الأهداف المرجوة منها، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى محاولة إيجاد مبادرات أخرى جديدة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، خاصة وأن الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي بحاجة ماسة إلى مبادرات وأطر جديدة لتحقيق التعاون بين ضفتي المتوسط، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول : المشروع الأمني في إطار مسار برشلونة

سجلت سنوات التسعينات عهدا جديدا ومناسبا لإعادة صياغة الأمن، وبالتالي طريقة جديدة لفهم العلاقات الأورومتوسطية ، لذلك افترضنا أن تطور وتوسع مفهوم الأمن جعل الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تقتنع بحدة المخاطر عبر الوطنية والبحث عن مقاربة ومبادرات تكون شاملة، وسنحاول في هذا الجزء والأجزاء التالية إثبات أو نفي هذا الافـــــــتراض.

يعتبر مؤتمر –برشلونة- الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورومتوسطية، فالشراكة يقصد بها تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة، كما أنها شكل من أشكال التعاون المبني على التبادل بمفهومه الواسع، ونقصد بالشراكة الأورومتوسطية المبادرة التي جاء بها الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون في منطقة حوض المتوسط، لإيجاد سبل للتكفل بمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة وشعوبها والتي تهدد أمنها واستقرارها،وجاءت هذه المبادرة من خلال المطالبة بعقد مؤتمر برشلونة ودعوة الأطراف المعنية المشَاركـــــــة فيه.

انعقدت الندوة الأورومتوسطية الأولى في برشلونة على مدار يومي 28/27 توفمبر 1995، لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، وجاء هذا المؤتمر ليرقى بالعلاقات الأوروبية مع دول المتوسط إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي، وكنقطة تحول هامة في مسيرة العلاقات الأورومتوسطية[1]، جمعت ندوة برشلونة في لقائها الرسمي لوزراء خارجية 27 دولة، منها 15 من الاتحاد الأوروبي وهي: اسبانيا،ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا، اليونان ،ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، البرتغال، السويد، هولندا، و12 دولة متوسطية والتي تتمثل في: الجزائر، تونس، مصر، المغرب، لبنان، سوريا، الأردن، قبرص ، تركيا، مالطا، إسرائيل، فلسطين، وقد سجلت ندوة برشلونة إلى جانب المشاركة الرسمية مشاركة بعض الدول والشخصيات كضيوف، حيث حضرت الولايات المتحدة الأمريكية (حرص الدول الأوروبية على استبعاد أي مشاركة رسمية للو.م.أ و روسيا)،إلى جانب سبع عشر دولة أخرى(بلغاريا، روسيا، بولونيا، أوكرانيا، النرويج، التشيك، رومانيا، ألبانيا، المجر، سويسرا، سلوفينيا، سلوفاكيا، ليتوانيا، استوانيا، الفاتيكان، موناكو، ليتونيا، كما حضر كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية،

[1]– رتيبة برد ،" الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"،(مذكرة ماجستير،الجزائر،جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009)،ص ص .95-96.

ورئيس مجلس الاتحاد الإفريقي، ووزير خارجية موريطانيا*، نشير إلى مشاركة الأردن في الندوة على الرغم لا تملك واجهة بحرية على المتوسط، على أساس أنها مرتبطة بعقود شراكة مع الاتحاد الأوروبي كغيرها من دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، ونشير أيضا إلى غياب ليبيا بسبب تداعيات أزمة "لوكربي"[1]، وقد ارتكزت ندوة برشلونة على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجددة على ضفتي المتوسط، تشكل تحديات مشتركة تستدعي مقاربة شاملة ومشتركة أيضا، من هنا وبحضور جميع الأطراف المعنية بموضوع الشراكة تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية لهذه الشراكة، مع إقرار برنامج عمل لتنفيذ هذه المبادئ وصدر كخلاصة لأعمال الندوة ما سمي :" إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية".

توجت الندوة في نهاية أشغالها بالمصادقة على بيان ختامي اتفق من خلاله المشاركون على أن السلام والاستقرار والأمن في حوض المتوسط هو **هدف جماعي مشترك** [2].

لقد كان البيان الختامي هو الوثيقة الهامة في الندوة إذ يحتوي على ثلاث محاور رئيسية:

أولا : المحور السياسي والأمني

تهدف الشراكة في المجال السياسي والأمني إلى توفير منطقة أمن واستقرار، حيث نجد وثيقة برشلونة أعطت أولوية أمنية للتعاون السياسي ويتضمن ذلك : تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لأجل مكافحة الإرهاب.

* - أعطيت له حق الكلمة فقط اليوم الافتتاحي للندوة دون الحق في المصادقة على البيان الختامي، كغيره من الملاحظين.

[1] - خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، **شؤون الأوسط**، العدد .115،(صيف 2004)، ص. 40.

[2] - نادية قاسم ، "ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق،ص.76 .

وكذا وضع إجراءات بناء الثقة للأمن المشترك،وتشترط الوثيقة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون وتعزيز الديمقراطية[1]. وهذا لتحقيق هدفين أساسين هما[2]:

1- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ أن الأمن والاستقرار هو غاية مشتركة في حوض المتوسط، لذلك وضع إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل كآلية لتحقيقها مع إلتزام الجميع باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمشاركة في الحفاظ على الأمن الإقليمي.

2- ترقية الأمن من خلال وضع مجموعة من الإجراءات مثل منع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية وجعل كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تضمن إعلان برشلونة مبادئ المســـــاواة في السيـــادة وعـــدم التدخل في الشؤون الداخلية، و إذا أردنا أن نلخص الشراكة السياسية والأمنية التي جاء بها إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية نجدها تتضح من خلال خمسة مكونات سياسية كالتالي[3]:

1- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية.

2- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والانتماء وحرية الفكر والعقيدة.

3- العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية والخضوع لاتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح مع تجنب تطوير القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع.

---

[1] - مصطفى عبد الله أبو خشيم، **الشراكة الأوروبية-المتوسطية:النتائج وردود الأفعال**، ط1،(بيروت:معهد الإنماء العربي،2002)،ص78.

[2] - رتيبة برد ، مرجع سابق، ص ص115 -117.

[3] - عبد الفتاح الرشدان، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم** متغير،ط1،(أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998)، ص ص 66-67.

4- مكافحة الإرهاب بالتعاون للتصدي له، والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

5- احترام التساوي في السيادة والامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يمكننا القول أن هذه القضايا المتعلقة بالشراكة السياسية الأمنية في إطار إعلان برشلونة هي بمثابة عقد الاستقرار الأورو -متوسطي.

ثانيا: المحور الاقتصادي المالي

من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية لدول المنطقة المتوسطية وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة، وجعل العنصر الأساسي في هذه الشراكة هو تأسيس منطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر في آفاق 2010، تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة التجارة العالمية الهدف منها إمكانية دخول المنتجات الصناعية السوق المتوسطية دون أي رسوم [1]، أيضا ترقية الاستثمار وإقامة أشكال جديدة للتعاون القطاعي مع زيادة المعونة المالية من طرف الاتحاد الأوروبي .

كل ذلك من أجل تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز الفوارق في معدلات النمو بين دول الجنوب ودول الشمال، وقد كان برنامج MEDA الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون وتفعيل الشراكة الأورومتوسطية، ومن جهة ثانية يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي عامل أساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية ، حيث ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع وخاصة مشاريع الطاقة والاتصالات والبيـئة،

[1] -أسامة كنعان، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط، مجلة التمويل والتنمية،العدد.3،(مركز الأهرام للنشر والترجمة ،سبتمبر1996)،ص.15.

كما ركز المحور الاقتصادي المالي على تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي خاصة في مجال العلوم ونقل التكنولوجيا والتقنيات[1].

ثالثا: المحور الاجتماعي والثقافي

جاء في الشق الاجتماعي والثقافي من نص إعلان برشلونة أن الأطراف المشاركة تعترف أن تقاليد الثقافة والحضارة على ضفتي المتوسط والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجيا تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب، كما أن التعاون الأورومتوسطي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لا يكتمل إلا بالتعاون أيضا في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية[2].

وهنا يسعنا القول إذا كانت الشراكة في بعدها السياسي والاقتصادي تمثل العلاقات بين الدول والحكومات الأورومتوسطية، فإن البعد الاجتماعي الثقافي يعكس إلى حد ما العلاقة بين الشعوب الأورومتوسطية من خلال أن إعلان برشلونة يؤكد على أهمية الحوار بين الثقافات والشعوب والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط[3]، ويتجلى ذلك في القضايا التي اشتمل عليها هذا المحور : الهجرة، ارتفاع معدلات البطالة، الهوية الثقافية،مخاطر الزيادة السكانية...الخ.

كما تم التركيز على المشكل الديمغرافي واعتبار التطور الديمغرافي بشكله المتسارع تحدي لابد من مواجهته من خلال سياسات تضمن مرافقة هذا التزايد السكاني بتسريع الانطلاق الاقتصادي، فنمو السكان المتزايد وما يترتب عنه من بطالة وهجرة غير شرعية..تعتبر من أكبر الهواجس التي تعد جوهر التحاور

[1] - قاسم نادية، مرجع سابق،ص.62.

[2] - وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي: عملية برشلونة"، **السياسة الدولية**، العدد.138،(أكتوبر1999)،ص.247.

[3] - أمين خلفون، مرجع سابق،ص.77 .

ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية[1]، كذلك العمل على تحسين الأوضاع المعيشية والمساهمة في ايجاد حل للبطالة وزيادة مستوى العمالة للسكان في الدول المتوسطية والعمل على التنمية ودعم الموارد البشرية..

- إن مؤتمر برشلونة وما شكله كإطار متعدد الأطراف ومكمل للعلاقات الثنائية قد شمل الأبعاد السياسية ،الأمنية، الاقتصادية، المالية وكذا الاجتماعية والثقافية والإنسانية، هذا ما يسمح لنا بإثبات افتراضنا نحو اقتناع الطرف الأوروبي والمتوسطي بأنه لابد أن يكون هناك مقاربة شاملة لتحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية.

نتج عن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط في إطار مسار برشلونة علاقات تعاونية التي من شأنها دفع التعاون الأمني كما تجعله الخيار الاستراتيجي الأفضل لدى دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط وتمحورت هذه العلاقات في **الاعتماد المتبادل** بين الطرفين ، هناك تحديات طرحت على مستوى الدول الأوروبية تتمثل في أن الطلبات على الطاقة ستتزايد مابين 2000 وسنة 2025 بنسبة 65% مقابل محدودية القدرات الإنتاجية وهذا ما يستدعي الاستثمار المكثف في الطاقات المتجددة، وهو ما طرحته فرنسا من خلال مقايضة الغاز الطبيعي بالطاقة النووية ذات الاستخدامات السلمية، وتشير التقديرات إلى تصاعد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي للطاقة حيث ستتزايد الواردات من 40% سنة1990 إلى 50% في 2010 وتصل إلى 85%سنة 2030،[2] في الوقت الذي تعتبر فيه الجزائر ثالث ممول لأوروبا بعد روسيا والنرويج حيث تؤمن 25% إلى 30% من حاجيات السوق الأوروبية ومابين 50% و 60% من حاجيات اسبانيا وايطاليا، هناك مشروعين كبيرين تمون فيهما الجزائر أوروبا بالغاز من خلال مشروع MED-GAZ الذي يربط الجزائر باسبانيا ومشروع "غالسي" الذي يربط الجزائر بإيطاليا.

[1] - برد رتيبة،مرجع سابق،ص124-127.

[2] - مصطفى صايج،" الاتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات"، **العالم الاستراتيجي**، العدد.1، (مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، مارس2008)،ص.10.

كما نجد العديد من المبادرات التعاونية بين دول المتوسط من خلال الاتفاقيات التي تمت مع الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي:العلاقات الأورو -تونسية، الأورو -جزائرية، الأورو -مغربية.

وعليه يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي بعد توقيع إعلان برشلونة باشر بالمفاوضات وعلاقات التعاون والاعتماد المتبادل مع الدول المتوسطية خاصة دول جنوب المتوسط.

لكن مسار برشلونة لقي العديد من الصعوبات ضمن محطاته المختلفة إلى حد ما متوقعة بسبب الجمود السياسي بين دول المنطقة لكن لا يمكن التخلي عنه لذلك توجه الاتحاد الأوروبي إلى ابتكار مبادرات وأطر تعاونية جديدة سندرجها في الجزء التالي من الدراسة.

المطلب الثاني: التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط في ظل سياسية الجوار

"بناء الأمن في الجوار" من أهم الأهداف الرئيسية "لإستراتيجية الأمن الأوروبية ESS" وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003 والتي تم تجديدها في 2008(تم ذكرها سابقا في البحث) و وهذا الهدف مرتبط "بسياسة الجوار الأوروبية ENP" هذه الأخيرة التي كانت عبارة عن مشروع "بناء السلام" في الجوار أو مبادرة "أوروبا الأكثر اتساعا" والتي طرحتها المفوضية الأوروبية في مارس 2003، استهدف وضع إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الشرق والجنوب المتوسطي، في ضوء توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة، تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات امتيازية مع جيران الاتحاد الأوروبي استنادا إلى الالتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتشيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة[1].

[1]– برد رتيبة، مرجع سابق،ص ص 203-210 .

الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية يكمن في ضمان خلق بيئة مزدهرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا،أذربيجان،جورجيا)، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والُمشكلة لحلقة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي، بمعنى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي ماعدا المؤسسات، بروز هذه السياسة كان يعني أكثر الجوار الشرقي نتيجة للتخوفات التي خلقها توسع الاتحاد الأوروبي شرقا، إلا أن هذه السياسة الجوارية امتدت كذلك نحو دول الجنوب (على خلفية البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث 2001/9/11) لدعم علاقات الاتحاد الأوروبي بجواره وذلك انطلاقا من فكرة مفادها أن استقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن واستقرار الاتحاد الأوروبي نفسه.

فمع التوسع الكبير للاتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة (ماي2004)،أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن(روسيا -بيلاروسيا -أوكرانيا -الشرق الأدنى -مالطا -القبرص) وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق السياسية الرمادية، وأحدث هذا جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستنظم غلى الاتحاد فيما بعد (بلغاريا -رومانيا) ويتعلق الأمر بتركيا ودول البلقان الغربية[1]، وعليه يمكننا القول أن هذا التوسع عزز أهمية علاقات الجوار للاتحاد الأوروبي وعّقدها في نفس الوقت.

إن الأعضاء في سياسة الجوار ليسوا متساويين وليسو مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا لذلك فهذه السياسة أُريدَ بها أن تكون حلاً وسطًيا بين **الشراكةPARTNERSHIP** و**العضوية MEMBERSHIP** أي أنها تجعل هذه الدول أكثر من شريك وأقل من عضو[2].

وقد صرحت السيدة بنيتا فيريرو فالدنر (عضو اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسة الأوروبية للجوار) :" بضرورة رفع التحدي في ترقية السلام والإزدهار الاقتصادي عند جيراننا، وأن الوسيلة الوحيدة

[1] - المرجع نفسه.

[2] - سعيد اللاوندي، قضايا الجوار والجوار بين أوروبا والعرب..الاتحاد من أجل المتوسط نمودجا"، **شؤون عربية**، العدد135،(2008)،ص89 .

لتحقي ذلك هي تدعيم الإصلاحات السياسية والاقتصادية"، وأضافت أنه بالنسبة لمرحلة 2007-2013 ستكون الميزانية المرتقبة لشركاء السياسة الأوروبية للجوار 12 مليار أورو، أي مايعادل زيادة 32% ،

كما تقترح اللجنة مايـــــلي[1]:

- منح لكل شركاء السياسة الأوروبية للجوار، سواء في الشرق أو في الجنوب إمكانية واضحة للتكامل التجاري والاقتصادي المعمق مع الاتحاد الأوروبي، بتجاوز الحر البسيط للخدمات وبالتطرق إلى مسألة الحدود غير التعريفية في سبيل التوصل إلى تقارب تام على الصعيد النظامي.
- القيام مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار إجتماعات دقيقة أو منتظمة على المستوى الوزاري وبين الخبراء حول مسائل: الطاقة، النقل، البيئة، الصحة..
- تعزيز التعاون السياسي وجعل جمعية شركاء السياسة الأوروبية للجوار نظامية أكثر من أجل مبادرات الاتحاد الأوروبي وجعل هذا الأخير يلعب دور نشيط في الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات الموجودة في المنطقة.
- تعزيز المقاربة الجهوية في الشرق بالارتكاز على التعاون الموجود في منطقة البحر الأسود.

اهتمت أيضا سياسة الجوار بمسائل سياسية أمنية من خلال دعم الدول الجوارية المشتركة في جهود الإصلاح السياسي خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون..ومحاولة معالجة التهديدات الأمنية والتحكم فيها(الهجرة غير الشرعية، الإرهاب...)، ودعم المسار الاقتصادي والتجاري بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والاستثمار، وفيما يخص الجانب الاجتماعي والثقافي ركزت سياسة الجوار الأوروبية على ضرورة

[1] - برد رتيبة، مرجع سابق.

تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية والثقافية والعلمية وكذا التبادل المتعلق بالسلطات الجهوية والمحلية ومابين المؤسسات[1].

يمكن أن تكون هذه المبادرة كمقاربة إستراتيجية وأن تعمق الشراكة الأورومتوسطية من خلال دعم الإصلاحات المتخذة من طرف الدول الجنوبية وليتحقق هذا الأمر لابد من التركيز على التنمية وتعزيز البنية الأساسية واعتبار التنمية الهدف الجوهري والمركزي، ولكي تكتسب سياسة الجوار الأوروبية مشروعيتها عليها أن تعبر عن مشروع مشترك بين الأطراف المعنية به وأن يهدف إلى تأسيس فضاء مشترك للتعاون وتحقيق التنمية الأورو -متوسطية المستدامة، خاصة بعد توسع الاتحاد الأوروبي حيث هذا التوسع قد يزيد من فرص الاستثمار والإنتاج والتشغيل وتتوطد مقومات الاستقرار والنماء المشترك وفق مفهوم الشراكة الفاعلة[2].

لكن هذه السياسة هي الأخرى لم تسلم من النقائص كونها محدودة ومرهونة بوجود عراقيل تقف في إيجاد صيغة فّعالة لتحقيق الأمن والاستقرار منها الصعوبات التي تواجه الإدماج التجاري والاقتصادي ومثله الشلل الذي يواجه الاتحاد الاقتصادي والسياسي المغاربي ، كما أن هذه السياسة الأوروبية للجوار لحد الآن لم تساهم في إيجاد حل للأزمات الإقليمية و للمسائل الأمنية المهددة لاستقرار منطقة المتوسط .

المطلب الثالث: مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

أطلق الرئيس الفرنسي –نيكولا ساركوزي- فكرة الاتحاد من أجل المتوسط أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007 في مدينة طولون بجنوب فرنسا -TOULON- وعّبر الرئيس الفرنسي عن إصراره على تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي من خلال خطاباته الرئاسية الأولى ، عشية فوزه بالانتخابات الرئاسية

[1]- المرجع نفسه.

[2]- سعيد اللاوندي ،" عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع، والآفاق و التحديات"، **مجلة قضايا** ، العدد13 ، (جانفي 2006) ، ص.20 .

في شهر ماي 2007، وفي أول زيارة رسمية له كرئيس جمهورية توجه إلى دول المغرب العربي، بصفتها إحدى الرافعات الأساسية للمشروع ، وعرضت المعالم الأولى للمبادرة بمدينة طانجا المغربية 2010/10/23 ، عندما قال :" **بأن الوقت قد حان لننتقل من الجوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء**" مؤكدا على" أن مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب"[1].

مباشرة بعد الخطاب الرسمي الذي ألقاه الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" في طانجا ودعوته للدول المتوسطية غلى الاتحاد من أجل تحقيق وإنجاح هذه المبادرة، المعبرة عن حلم الرئيس الفرنسي، عبرت معظم العواصم الأوروبية عن حذرها وتحفظها تجاه هذه المبادرة الفرنسية، كون صيغة هذه الأخيرة حسب البرلمان الأوروبي تؤكد على فشل ونهاية مسار برشلونة وتهميش في الآن نفسه الجهود الأوروبية، حيث ترددت ألمانيا في البداية الى الانضمام إلى هذا الاتحاد وعبرت من خلال مستشارتها "**انجيلا ميركل**" عن شكوكها في رغبة فرنسا في توسيع نفوذها نحو الجنوب ، وأمام هذه التصريحات والتردد الأوروبي في دعم وإتباع المشروع، فتح الرئيس الفرنسي محادثات تفاوضية مع الرئيسة الألمانية التي تقود الكتلة الأوروبية المترددة بهدف الوصول إلى أرضية وفاق حول مشروع الاتحاد المتوسطي ، وتم التوصل في 08 مارس2008 إلى صيغة تخدم أوروبا الموحدة، وهي "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"[2].

ومن خلال دراستنا للموضوع نجد أن لهذا المشروع المتوسطي أهدف فرنسية خفية، كون فرنسا تسعى إلى بناء نفوذ سياسي اقتصادي قوي داخل الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا وفي مواجهة القوة الألمانية التي أصبحت قوة لا يٌستهان بها، من ناحية الإنتاج فألمانيا تنتج 21.4 من الناتج القومي الإجمالي للاتحاد

[1]- هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد.28،(2010)،ص.153 .

[2]- عبد الله رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، مرجع سابق، ص.32 .

الأوروبي وهذا ما يقلق فرنسا قلقا عميقا خاصة وأن ألمانيا هي المؤسسة للاتحاد الأوروبي،لذا ففرنسا تسعى لإيجاد فرصة أخرى تثبت من خلالها قوتها وتسترجع مكانتها[1].

أيضا في ظل التنافس الشديد على المنطقة الإستراتيجية لدول جنوب المتوسط بين عدة أقطاب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الموارد الطاقوية، والتنافس الصيني على المستوى الاقتصادي، دفع فرنسا على غيرها من الدول المتوسطية الأخرى لمحاولة تخفيف من حدة التنافس من خلال السعي لربط دول الجنوب بها رابطة راسخة، حيث نجدها تلعب دورا كبيرا في تأهيل اقتصاديات دول المغرب العربي ، كما زادت تعاملاتها مع دول الجنوب خاصة مع فتح مجال الصناعات الحديدية كبناء السكك والموانئ وتجديد الصناعات الثقيلة وذلك لتنويع الاقتصاد[2]

لكن في كل مرة يؤكد الرئيس الفرنسي –ساركوزي- بأن مشروع الاتحاد المتوسطي ليس بديلا لمسار برشلونة، كما أنه لا يعد تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو ضد إفريقيا، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في المشروع، كما دعى أيضا رئيس الوزراء الايطالي -رومانو برودي- في اجتماع (2007/12/20) إثر الإعلان عن اتفاق بين ايطاليا وفرنسا واسبانيا إلى الحاجة لإقامة اتحاد متوسطي بقوله: " إن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط، فكرة حقيقية تهدف إلى السلام والحوار والتنمية ..أضاف أن المشروع سيهتم بمسألة التنمية والمشكلات الأمنية كالهجرة والبيئة"[3].

عليه يمكن القول أن أهداف المشروع متمحورة حول دعم الروابط بين الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ودول الضفة الجنوبية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون البيئي والسعي لجعل

---

[1] - أحمد طاهر،" الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه؟"، **مجلة أريف الأرمينية**، العدد.12، (السنة العاشرة،ديسمبر 2007)،ص.12

[2] - نبيل زكي، ماذا وراء الاتحاد المتوسطي ، على الموقع: http://www.infomeast.com/arabic يوم 2015/04/02.

[3] - مصطفى صايج، الاتحاد المتوسطي:خلفيات وسيناريوهات، مرجع سابق.

البحر الأبيض المتوسط من أنظف البحار في العالم ومنطقة يسودها الأمن والاستقرار وذلك بتكثيف التعاون في المجال الأمني.

إعلان باريس:

توجت أعمال قمة "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" بـ (اعلان باريس)، حيث افتتح اللرئيس الفرنسي – ساركوزي- يوم الأحد13 جويلية2008 أشغال القمة التأسيسية بحضور أكثر من 40 رئيس دولة (حكومة أوروبية)، إضافة إلى قادة من دول الضفة الجنوبية في متحف القصر الكبير بالعاصمة باريس، ومن خلال القمة يسعى ساركوزي إلى إنشاء اتحاد أوروبي عربي من 44 عضو منهم الأعضاء السبع والعشرون في الاتحاد الأوروبي، وعشرة أعضاء من الجنوب[1].

ويمكننا تقسيم الدول المعنية بالمشروع إلى ثلاث أقسام أساســـــية[2]:

أ/ **الدول المتوسطية الشمالية:** وهي بدورها تنقسم إلى ثلاث:

1- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: وهي اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، اليونان، قبرص.

2- الدول المرشحة للانضمام في الاتحاد الأوروبي: تركيا وكرواتيا.

3- الدول الغير عضوة في الاتحاد الأوروبي : البوسنة، ومونتنيجرو، ألبانيا.

ب/ الدول المتوسطية الجنوبية: المغرب ، الصحراء الغربية، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر،إسرائيل، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا.

جـ/ الدول الغير متوسطية: موريطانيا، الأردن، البرتغال ، ايرلندا، انجلترا، ليتوانيا، ليتونيا، بولونيا، بلجيكا

[1] - عبد الله رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص45.

[2] - برد رتيبة ، مرجع سابق.

بلغاريا والمجر، جمهورية التشيك ،سلوفاكيا، النمسا، سلوفينيا، رومانيا، فنلندا، السويد، استونيا، الدنمارك، لكسمبورغ.

ناقشت قمة باريس عدة مشاريع أهمها:

تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث مع إنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها ولمواجهة ارتفاع كلفة النقل، أيضا تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، كذلك العمل على تعزيز المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الصغيرة والتي تكثر في بلدان جنوب البحر المتوسط والتي تعتبر دعامة رئيسية لتنشيط الاقتصاد الوطني ولمحاربة الفقر والبطالة المنتشرة في هذه البلدان، وتطوير الجامعة الأورومتوسطية التي دشنت 2008 في دولة سلوفينيا بهدف تعزيز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات المشتركة[1]، أيضا تكريس مبادئ الحرية و حقوق الإنسان و إرساء معالم الديمقراطية ، إلا أن هناك من يرى أن الهدف من المشروع هو إدماج إسرائيل في الفضاء المتوسطي.

ومع التسليم بأن هذه المبادرة الجديدة لها طموحات وأهداف بتطوير اقتصاديات دول الأعضاء والعمل على تشجيع التبادل العلمي والثقافي بين شمال المتوسط وجنوبه، مما يفسح المجال أمام إقامة حوار بين الحضارات وأهم هدف تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام وديمقراطية .

[1]- هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص.158

خلاصة الفصل :

إن التطور الحاصل لعد الحرب الباردة وما أحدثه من تغيرات على مستوى الاستراتيجيات والتوجهات الدولية، وعلى مستوى الأنظمة الإقليمية لتتلائم مع المتغيرات الجديدة، وقد عرفت السياسات الإقليمية دوافع عدة منها: العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، مما استلزم البحث عن صيغ إقليمية كحالة التعاون **الأوروبي -المتوسطي** الذي يعمل على إيجاد سبل الفهم المتبادل والمشترك، خاصة وأن منطقة جنوب المتوسط أصبحت تمثل العدو الجديد لأوروبا، وتم رصد ذلك حسب وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية(2003) التي أشارت للتهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا : الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ، وبمأن هذه المخاطر الأمنية الجديدة أصبحت معالجتها غير عسكرية تقتضي معالجة شاملة ذات طبيعة غير عسكرية فقد ظهرت الحاجة إلى التكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة على المستوى الإقليمي .

إذا كان حوض المتوسط فضاء متعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو بذلك لا يشبه منطقة واحدة بقدر ما يمثل مناطق فرعية تشكل تجمعا إقليميا يعيش حالة من الترابط الواقعي الذي يفرضه الجوار الجغرافي،إلا أن هذه الاختلافات لاتنفي إقامة ترتيبات تعاونية للبحث حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار الجماعي، ويتضح ذلك في تعدد مبادرات الاتحاد الأوروبي هذا الأخير الذي يمثل كتلة واحدة لها تأثيرها على المستوى الدولي خاصة على المستوى الإقليمي، منها مسار برشلونة الذي اعتمد على ثلاث محاور رئيسية الهادفة إلى جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام، لكن بعد تعثر هذا العملية توجه الدول الأوروبية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي إلى إقامة أطر ومبادرات جديدة لها نفس الأهداف ذات فعاليات أكثر والتي لاتلغي بدورها ماسبق، حيث

طُرحت مبادرة "السياسة الأوروبية للجوار" وتلتها المبادرة الفرنسية "الاتحاد من أجل المتوسط" التي هي الأخرى تهدف إلى ضمان مصالح المنطقة المتوسطية.

الفصل الثالث :

منظور الإتحاد الأوروبي

لظاهرة الإرهاب في المتوسط

على الرغم من أن المجتمعات القديمة لم تَـعرَف الإرهاب على صورته العالمية ، إلا أنه كان لديه جذور ممتدة عبر التاريخ الإنساني، وتأكدت عالميته من كونه حدث في معظم دول العالم، ولم يقتصر على دولة أو حضارة بعينها، وعلى الرغم من محاولة البعض إلصاق ظاهرة الإرهاب بالدين الإسلامي والحضارة الإسلامية.

وفي أعقاب أحداث 2001/09/11 عاد الإرهاب ليحتل مركز الصدارة من بين القضايا العالمية المعاصرة، وليؤكد أنه أصبح ظاهرة تهدد أمن الدول والأفراد، وبما أن دراستنا تختص بمنطقة المتوسط سنهتم بذكر أبرز الجماعات الإرهابية فيها والتي كانت لها العديد من العمليات الإرهابية التي أثرت على أمن دول المنطقة كما استهدفت مصالح دول خارج المحيط المتوسطي (المصالح الأمريكية) ، ما حدث عام 1990 حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ليبيا بتفجيرها طائرة "بان أم رقم 103" في سماء لوكربي بإسكتلندا وطائرة " دي سي 10 الفرنسية" ، حيث دخلت ليبيا في خلافات سياسية مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد اتهامها بأنها تدعم الإرهاب الدولي، وسنوضح في هذا الفصل آليات الاتحاد الأوروبي وموقفه من العمليات الإرهابية خاصة ما حدث مؤخرا في فرنسا(شارلي ايبدو) وما دور الدول المتوسطية في مكافحة ظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول : تهديد الإرهاب لأمن منطقة المتــوسط

تعتبر المنطقة الأورومتوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب نظرا لما تشكله من ثقل سياسي اقتصادي وموقع استراتيجي هام ، واذا كان هناك إجماع بين الشركاء المتوسطين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في إدراك وفهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق على تعريف الإرهاب ، وعليه تتعرض الدراسة إلى فهم التعريفات حول ظاهرة الإرهاب ، وما هي مسببات نشأة الظاهرة الإرهابية مع ذكر أبرز الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط.

المطلب الأول : التعاريف المختـلفة لظاهـــرة الإرهـــــاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن ، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي والذي انتشر بصفة خاصة ومحيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدت هذه الأحداث إلى تحول نمط الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر الأوطان .

كتعريف لفظي للإرهاب فمعناه الخوف أو التخويف ومصدره في اللغة "رهب"، وجاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم:

لقوله تعالى:"**لأنتُم أشدُّ رهبةً في صدورهم من الله**" [1].

ويقول أيضا عزوجل:" **وأوفوا بعَهدي أوف بعهدكم وإّياي فارهبون**"[2].

ولم يتعدى تعريفه اللغوي المشتق من الرعب والترويع والذعر والخوف، وجاء تعريف الإرهاب في كثير من الموسوعات، حيث تعرفه الموسوعة السياسية على "أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي".

[1]- القرآن الكريم: سورة الحشر،الآية (13).

[2]- القرآن الكريم:سورة البقرة،الآية(39).

وفي الموسوعة العالمية نجد"أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو يعمل بمفرده، ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لإستراتيجية محددة"[1].

ونجده في اللغة الإنجليزية تدوالت كلمة Terror أّما اللغة الفرنسية استخدم لفظ Terrorisme وتعني استعمال العنف لأغراض سياسية.

كما يعرفه قاموس **بنغوين** للعلاقات الدولية :"أنه استعمال العنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية، من أساليبه الشائعة ؛الاختطاف وأخذ الرهائن والقذف بالقنابل وإطلاق النار العشوائي والاغتيالات والجرائم الجماعية"[2].

هناك اتجاهات عديدة في إيجاد تعريف محدد للإرهاب من بينها الاتجاه الوصفي الذي ينطلق من خصائص العمليات الإرهابية التي تتسم بالرمزية ولها دوافع إيديولوجية وسياسية، والاتجاه المادي الذي يعتمد على الكيان المادي وطبيعة الأفعال الإرهابية وليس مرتكبيها[3].

[1]–إدريس عطية، "الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"(مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2011)،ص.31 .

[2]– غراهام ايفانز وجيفيري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مرجع سابق،ص.513 .

[3]– مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"(مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة محمد خيضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012)،ص.55 .

قامت العديد من الدول بسن تشريعات خاصة بمكافحة الإرهاب ووضع تعريف له، ونأخذ على سبيل المثال **التشريع الجزائري** لمكافحة الإرهاب فهو يعرفه "أنه كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه[1]:

- **بث الرعـب وخلق جو من انعـــدام الأمـــن .**
- **الاعتداء على سلامة وحياة الأشخاص، والاعتداء على الممتلكات الحكومية والخاصة والاستحواذ عليها دون مسوغ قانوني.**
- **عرقلة تطبيق القانون والتنظيمات والاعتداء على رموز الجمهورية...**

ونجد **التشريع الفرنسي** الذي لم يورد تعريفا لمصطلح الإرهاب، بل قدم جملة من الأعمال الإرهابية واعتبرها جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي كالاختطاف وجرائم التهديد بالاعتداء على شخص أو الأموال العامة أو باستعمال المتفجرات وجرائم تصنيع الأسلحة وغيرها، وكانت آخر الاستحداثات القانونية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، تبنى البرلمان الفرنسي قانون حظر ارتداء الحجاب والصلبان في المدارس وذلك بتاريخ 2004/01/15، وبناءا على هذا القانون أحالت الشرطة الفرنسية ستة أشخاص إلى محكمة مكافحة الإرهاب الفرنسية بوصفهم متشددين إسلاميين بمجرد الاشتباه في سلوكهم[2].

وقد تبنى الاتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب إثر الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في يوم 2001/09/11، هذه الأخيرة التي لم تكن تحركاتها سريعة وصارمة حول مسألة الإرهاب لولا الاعتداء الإرهابي الذي مسّها في هذه الفترة.

اتخذت اللجنة الأوروبية في 2001/09/19 مفهوما ذو انسجام جماعي للإرهاب، يتمثل في أن المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها

[1]– لونيسي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"(رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)،ص.37 .

[2]– المرجع نفسه،ص.32 .

وشعوبها من أجل تهديدها وإحداث إصابات بالغة الضرر تصيب بنياتها الاقتصادية والاجتماعية أو تدميرها كليا[1].

واقترح الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة تعريفا للجماعة الإرهابية بأنها "جماعة ذات هيكل يضم أكثر من شخصين تأسست عبر فترة من الزمن، وتتحرك بشكل منسق لارتكاب الجرائم الإرهابية"، كما أقر الاتحاد بأن الأشخاص والجماعات المتورطين في أعمال العنف هم أولئك الذين يقومون بهذه الأعمال أو يحاولون القيام بها أو يشاركون فيها[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الإرهاب على أنه عمل عنف منظم يهدف إلى نشر الرعب والخوف في المجموعة المستهدفة ، وهناك أنماط ونماذج متعددة للإرهاب تتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف الفاعلة ونذكر منها:

- **الإرهاب الفردي**: تقوم له فرد أو عدو أفراد، ويذهب البعض إلى اعتبارات أن الباعث الأساسي وراء هذا النوع هو تحقيق مكاسب شخصية دون أن يكون له أبعاد أخرى[3].
- **إرهاب الدولة**: ويقصد به الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين في الداخل أو الخارج بهدف تحقيق بعض الغايات التي لا تستطيع الدولة أو لا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة[4] .
- **الإرهاب الدولي**: هو الإرهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، كالفاعل باختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي أو تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل،

---

[1] –Marie Claude Smouts,Dario Battistella,pascal vennesson**, Dictionnaire des relations internationales** ,(paris :Dalloz.2003).483 .

[2]– "أوروبا حدّدت تعريفها للإرهاب"،على الموقع:http://www.bintbjeil.com/A/news يوم2015/04/12.

[3]– مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2004)،ص.41-42 .

[4]– إدريس عطية، مرجع سابق،ص.59.

أو أن ميدان الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى أو أن يكون موجه ضد تجمع دولي[1].

والإرهاب الدولي يمثل نمط من أنماط الإرهاب الجديد ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ي شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم اجتاح أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات الماضية كنمط ثاني في تطور الظاهرة، أّما النمط الثالث فقد ظهر مع التسعينات من القرن الماضي، وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتعا خصبا لما يعرف بالإرهاب الدولي، حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا طيلة عشرية كاملة، وقد شكلت أحداث 2001/09/11 نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، كما تكمن خطورة هذا التهديد في اتصاله بشبكات إلكترونية وعمله على إحداث عنف ليس له حدود خاصة وأن فكرة الحصول على أسلحة الدمار الشامل تعد فكرة جذابة لهذه التنظيمات.

[1]– مختار شعيب، مرجع سابق،ص ص،41-42.

المطلب الثاني : مسبـبات ودوافع ظاهرة الإرهـــاب

أولا : الدوافع السياسية

إن معظـم العمليـات الإرهابيـة وأعمـال العنـف تكمـن وراء دوافـع سياسـية فقـد اعتبـر الـبعض أن القمـع السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وقمعها لحقـــوق الأفراد وحرياتهم ، وكذلك التعديلات السياسية الفجائية المتعلقة بنظـام الحكم خاصـة وبالتوجهات السياسـية الداخليـة بصـفة عامـة؛هي مـن أهـم أسباب اللجـوء إلـى الإرهاب[1]، أيضـا مظـاهر الظلـم والاستبداد وتهميش الدولـة لبعض الفئات ينم ذلك اللجوء إلى العنف الموجه للنظام الحاكم أو رموزه فتظهر ظاهرة الاغتيالات والتخريب..نضيف أيضا إلى أهم سبب في توسع الحركات الإرهابية هو **فشل الدولـة وعجزها في أداء دورها العسكري والسياسي** فالإدارة السيئة والفساد والنزاع المدني وانهيار المؤسسات الداخلية للدولة كلها عوامل تشجع بالضرورة صعود الإجرام المنظم والتهديدات الأمنية خاصة الإرهاب والهجرة السرية وهذا ما نراه موجود في معظم بلدان جنوب المتوسط هذه المناطق التي تحوي على دوافع تدفع بآلاف المتشردين واللاجئين ومختلف الأفراد إلى الهجرة إلى مناطق **أكثر أمنا** وهو ما يزيد من **عدم الاستقرار الإقليمي** ، وقد يكون الإرهاب أيضا أحد الوسائل التي يمكن استخدامها من أجل إبعاد أحد الأطراف عن تقلد المناصب السياسة العليا في الدولة وكما في غالب الأحيان ينتج عن عمليات التحول السياسي في المجتمع ظهور جماعات إرهابية، كما حدث في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية (مصر، ليبيا..).

فالعمليات الإرهابية ذات الطابع السياسي يكون هدفها في النهاية إجبار سلطات الدولة على اتخاذ قرار معين يراه مرتكبي العمل الإرهابي محققا لمصالحهم، أو إنزال الضرر بمصالح دولة معينة أ برعاياها نظرا لمواقفها السياسية، وما هجمات 2001/09/11 إلا أحسن مثال.

[1]– عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، **الجريمة الإرهابية**،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2005)،ص. 25 .

ثانيا: الدوافع الاجتـماعية والاقتصادية

يرى الباحثون بصفة عامة أن الدوافع الاجتماعية للإرهاب تعود إلى التفكك الأسري وانتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية لدى بعض أفراد المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية. فكلها أسباب كفيلة بدفع الأفراد إلى القيام بأعمال إرهابية[1].

كما يعد انخفاض المستوى التعليمي من أهم العوامل التي تساعد على سرعة الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، إذ لا يتوقع من فرد متعلم أن ينساق بسرعة للجماعات الإرهابية.

ويعتبر العامل الاقتصادي القاسم المشترك بين جميع الجرائم، إذ يساهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الأسعار وانهيار العملة في تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد، وعدم إتاحة الفرص للأقليات وللمهاجرين قد تكون بؤر للإرهاب، والعولمة كذلك التي تسبب الإرهاب بفتح الحدود بين الدول حيث أصبح من الصعوبة مراقبتها وأنها أيضا أدت إلى إشكالات الهوية[2].

كما تبشر العولمة العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات والدول، وتزيد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة المكانة والنفوذ لرجال المال والأعمال وبالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة.

---

[1] - Alain Cresh,**le terrorisme internationa**,(édition Demi-Lune,paris,2001)p.32.

[2] - عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه،**الإرهاب التشخيص والحلول**،(الرياض:شركة العبيكان للأبحاث والتطوير 2007)، ص. 42 .

إذ يتوقع "وليام نوك" مؤلف كتاب "**عالم جديد متغير**" أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للتغيرات الاقتصادية الخطيرة .تعبيرا على سخط المجتمعات والفئات المطحونة،ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن الواحد والعشرين، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم من أقصى الأرض إلى أدناها،بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الانترنيت..ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات"[1].

وهناك دوافع متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية وقد تكون شخصية[2]، وانطلاقا من الواقع يمكننا القول أن الفهم الخاطئ لأصول العقيدة وقواعدها والجهل بمقاصد الشريعة قد يكون عاملا مساعدا على تطرف الشباب إذ أن حفظ النصوص دون فقه وفهم سبب مباشر لبروز ظاهرة الغلو وانتشاره وذلك أن الجهل بأصول الدين الصحيحة من أهم أسباب الإرهاب (خاصة وأن بعد الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي أصبح يُ نظر للإسلام العدو الأول).

المطلب الثالث: انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط

قبل التطرق لأبرز الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة المتوسطية يجدر بنا الإشارة إلى معرفة ما إن كانت ظاهرة الإرهاب ظاهرة جديدة أم أنها امتداد للإرهاب الذي ساد قبل نهاية الحرب الباردة وفي الفترات السابقة، وقد تعددت الآراء حول ذلك فهناك من يعتبر الظاهرة الإرهابية ظاهرة جديدة تختلف كل الاختلاف عن ما كانت عليه منذ القديم،من حيث الوسيلة والهدف والتخطيط خاصة في ظل العولمة أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية لم تعد تمارس بطريقة عشوائية بل أصبح إرهابا نسقيا، فالإرهاب الجديد يركز على أكبر قدر من الخسائر ماديا وإنسانيا وليس لمجرد لفت الانتباه إلى المطالب السياسية العقائدية، ويضم أفراد من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا قومية[3].

[1]–إدريس عطية،مرجع سابق،ص.55.

[2]-مختار شعيب، مرجع سابق .

[3]- إدريس عطية، مرجع سابق،ص.59 .

أّما الرأي الثاني فيصنف ظاهرة الإرهاب أنها لاتزال كما كانت منذ القديم وأنها لم تسجل تغّيرا نوعيا في طبيعتها وإرهاب اليوم لهم كالسابق أغراض سياسية ورمزية، فمشكلة الإرهاب تظل هاجس أمني يهدد الاستقرار خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تساعد على تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية، وفي هذا الصدد يقول **"جوزيف ناي"** : إن الإرهاب ليس بالأمر الجديد وهو ليس عدوا منفردا، فهو يمثل وسيلة قديمة في التعامل مع النزاعات وهو كثيرا ما يعرف على أنه هجوم متعمدا على الأبرياء بهدف نشر الخوف، ولقد كانت الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في عام 2001 بمثابة تصعيد خطير ومفاجئ لظاهرة قديمة" ويضيف أيضا في مقالاته أن "إرهاب اليوم يختلف عما كان عليه في الماضي".

إن ظاهرة العنف في منطقة المتوسط متأصلة ومرتبطة بالتطورات والتركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات للقارة الإفريقية والأوروبية، كذلك مرتبطة بالتفاعلات الدولية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعها من تفكك العديد من الدول، حيث أن تحديات المرحلة الانتقالية بأوروبا الشرقية ووسطها وجنوبها أوجدت معطيات جديدة لانتشار العنف والإرهاب في تلك المناطق، حيث ظهرت الاتجاهات العنصرية وإحياء النزاعات الفاشية والنازية في أثوابها الجديدة، وفي ظل توازنات إقليمية ودولية جديدة وشيوع حالة من الحروب الأهلية الداخلية الدامية خاصة في يوغسلافيا السابقة وفي ايرلندا، إضافة إلى استمرار العنف المرتبط بالنزاعات الانفصالية في إقليم الباسك الاسباني وجزيرة كوسيكا الفرنسية، وانهيار الأنظمة الشيوعية..كل ذلك أدى إلى تنامي التيارات اليمينية المتطرفة التي ترفض الآخر وتقر بمبدأ إبادة الشعوب والقتل الجماعي، ومن أبرز التيارات اليمينية المتطرفة الموجودة في منطقة المتوسط هناك منظمة الألوية الحمراء في ايطاليا، ومنظمة ITA وهي حركة انفصالية تطالب باستقلال إقليم الباسك عن اسبانيا، ومنظمة IRA التي تطالب باستقلال ايرلندة الشمالية عن بريطانيا[1]، كما أن بعض الجماعات الإرهابية المنتمية لشبكات إرهابية كتنظيم القاعدة تعود أصولها إلى منطقة المغرب العربي هذه الأخيرة التي

[1]–"واقع التنظيمات الإرهابية وانتشارها" على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/siasia2/erhab.sec04.doc.cvt.htm يوم 2015/03/22 .

تصاعدت فيها الظاهرة الإرهابية وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة معقدة من بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة "إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية حينها بدأت الأعمال الإرهابية بتراجع لكن هذه السياسة لم تلقى استجابة من بعض الجماعات المتشددة خصوصا" الجماعة السلفية للدعوة والقتال"[1]،واصلت عملياتها الإرهابية (مثال:اختطاف 32 فردا من السياح الألمان في 2003 والاعتداء على شركة جزائرية أمريكية "براون روث كوندر"...) إلى أن توسعت لتصبح في 2007 تسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما توجد "الجماعة المغربية السلفية المقاتلة" بالمغرب والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة بليبيا على غرار تونس ومصر، هذه الجماعات تقوم من حين إلى أخر بالإعلان عن بعض مسؤوليتها عن الأعمال الإرهابية في المنطقة، منها أحداث 11 أفريل 2001 وأحداث 16 ماي 2003 في المغرب، إضافة لأحداث متفرقة في الجزائر وتونس...إلخ والتي تعد في النهاية مؤشرات وجود الإرهاب في المنطقة المتوسطية(المغرب العربي).

فمنطقة البحر الأبيض المتوسط من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية لذلك فدعم مسيرة العمل المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن طريق تكريس وتعزيز آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط التاريخية والدينية والحضارية و**الجوارية** [2] .

المبحث الثاني: الآليات المستخدمة لمكافحة ظاهرة الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي

تبنى الاتحاد الأوروبي تصوره لموضوع الإرهاب كتهديد أمني مصدره دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالأخص ما سمي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي هذه المنطقة التي تشهد حدودها ملاذًا جديدًا للجماعات الإرهابية نظرا لضعف مقدرة دول الساحل على رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها والذي

[1] - ظريف شاكر،البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات،مرجع سابق،ص.85 .

[2] - أحمد جلال عز الدين، "ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية"،**مجلة الأمن**، العدد.3(جانفي 1991)،ص.139 .

يرجع بالأساس إلى شساعة رقعتها الجغرافية وضعف إمكانياتها فضلا عن ضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت إلى تفشي مظاهر الفساد والفقر، مما حوّل المنطقة إلى بؤرة توتر تشهد العديد من المشاكل الأمنية أهمها مشكلة الإرهاب، حيث تم تشديد الخناق على الجماعات الإرهابية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من تفجيرات مدريد في مارس 2004 وتفجيرات لندن في صيف 2005، وذلك بإقرار العديد من الإجراءات من أجل محاصرة هذه الجماعات وتطويقها أمنيا .

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من الإرهاب: من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية.

بالرغم من مسألة الوقاية والمكافحة من الإرهاب أدرجت في إعلان برشلونة إلا أن الدول الأوروبية ضمن الاتحاد الأوروبي كانت تتجنب مناقشة هذا الملف الحساس داخل إطار مسار برشلونة مع الدول العربية التي عانت من ظاهرة الإرهاب على رأسها الجزائر، لأن حسب منظورها فهذه الظاهرة لها طابع محلي ويجب معالجتها عن طريق حلول سياسية وأنها مسألة متعلقة بالاختصاص الوطني لكل دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتراض كل من لبنان وسوريا على وجه التحديد على مسألة تعريف الإرهاب وعدم خلطه بمسألة المقاومة وتقرير المصير،كما أراد الطرف الأوروبي.

في ندوة **فاليتا** بمالطا المنعقدة في أفريل 1997 شدد السيد "**أحمد عطّاف**" وزير خارجية الجزائر الأسبق "على ضرورة أن تتصدى جميع الدول الأورومتوسطية الخطر الجديد المتمثل في الشبكات الإرهابية، وذلك من خلال مسعى مشترك"، وتأسف "**عطّاف**" لما "يصفه بالمواقف المحتشمة وتحفظ الشركاء في تناول الموضوع بفعالية"،وهذا من شأنه أن يصعب تحقيق الأهداف وتجسيد المبادئ التي تبنتها ندوة برشلونة[1].

لكن الجزائر أصرّت على موقفها الرامي إلى فتح نقاش حول هذه الآفة التي تشكل خطرا حقيقيا على استقرار و أمن المنطقة لأنها لا تقتصر على الجزائر فقط وحدها، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة يعتبر أن الجزائر هي المسؤول الأول عما آلت إليه الأوضاع في الجزائر في بداية التسعينات واتساع نطاق

[1]–نادية قاسم ،"ندوة برشلونة:هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط"،مرجع سابق،ص.108 .

العمليات الإرهابية، لكن بعد الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا مما جعل الطرف الأوروبي يغير موقفه ويوافق على فتح المناقشات حول هذه المسألة، وهذا ما أكده السيد "**روبن كوك Roben cook**" وزير خارجية بريطانيا السابق باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي في اجتماع "**بالرمو palerme**" الغير الرسمي في جوان 1998 عند لقاءه بالسيد عطّاف، بأن أوروبا سوف تولي اهتمام كبير لملف الإرهاب، وبالفعل تبنت فيما بعد عدة دول أوروبية القائمة على فكرة أن الإرهاب عابر الحدود وثلما هو وثيق الصلة بالجريمة المنظمة،فإنه في المقابل يجد في اتفاقية "شينغن" إطارا للتحرك عبر حدود الدول الأوروبية، كما عّبر "روبن كوك" عن رغبة الاتحاد في انتهاج المزيد من الشفافية وأنه جدد موقفه من ملف الإرهاب.

وقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزارات خارجية الدول الأورومتوسطية الذي عقد بمدينة شتوتغارت الألمانية 1999،حيث قدم الاتحاد الأوروبي ما سمي "بالميثاق الأوروبي المتوسطي" الذي أكد فيه على مسألة الأمن والسلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط من أهم مبادئه تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء[1]، إضافة إلى اجتماعات برشلونة ومارسيليا غير أنها لم تنجح في تفعيل الميثاق وتسيير الأزمات المتوسطية.

لقد تغير موقف الدول الرافضة للاعتراف بالإرهاب كظاهرة دولية وعلى رأسها الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي عقب أحداث11 سبتمبر2001 فبعد أن كانت تفضل معالجة مسألة الإرهاب في شكل اتفاقيات ثنائية قد اقتنعت بالآثار الخطيرة للظاهرة الإرهابية العابرة للحدود، لذلك تم تبني استراتيجيات مختلفة على مستوى الاتحاد الأوروبي وحتى على مستوى الدول الأوروبية بشكل منفرد، وهذا ما سندرجه في العنصر التالي.

[1]–المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي لمكافحة ظاهرة الإرهاب

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل فعّال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة،خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة، ومنها تفجيرات باريس 1995 ومدريد(اسبانيا) في 2004، والهجمات على قطار الأنفاق في لندن 2005.

تتبع دول القوس اللاتيني سياسة محددة تجاه تهديد الإرهاب في توجهاتها العامة ضمن الاتحاد الأوروبي، من خلال إعداد أنظمة معلومات تقوم بجمع المعلومات عن الأجانب والمهاجرين الشرعيين وطالبي اللجوء، خوفا من احتمال ممارستهم لأعمال إرهابية، من بين الأنظمة نظام"EUROSTAT" الذي يتولى جمع المعلومات الخاصة بالهجرة في إطار أعمالها حول الديمغرافيا، إضافة إلى نظام **شنغن** للمعلومات (S.I.S) هذا الأخير عبارة عن بنك للإعلام الآلي يتولى التركيز على جمع المعلومات الخاصة بالأجانب التي تقدمها كل دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي، كما أن له فرع في كل دولة عضوة، وتوضع المعلومات المتوفرة في متناول الشرطة والقنصليات حسب طلبها، ويمكن اعتبار هذه السياسية لأخذ الحيطة والحذر من الأجانب المقيمين في الدول الأوروبية، وجمع المعلومات قد يفيد في احتمال انتمائهم إلى جماعات إرهابية أو لهم خلفيات تربطهم بجماعات إرهابية[1].

وفي أعقاب هجمات نيويورك سارعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع في دورة غير عادية للمجلس الأوروبي بتاريخ 19 أكتوبر 2001 ببلجيكا، تم فيه وضع التدابير الأمنية الجديدة المقترحة من طرف المفوضية الأوروبية لمكافحة الإرهاب قيد التنفيذ والمضي قدما في إعداد تدابير إضافية يجب تنفيذها بأسرع ما يمكن، حيث تضمن مقترح المفوضية الأوروبية تعريفا للإرهاب وقائمة بجرائم الإرهاب منها الاستيلاء بصورة غير مشروعة على وسائل النقل العام أو المنشآت الحكومية أو المرافق العامة أو

[1]– ليندة عكروم،"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"(مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010)،ص.102 .

الممتلكات الخاصة وإتلافها.وكان المجلس والبرلمان الأوروبيان في ديسمبر2001 في إطار محاربة الإرهاب وضعا مجموعة من القوانين مما جاء فيه يتوجب على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاقبة الجرائم الإرهابية وفقا لقانونها الوطني[1]

كما أكد الاتحاد الأوروبي على إعطاء الصلاحيات الواسعة للشرطة بمعنى توسيع نفوذ الشرطة في كل بلد لتشمل جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أدى ذلك إلى إلغاء الكثير من رقابة السلطة السياسية والقانونية الوطنية على مشروعية أعمل المتابعة القضائية، وقد تم اتخاذ إجراءات جديدة واستخدام طرق التنصت والمراقبة عن كثب وتسجيل الرسائل الإلكترونية دون تصريح قانوني، وتبادل المعلومات عن الأشخاص المتهمين أو المشكوك في أمرهم، واعتبر ذلك إجراءات وقائية أي عدم وجود أي انتهاك.

هناك منظمتان قديمتان تم تمييزهما بعد11سبتمبر2001 العدالة الأوروبية والشرطة الأوروبية، حيث تداولت **العدالة الأوروبية** 120 ملفا حوالي 15 منها متعلقة بالإرهاب، ويتركز اختصاص العدالة الأوروبية بجميع الانتهاكات المذكورة في معاهدة المكتب الأوروبي لقوات الشرطة EUROPOL الذي تم إنشاؤه عام 1994 للتنسيق مع جهود قوات الشرطة الوطنية في حربها ضد جميع أشكال الإجرام الدولية.

وتم إضافة هيئة جديدة وبإمكانيات جديدة وهي تشكيل **قاعدة أوروبية** تعمل بالتعاون على تبادل المعلومات بين فرق ضباط الاستخبارات لقوى الشرطة والقضاة والموظفين في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، وفد عقد اللقاء الأول في عام2001 [2]،أّما المنظمة الأخرى الشرطة الأوروبيةEUROPOL فهي تدير القسم المتعلق بالتعاون مع العدالة الأوروبية EUROJUST وهذا القسم يجمع قادة قوات الشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب من أجل ضمان تعاون مثمر ومهام فّعلة.

إن الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 2001/09/11 تعدد آلياته القانونية لمكافحة الإرهاب خاصة بعد إدراكه أنه أصبح يواجه مجموعات إرهابية عالية التنظيم والتمويل والتسليح (تنظيم القاعدة) .

[1] - زهير بوشلاغم،"الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب في أوروبا"، **العالم الاستراتيجي**،العدد.2(أفريل2008)،ص.12.

[2] -المرجع نفسه.

كما دفعت تفجيرات مدريد المجلس الأوروبي لوضع السبل الكفيلة بفرض تحديد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب حيث اعتمدت أوروبا جواز السفر **البيومتري** كجزء من الإستراتيجية بهدف الحد من تزوير الأوراق الثبوتية وتعزيز الأمن في وسائل النقل، وتشديد الإجراءات حيال تراخيص حصول على الأسلحة والمتفجرات ومختلف المواد المستخدمة في صناعة المتفجرات ورصد شبكات تمويل الإرهاب وفي هذا الصدد يقول المنسق الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب "**جيل دوكيركوف**":"يجب منع الشباب من الهجرة للجهاد وتعزيز التعاون الأمني مع دول التي تُستخدم كمناطق عبور خاصة تركيا والتعاون مع الدول التي ينطلق منها الجهاديين ويضرب المثال بتونس ومصر والمغرب، ويقول أنها المنطلق الرئيسي للجهاديين، ويضيف أن أوروبا بعد أحداث 2001/09/11 في مواجهة منظمة متعددة الجنسيات وهي "**القاعـــــدة**" هذه الأخيرة التي لها امتداد في مختلف المناطق في العالم أفغانستان وفي شبه الجزيرة العربية وفي جنوب المتوسط" لذلك لابد من تعزيز التعاون مع الدول التي تواجه الإرهاب[1]، وقد قامت بريطانيا على مستوى تشريعاتها الداخلية عقب التفجيرات التي حصلت في لندن صيف 2005 بإصدار تشريعات جديدة منها قانون مكافحة الإرهاب 2006 الذي جاء في أهم فقراته اعتبار تمجيد الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون وخول للشرطة اعتقال أي شخص مشتبه به لمدة تصل إلى 14 يوما قبل توجيه التهمة له ولذلك قامت الشرطة القضائية بمداهمات عشوائية لبعض منازل المسلمين البريطانيين، ومؤخرا في 2008 نشرت مشروع مكافحة الإرهاب يفرض إجراءات مشددة لحماية المواطنين من التهديد الإرهابي من خلال توفير الوسائل للشرطة والهيئات الأخرى لمكافحة الإرهاب[2].

ونجد إلى جانب ذلك تبني الدول الأوروبية الأخرى على مستواها المحلي تشريعات واستراتيجيات خاصة بمكافحة الإرهاب حيث نجد على -سبيل المثال- في الفترة الممتدة مابين شهر ديسمبر 1995 تمت (15)

[1]- الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب"على الموقع: http://www.arabic.euronews.com يوم 2015/04/22 .

[2]- زهير بوشلاغم،"الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب في أوروبا"، مرجع سابق،ص.13 .

عملية بين اعتقال وإيقاف ضد الإسلاميين، تّم بعدها طرد المئات من الجزائريين دون محاكمة بتهمة انتمائهم لجماعات إرهابية[1].

وفي عام2007 وقعت سبع دول أوروبية اتفاق "**شينغن بلاس**" في مدينة بروم غرب ألمانيا وهي اتفاقية تنص على تبادل معلومات متعلقة بالبصمات الوراثية والرقمية،لتعزيز التعاون بينها عبر الحدود وخصوصا في مجال الشرطة والعمل على مكافحة ظاهرة الإرهاب، وقد لجأ الاتحاد الأوروبي إلى بناء "**نظام شينغن المعلوماتي2**" ليكون بمثابة نظام معلومات مركزي يمكن من خلاله تبادل الدول الأعضاء المعلومات الأمنية،كما اقترحت المفوضية الأوروبية إنشاء "**نظام إلكتروني**" خاص بتأشيرات الدخول إلى **فضاء شينغن** يضم معلومات تتعلق بالمسافرين وذلك بعد اعتبار فضاء شينغن الذي يلغي كافة عمليات المراقبة على الحدود الداخلية لغالبية الدول الأوروبية مشكلة حقيقية وهذا حسب القاضي الفرنسي المتخصص في مكافحة الإرهاب "**جان لوي بروغيير**" إلا أن هذا الاتفاق لم يحظ بعد بموافقة جميع الدول الأعضاء،ومقابل حرية التنقل في هذا الفضاء هناك مذكرة التوقيف الأوروبية[2]، كذلك في مجال التعاون عبر الحدود نجد السياسة الأوروبية للجوار التي تناقش التهديدات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب الدولي وفي نفس يمكن اعتبارها كرسالة من الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي والديمقراطي حقوق الإنسان للبلدان الجارة وعلى وجه الخصوص بلدان جنوب المتوسط.

إن اتفاقية **شينغن2** التي تختص برفع القيود عن الحدود وتسهيل التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي أكد الاتحاد الأوروبي أنه سيتم تعديلها وسيفرض إجراءات مراقبة على الحدود بين دول الاتحاد وذلك بعد تعرض فرنسا للهجمات والاعتداءات الإرهابية في هذا العام، من خلال اقتحام ملثمين اثنين على مقر الصحيفة

[1] - ليندة عكروم،"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، مرجع سابق،ص.102.

[2] - زهير بوشلاغم،"الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب في أوروبا"، مرجع سابق ص ص.12-13 .

الساخرة –شارلي ايبدو Charlie Hebdo -* في باريس في السابع يناير 2015 وإطلاق النار بأسلحة كلاشينكوف،وذلك بعد نشرها للرسوم مسيئة للنبي الإسلام "محمد".

فالهجوم على صحيفة **شارلي ايبدو** كشفت وجود بنية إرهابية قادرة على التنسيق والعمل على درجة عالية من الحرفية، حيث اضطر الاتحاد الأوروبي إلى أن يعيد ترتيب الأولويات الأمنية والتدابير المطلوبة بحيث قد تذهب الأمور إلى فرض شتى أنواع القيود على حرية التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي ورفع نوعية المراقبة والمتابعة على المشتبه بهم من أشخاص وجمعيات ومراكز تعمل في المجالات الخيرية والدينية(على وجه الخصوص المراكز الإسلامية)، وقد ارتفعت وتيرة التنسيق الأمني والاستخباري بين الدول الأوروبية بما لم تعهده العلاقات بينها من قبل،خاصة وأن الخطر الداهم على أوروبا والمتمثل بالإرهابيين الأوروبيين والمتطرفين الجهاديين لهم علاقة بالتنظيم الإرهابي "داعش" كل ذلك فرض استنفارا وتحولا في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية[1].

والإجراءات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي هي تكثيف العلاقات التعاونية بين دوله الأعضاء ودول جنوب المتوسط وتعزيز مكافحة التطرف على الانترنت ومواجهة الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية وتكثيف تبادل المعلومات بين الدول الأورو -متوسطية، وخلال اجتماعات الوزراء في بروكسل في الآونة الأخيرة توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للجامعة العربية حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أكد البرلمان الأوروبي أنه "لا يمكن التصدي وبشكل فعّال لهذا الخطر إلا من خلال تحالف عالمي والامتثال الكامل للقانون الدولي والقيم الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان"، كما شدّد أعضاء البرلمان الأوروبي على أنه يجب ألا يساء استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لقمع المعارضة

---

*-وهي صحيفة سياسية هزلية أسبوعية فرنسية، تصدر في باريس موضوعاتها:الرسوم والتفارير والنكت ..وتتسم مشهوراتها بأنها غير ملتزمة كم أنها يسارية التوجه وتنشر مقالات عن اليمين المتطرف والكاثولوكية والإسلام واليهودية والسياسية والثقافية وغير ذلك،كان ظهورها الأول عامي(1969-1981) ثم توقفت وأعيدت مرة أخرى عام 1992.

[1]– ا"الأوروبيون يتعهدون بتعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب" على الموقع:

http://www.almayadean.net/ar/news/europe يوم 2015/04/22.

المشروعة أو انتهاك حقوق الإنسان العامية،وأشار بيان صادر عن البرلمان الأوروبي إلى ضرورة معالجة الإرهاب من جذوره، وفي هذا الصدد أكد البيان الأوروبي أنه ما يسمى بالإرهاب الجهادي هو سبب رئيسي للتهديدات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي ولهذا يشدد أعضاء البرلمان الأوروبي على ضرورة معالجة العوامل الكامنة وراء التطرف، وإتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب، وأنه لا يمكن أن تكون هناك فعالية للتدابير المتبعة لمكافحة الإرهاب دون تعاون وثيق مع الدول الأصلية .

المطلب الثالث: رهانات وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط

تواجه سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط مجموعة تحديات ورهانات يمكن إيضاحه بشكل موجز، فحوض المتوسط اليوم بكل أبعاده الجغرافية والجيوبولتيكية والإستراتيجية يشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، وكأول تحدي نجد إشكالية التعريف فباعتبار منطقة المتوسط من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب وإذا هناك إجماع بين الشركاء المتوسطيين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمنها واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية، هذا ما يمثل تحدي أمام مواجهة الاتحاد الأوروبي للظاهرة الإرهابية ويتضح ذلك في تعدد الاختلافات الموجودة سواء بين شركاء الاتحاد الأوروبي في المتوسط أو على مستوى أعضائه،فهناك اختلافات كثيرة في إدراك وفهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي لم يتوصل أعضاء الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين إلى اتفاق حول تعريف محدد لمفهوم الإرهاب، فمشكلة هذا المفهوم أنه لا يرتكز على معيار ثابت ومحدد يميز أعمال المقاومة والكفاح وحق تقرير المصير في نصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما اختلف فيه بعض الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية.

وعليه فرغم جهود الشركاء المتوسطيين والدول الأوروبية والمنظمات الدولية في تحديد مفهوم الإرهاب إلا أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي تميز مواقف الدول تعرقل إيجاد مفهوم موحد للظاهرة الإرهابية،

وبالتالي تبقى إشكالية التعريف رهانا لكل مبادرات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بما فيها استراتيجياته لمكافحة الإرهاب،فيتوجب وضع مفهوم محدد للإرهاب قبل وضع الاستراتيجيات لمكافحته.

فعند الحديث عن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب نجده يترك دوله الأعضاء تتعامل مع الظاهرة حسب سياساتها الداخلية. وحسب مايوضحه الباحث زهير بوشلاغم في تتطرقه للأطر القانونية لمكافحة الإرهاب في أوروبا أنه لا يوجد توحيد في القانون الأوروبي،إنما تقارب واتفاق بين جميع دول الاتحاد الأوروبي بخصوص التفويض الأوروبي للاعتقال وإجراءات التسليم لكن رغم ذلك فقد بقيت الاختلافات بين التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب مثلا: ماتتضمنه الانتهاكات الجزائية والعقوبات المستخدمة[1].

في إطار الشراكة الأورومتوسطية بعد 11 سبتمبر 2001 نجد هذه الأحداث قد أثرت على العلاقات بين العالم العربي-الإسلامي والمجتمع الغربي بالدول المتوسطية ، ووضعت الاتحاد الأوروبي كفاعل أساسي في منطقة المتوسط أما رهانات، خاصة في ظل الأوضاع التي يشهدها العالم(العراق،عودة موجة العنف في دول أوروبا،قضية الشرق الأوسط، الأزمات الاقتصادية التي تتخبط فيها دول جنوب المتوسط والتي تجعلها من الدول المليئة بالمخاطر الأمنية) فكل هذه الأوضاع لا تعمل لصالح التعاون الأمني الأورومتوسطي خاصة مايتعلق بالتنسيق الأمني لمعالجة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة...إلخ، فالتعاون الأورومتوسطي مرهون بقدرة دول الاتحاد الأوروبي على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي هذا الأخير الذي يضعف إجراءات بناء الثقة،خاصة بين إسرائيل وبعض الدول الضفة الجنوبية للمتوسط التي ترفض التعامل مع إسرائيل وهذا ما يمنع تطوير التعاون السياسي المتوسطي، كذلك في ظل توسيع علاقات الاتحاد الأوروبي واهتمامه بأوروبا الشرقية تدركه دول جنوب المتوسط على أنه تهديد لمصالحها وإخلال بمبادئ التعاون الأورومتوسطي التي نصت عليه اتفاقات الشراكة،إن كل المؤشرات والمعطيات الرقمية تؤكد هذا الطرح،فإذا انطلقنا من المؤشر

[1]–زهير بوشلاغم ، مرجع سابق،ص.12-13.

الاقتصادي فإن حجم المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات من دول الاتحاد نحو دول PECOS* يبقى جد مرتفع مقارنة بحصة دول جنوب المتوسط من المبادلات التجارية والاستثمارات،إن مثل هذا الإدراك يولد خيبة أمل كبيرة لدى شعوب الضفة الجنوبية مما قد يفرز انعكاسات سلبية محتملة كبروز إحساس بالعداء وعدم الثقة اتجاه دول شمال المتوسط[1]، وهذا ما سيعقد أكثر سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة، وهو ما يجعل دول جنوب المتوسط تتمسك بسياساتها الخارجية واستراتيجياتها لمعالجة ما يشكل تهديد لها.

بالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط إلا أنها بقيت دول تعاني الخلافات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغياب الديمقراطية والتنمية هذا ما يجعلها منطقة تنتشر فيها التهديدات الأمنية من انتشار الجماعات الإرهابية وتحالفها مع تنظيم القاعدة المتواجد بالمنطقة والذي يزيد من خطورة التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط وكذا توسعه وانتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، فالأوضاع في هذه المناطق لها تأثير كبير على الأمن في المتوسط كونه يصعب التعامل مع الظاهرة في مثل هذه المناطق .

تشير التحولات الأخيرة إلى تغير الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية من **التنظيم الهرمي** الذي يسهل القضاء على قادته وتركيبته العامة إلى **تنظيم عنقودي** والذي ينقسم بدوره إلى الكثير من الخلايا الصغيرة يصعب القضاء عليها،وكذا توزيعه اللامركزي للقيادة في أجزاء المجموعة العنقدية[2] .

من خلال هذا المنطلق يمكن القول أن التنظيمات الإرهابية المعاصرة والمستفيدة من مزايا العولمة التكنولوجية والمعلوماتية وتواجد حالة الفراغ الأمني والسياسي في أغلب دول الضفة الجنوبية للمتوسط كتحديات كبرى أمام الاتحاد الأوروبي في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

---

* -PECOS هي دول أوروبا الشرقية التي تضم بولينيا،هنغاريا،رومانيا،سلوفيينيا،ألمانيا،التشك).

[1] – هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،مرجع سابق،ص،164 .

[2] - عطية إدريس،"الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"،مرجع سابق،ص،240 .

إن التطورات المتلاحقة التي تعرضت لها دول الضفة الجنوبية (الأزمة الليبية والسورية) وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط أصبحت هي الأخرى تشكل تحديا للسياسات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الظاهرة الإرهابية خاصة وهي لازالت في تزايد مستمر واقتراب المجموعات الإرهابية من أوروبا ما يستوجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبنى إستراتيجية تكون شاملة لمواجهة هذا التهديد،خاصة وأنه لا يوجد تناظر بين مؤسسات الأمن بين بلدان ضفتي المتوسط بسبب كثافة التطوير في الشمال والفراغ المؤسساتي وضعف الهياكل في الجنوب يُصَعب سبل إيجاد إستراتيجية شاملة مشتركة لاحتواء التهديدات الأمنية خاصة ما يعرف بالإرهاب.

ويمكننا أن نضيف كتحدي آخر للسياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهته للإرهاب في منطقة المتوسط الدور الأمريكي في المنطقة فهو يشكل كعائق للمبادرات الأمنية الأوروبية، فأوروبا لا تستطيع أن تضطلع بمهمة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط بمفردها، وفي ظل هذه المعطيات ندرج فكرة التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الأطلسي هذا الأخير الذي يدعم الدور الأوروبي في المتوسط لكن ضمن سياساته كونه يرى نفسه كفاعل أساسي في المنطقة خاصة من خلال تطوير عقيدته الأمنية .

تبقى إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب أقل من حيث الفعالية أمام استراتيجية الحلف الأطلسي، فظاهرة الإرهاب شغلت حيز كبير في إستراتيجية الحلف الأطلسي في منطقة المتوسط بناءا على ترتيبات"**قمة براغ**" في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات 2001/09/11، ومبادرة "**المسعى النشط**" وغيرها من المبادرات التي تظهر إصرار الحلف على مكافحة الظاهرة الإرهابية (عملية الردع)، كما تلعب أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين إفشال نشاطاتهم، وضمان قدرة الحلف على حماية مصالحه في المنطقة، في حين نجد آليات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية كلها تصب نحو تهديد الهجرة غير الشرعية ويتخذ إجراءات صارمة بخصوصه،أما الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب تندرج ضمن قوانين وإجراءات تشريعية خاصة على مستواه الداخلي فقط.

والدول الأعضاء تعتبر معالجة تهديد الإرهاب يخص التشريعات الخاصة في قانونها الداخلي، ولكن مع الأحداث الأخيرة (هجمات باريس 2015) قد تسمح للاتحاد الأوروبي أن يغير استراتيجياته لمكافحة الإرهاب، ويتطلب ذلك الانطلاق من تفعيل البرامج والمخططات والمبادرات التنموية باعتبار التنمية كمطلب أساسي للحد من الظاهرة الإرهابية.

استنتاجات الفصل الثالث:

تعد ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن خاصة بعد أحداث 2001/09/11 هذه الأحداث التي أحدثت نقلة نوعية في نمط الظاهرة الإرهابية حيث انتقلت من إطارها الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية، فظاهرة الإرهاب رغم تعاطي خطورته وتداعياته على المجتمع الدولي ككل إلاّ أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للإرهاب.

تتعدد وتتنوع نماذج و أنماط الظاهرة الإرهابية فهناك مثلا الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة والإرهاب الدولي، والعملية الإرهابية تكمن وراء دوافع عدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأخرى دينية،ففي ظل التطورات الراهنة وفي ظل العولمة عرفت الظاهرة الإرهابية تنوع في الوسائل والتخطيط وكذلك في الأهداف، وكانت منطقة المتوسط من المناطق التي تحوي على العديد من الجماعات الإرهابية التي لها القدرة على ممارسة عملياتها داخل المحيط المتوسطي وخارجه، وبالتالي فتهديد الإرهاب في منطقة المتوسط له تأثير كبير على أمن مناطق أخرى كأوروبا،خاصة والأحداث الراهنة تساعد على تقريب الجماعات الإرهابية من الساحة الأوروبية،لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي بصفته فاعل أساسي في المنطقة المتوسطية له مجموعة إجراءات يشدد بها الخناق على الجماعات الإرهابية، لكن هذه الآليات التي كانت معظمها تنطلق من الجانب القانوني غير كافية لحصر الجماعات الإرهابية سواء فمنطقة المتوسط أو في أوروبا وخير دليل ما شهدت العاصمة الفرنسية باريس من هجمات إرهابية عنيفة في الآونة الأخيرة، مما أدى ذلك إلى تسارع الاتحاد الأوروبي نحو تبني إجراءات جديدة تكون صارمة لمعالجة التهديد الإرهابي الذي أضحى يمثل تحديا أمام استقرار وأمن أوروبا والمنطقة المتوسطية.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المتوسط ظاهرة الإرهاب"انموذجا" توصلنا إلى إلى أهم نتيجة التي من خلالها نجيب عن إشكالية دراستنا،إضافة إلى مجموعة من النتائج التي نؤكد بها افتراضات الدراسة:

*لقد تناولنا في دراستنا مسألة الأمن المتوسطي في مقاربة أهم الفواعل في منطقة المتوسط وهو "مقاربة الاتحاد الأوروبي" هذا الفاعل الذي يرى "أن الفصل بين ضفتي المتوسط(شمال-جنوب) أمر غير وارد في تصوراته،وذلك لأنه ينطلق من إدراك أن قضاياه الأمنية والدفاعية غير منفصلة عن المتوسط، لكن الخلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى(سواء بين الدول الأوروأطلسية والدول العربية،أو بين هذه الأخيرة وإسرائيل) والاختلاف في مدركات التهديد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط أوجد هوة بين الضفتين وأدى إلى إخفاق التكيف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد صياغة معادلة أمنية شاملة في منطقة المتوسط ،هذه النتيجة جعلتنا نجيب عن إشكالية دراستنا من ناحية مدى اتساع الفجوة بين الدول المتوسطية التي جعلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط تفتقر لأدنى مؤشر موضوعي لتصور مشترك للأمن في المنطقة خاصة وأن هذه غاية وهدف كل مبادرة أو ترتيب أمني يسعى الاتحاد الأوروبي من خلالها بناء نظام أمني إقليمي شامل يوفر بدوره الأمن والاستقلال لكل الدول المتوسطية ومنه الأمن الأوروبي الوثيق الصلة بالأمن المتوسطي.

كما توصلنا إلى النتائج التالية:

1-وجد حقل الدراسات الأمنية نفسه أمام مجموعة من الديناميات الجديدة التي أفرزتها التحولات الجذرية والعميقة التي مسّت السياسية العالمية لفترة مابعد نهاية الحرب الباردة،أرغمت هذه التحولات حقل الدراسات الأمنية إلى ضرورة إيجاد مفاهيم حديثة وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة

المتعددة لأبعاد الأمن ومستوياته، وتعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمه وفتح المجال لإعادة تعريف التهديدات والمصالح، كل ذلك انعكس أساسا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغييرات.

2-إن افتقار النظريات التقليدية للتكيف مع هذه التحولات العالمية أدى إلى بروز مفاهيم جديدة تتجاوز مضامين الأمن التقليدية، التي تجعل الدولة الموضوع المرجعي والمركزي الوحيد، كبروز مفهوم الأمن الإنساني الذي يضع الإنسان/الفرد في قلب المعادلة الأمنية، لكن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن لا يعني بالضرورة إقصاء أمن الدولة هذه الأخيرة التي تبقى هي المسؤولة عن تأمين وضمان أمن أفرادها، كما وجدنا في إطار توسع مفهوم الأمن إسهامات مدرسة كوبنهاغن التي عملت على توسيع مضامين الأمن، وهذا ما اقترحه أبرز روادها "باري بوزان" الذي وضع قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة؛سياسية،عسكرية،اقتصادية،اجتماعية،بيئية،..وقد وجدنا أن هذه المراجعة ساهمت في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري إلى بروز عدة مقاربات ومفاهيم كالأمن الشامل،الأمن المتبادل،الأمن المركب..

3-إن التغير الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية،الإرهاب،...وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولة وصعوبة حماية مواطنيها بمفردها ومن هذا المنطلق نجد أن مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية تشمل كل الجوانب خاصة في ظل العولمة التي تخطت بدورها كل الميادين والمجالات .

4-تعتبر منطقة حوض البحر المتوسط أكثر المناطق تأثر بهذه التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تجلت إشكالية الأمن كحقيقة فرضت نفسها في هذه الفترة، وكانت مسألة الأمن من أهم

القضايا الأكثر في العلاقات الدولية، حيث أثارت ومازالت تثير اهتمام القوى الكبرى التي حاولت دائما الحضور والتواجد في حوض المتوسط لذلك من خلال دراستنا ارتأينا أن منطقة المتوسط من أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى لأن مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية والأهم مصالحها الأمنية انحصرت في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية.

5-توصلنا في دراستنا كذلك إلى بعض النتائج التي من خلالها نثبت افتراضاتنا ننطلق بداية من فكرة إن التحديات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط شكلت مصدر تهديد للأمن الأوروبي، لذلك تم الإعلان عن عدة مبادرات أمنية انطلقت بميلاد برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 كمشروع يوضح مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في المنطقة المتوسطية وكإطار عام للعلاقات والتفاعلات بينه وبين الدول الواقعة في جنوب وشرق المتوسط،ارتكز المشروع على ثلاث محاور رئيسية: شراكة سياسية وأمنية، شراكة اقتصادية مالية،شراكة ثقافية اجتماعية، بأهدافه المعلنة المتمثلة في سعيه لبناء الاستقرار الإقليمي والتنمية والرفاهية، فقد جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية جديدة بنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال المحاور الثلاث الموجهة أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب، هذا المنطلق يثبت لنا الافتراض أن التطور الذي عرفته الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة ساهم بشكل كبير في بناء الاتحاد الأوروبي لمقاربته الأمنية في المتوسط، إضافة إلى أن الشراكة الأورو -متوسطية تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل والتعاون في مختلف الأصعدة كاشراكا مستمر لتحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء بعيدا عن تدخلات دول أخرى خارج المحيط المتوسطي والأوروبي (الو.م.أ)، هذا ما يثبت افتراضنا المتعلق بأن مقاربة الاتحاد الأوروبي تقوم على فرضية مبدأ التعاون الحر والمستقل بهدف تعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة ويتجسد ذلك أيضا في الترتيبات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي كسياسية الجوار ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط كلها ميكانيزمات جديدة تقوم على التعاون، ومن ناحية أخرى تنطلق من مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة وسعيه لربط منطقة المتوسط برابطة راسخة، وكهدف معلن في

مبادراته الأمنية من أجل احتواء التهديدات الأمنية الجديدة لكن في حقيقة الأمر يمكن أن نفسر تعدد المبادرات والترتيبات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط فقط لتحقيق أهدافه ومصالحه،هذا ما يثبت الافتراض الثالث للدراسة.

6-وجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في تجسيد مقاربته للأمن في منطقة المتوسط نظرا للبيئة الأمنية المتوسطية المتغيرة ولاختلاف الرؤى الأمنية بين دول المنطقة خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية وعلى وجه الخصوص "ظاهرة الإرهاب" هذا التهديد الذي تتصاعد وتيرته بشكل سريع خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تساعده على الانتشار، فقد شغلت الظاهرة الإرهابية حيزا كبيرا في استراتيجيات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تعاملت بشكل واسع مع التهديد الإرهابي وخاصة في منطقة المتوسط،إلا أن الاتحاد الأوروبي من خلال بحثنا في الموضوع ارتأينا أنه اكتفى بوضع إجراءات قانونية كنظام **شينغن للمعلومات**، وبناء منظمات مختصة لمكافحة الإرهاب كالعدالة الأوروبية والقاعدة الأوروبية وغيرها من الإجراءات،غير أن هذه الآليات غير قادرة لاحتواء الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود المهددة للأمن المتوسطي ومنه الأمن الأوروبي، لكن الظروف الأمنية الحالية التي تشهدها أوروبا يمكن أن تدفع بالاتحاد الأوروبي لتبني سياسات وإجراءات جديدة تكون لها فعالية في احتواء ظاهرة الإرهاب بمختلف أبعادها وأنماطها ومستوياتها.

الملاحق

الملحق رقم 1

الخريطة الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

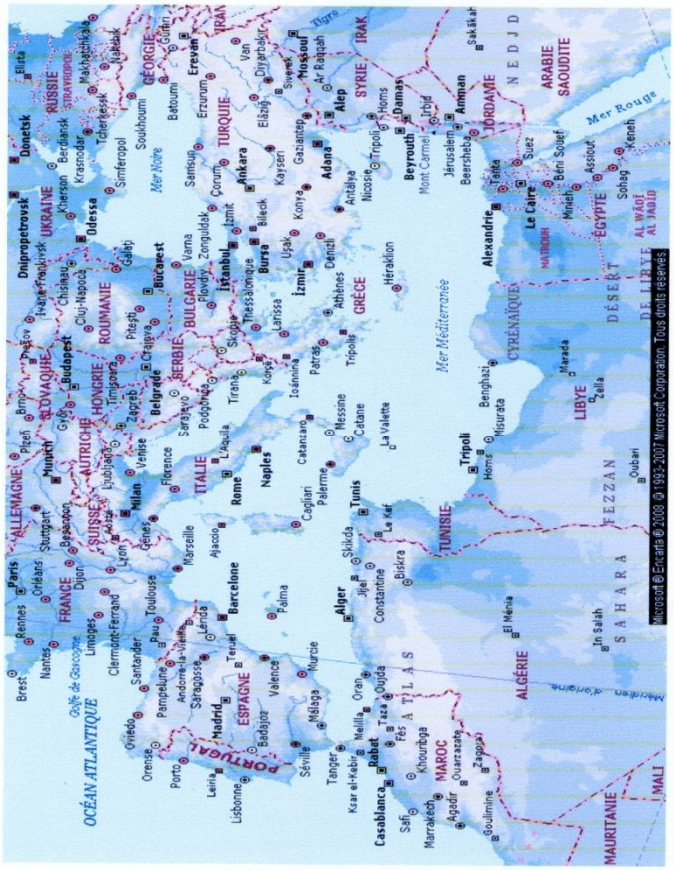

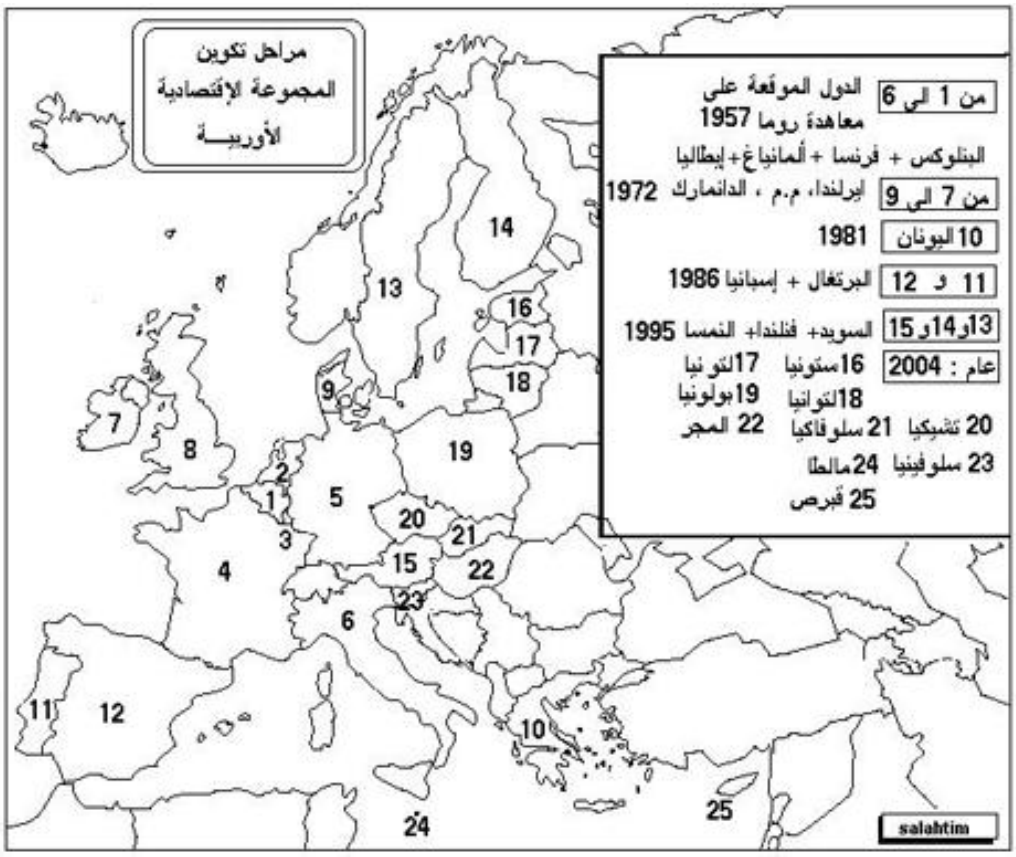

الملحق رقم (02) يوضح توسع الإتحاد الأوروبي amadlan.blogsport.com

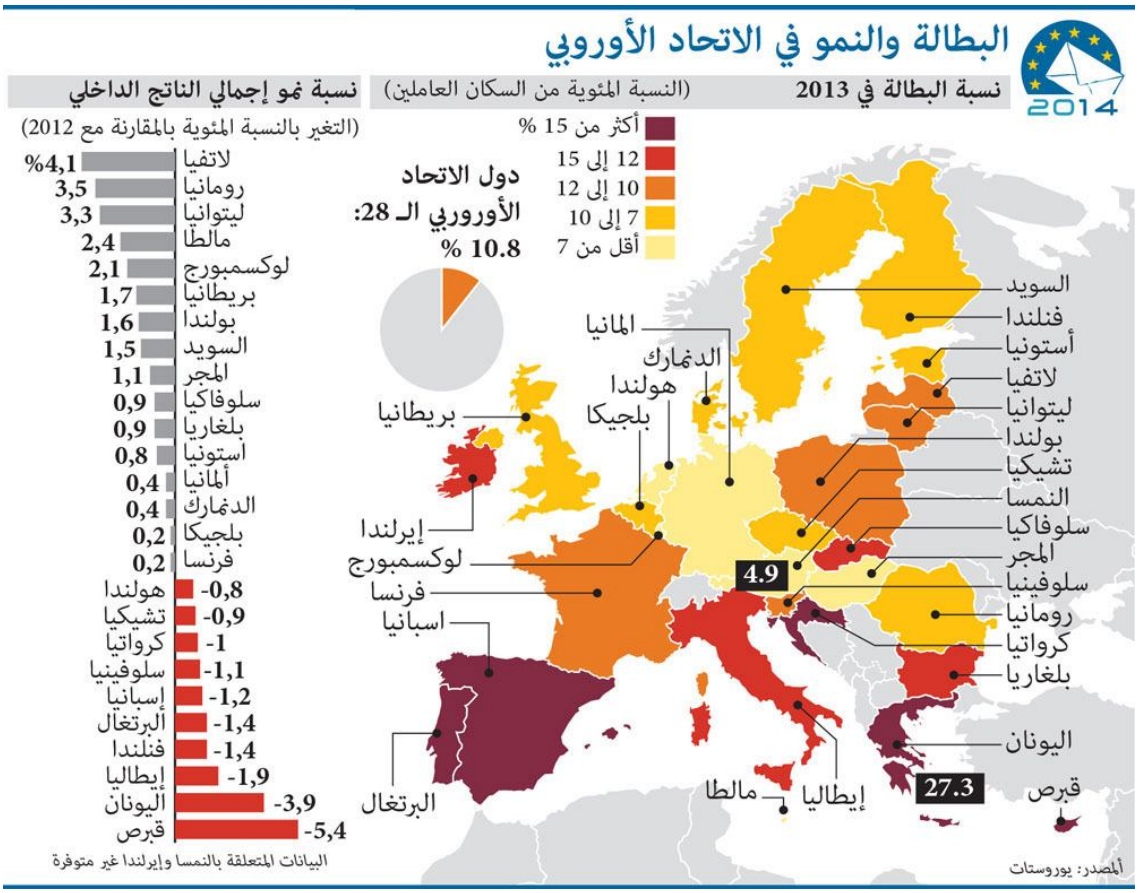

ملحق رقم (03) يوضح البطالة والنمو في الاتحاد الأوروبي

www.makkalmeurs paper.com

الملاحق

الملحق رقم 1:

معاهدة مايستريخت

معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماستريخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي و أهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات، تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في كانون الأول/ديسيمبر.1991

دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في 7 شباط/فبراير 1992 في ماستريخت، حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر .1993 يرجع تأخر تطبيقها إلى تأخر قبول الدانماركيين للمعاهدة و شروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في ألمانيا.

أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وعلى قوانين المجموعة الأوروبية الذرية، التي كانتا تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. شكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام.2004 حسب البند 47 من المعاهدة، فإن هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الأوروبية، و إنما يكملها. إلى جانب عناصر أخرى، تشكل المجموعات الأوروبية التالية أركان الاتحاد الأوروبي:

- المجموعة الأوروبية
- سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية و الأمنية المشتركة
- التعاون الأمني و القضائي

محتوى المعاهدة

الاتحاد الاقتصادي و النقدي

إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي بين الدول الأعضاء كانت أهم نقطة ضمن محتوى المعاهدة، التي سيتم التحضير لها في ثلاث مراحل. حسب نص المعاهدة، فإنه يجب أن يدخل الاتحاد النقدي بين الأعضاء حيز التنفيذ في مدة أدناها يكون الأول من كانون الثاني/يناير 1997 و أقصاها يكون الأول من كانون الثاني/يناير 1999 وأن تكون العملة الموحدة الجديدة هي اليورو، لكي تصبح أي دولة عضو مؤهلة لدخول هذا الاتحاد النقدي وجعل اليورو عملتها، يجب عليها اجتياز بعض الشروط، التي من خلالها يتم الحفاظ على ثبات واستقرار العملة الجديدة. الشروط تندرج تحت شروط مالية، و شروط أخرى تتعلق بمستوى الأسعار، الفائدة و بسعر الصرف. الشروط المالية تضع نسبة عجز في ميزانية الدولة العضو لا تنقص عن حاجز الـ 3% و نسبة دين عام لا تتعدى الـ 60% كأهم الشروط. تم لاحقا في عام 1997 على إضافة بنود أخرى.

من خلال التوقيع على المعاهدة، دخلت كل دولة عضو في آلية زمنية، تنتهي بالانضمام للاتحاد في حالة اجتياز جميع الشروط، ذلك بعد موافقة المجلس الوزاري للاتحاد بشكل نهائي على انضمام الدولة و مدى تطبيقها و اجتيازها للشروط. احتفظتا فقط كل من بريطانيا العظمى والدانمارك بحق الانضمام لاحقا لما يروه مناسبا لهم ولسياساتهم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة

تم تبديل "التعاون السياسي الأوروبي"من خلال "السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة" ضمن معاهدة ماستريخت. لمعظم القرارات الناتجة عن هذه السياسة، ينطبق مبدأ صوت أغلبية الأعضاء.

جنسية الاتحاد الأوروبي

تم تشكيل جنسية أو مواطنية الاتحاد الأوروبي، التي لا تبدل الجنسية الوطنية، و إنما تكملها. يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الأوروبية تلقائيا. يحصل بذلك على حق الإقامة في كامل الاتحاد، لديه حق الانتخاب، وحق انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بغض النظر عن مكان إقامته داخل الاتحاد.

الديمقراطية

من الأشياء الجديدة كانت وضع مستوى البرلمان الأوروبي على نفس مستوى المجلس الأوروبي من حيث إصدار بعض القرارات. كما تم تأسيس "لجنة المناطق"، التي تمثل مصالح بعض مناطق الاتحاد، على سبيل المثال تمثل ولايات ألمانيا الاتحادية و التي لها سياسات و قوانين مختلفة عن الحكومة الفيدرالية الألمانية.

العدل و الداخلية

تم إدخال تحسينات على العمل المشترك في مجال العدل و السياسة الداخلية. تماما كالركن الثاني، يتم هنا إتباع مبدأ صوت الأغلبية. للوصول إلى تعاون أحسن في هذا المجال، تم تأسيس الشرطة الأوروبية المشتركة أو اليوروبول.

أمور أخرى، حصلت المنظمات الأوروبية من خلال معاهدة ماستريخت لأول مرة على المسؤولية الكاملة في مجالات الثقافة.

التطورات

إكمال معاهدة ماستريخت من قبل معاهدات و اتفاقيات تم التوقيع عليها لاحقا مثل معاهدة أمستردام.

معاهدة أمستردام

معاهدة أمستردام أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية، وعدد من المراسيم الأخرى تعرف بمعاهدة أمستردام.تم توقيعها في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1 مايو 1999.أدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تم توقيعها في ماسترخت في 1992. معاهدة أمستردام تعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، أيضا تشكيل عنوان جديد عن العمالة، تحقيق الحريات الاجتماعية، الاهتمام بأمور الأمن والعدالة، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها.

هيكل المعاهدة

قسمت المعاهدة إلى ثلاثة أجزاء وملاحق وثلاثة عشر بروتوكولا، و59 إعلانا تضمنهم الملحق الخاص بالإعلان الختامي.

الجزء الأول: يتضمن التعديلات الخاصة التي سوف تطبق عند تنفيذ المعاهدة وهم 5 مواد:

المادة الأولى: التعديلات على معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي.

المادة الثانية: التعديلات على المعاهدة الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المادة الثالثة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

المادة الرابعة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

الجزء الثاني: ويتضمن ست مواد من المادة السادسة إلى المادة الحادي عشر،وهذا الجزء عبارة عن تبسيط وتوضيح للاتفاقيات والمعاهدات السابقة، وقد ورد في هذا الجزء قرار إلغاء اتفاق 25 مارس1957 الخاص ببعض المؤسسات المشتركة للجماعة الأوروبية.

الجزء الثالث: يضم أربع مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الخامسة عشر ، وهو يعرض الأحكام والنصوص العامة والنهائية للمعاهدة.

المادة الثانية عشر:خاصة بإعادة ترقيم أحكام ومواد معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية.

المادة الثالثة عشر:تنص على أن معاهدة أمستردام ممتدة إلى اجل غير مسمى.

المادة الرابعة عشر: تنص على عملية التصديق على المعاهدة وتوقيت التنفيذ.

المادة الخامسة عشر: تنص على اللغات ،التي يتم إصدار المعاهدة بها.

الملحق: يحتوي على الجدول الذي يوضح الترقيم الجديد لأحكام ومواد اتفاقية الجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى 13 بروتوكولا.

البروتوكولات:

1- ويخص الاتحاد الأوروبي الغربي والإطار الفعال لاتفاقية الدفاع المشترك

2- الخاص بضم اتفاقية شنغن(SCHEGEN ACQUIS) في إطار الاتحاد الأوروبي.

3- ويخص تطبيق نواحي معينة من المادة السابعة أ(السوق الداخلية) من اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية على المملكة المتحدة وايرلندا

4- ويخص موقف المملكة المتحدة وايرلندا بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية الخاص بتأشيرات الدخول ،الهجرة وحق اللجوء في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد

5- ويخص موقف الدنمارك بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية الخاص بتأشيرات الدخول ،الهجرة وحق اللجوء في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد، إضافة إلى بعض النواحي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

6- يخص حق اللجوء لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

7- يخص تطبيق مبادئ تبادل المساعدات والتناسب بين الدول الأعضاء

8- يخص العلاقات الخارجية للدول الأعضاء ،فيما يختص بعبور الحدود.

9- يخص النظام الإعلامي بالدول الأعضاء.

10- يخص حماية ورعاية الحيوانات.

11- يخص المؤسسات في ظل التوسع

12- يخص موقع مقاعد المؤسسات وبعض الكيانات في الجماعات الأوروبية وفي الاوروبول(Europol).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

13- يخص دور البرلمانات القومية في الاتحاد الأوروبي.

انجازات معاهدة أمستردام

تتضمن المعاهدة أساسا التعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي(**معاهدة مايستريخت**) ،ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية وقد قسم الجزء الأول على أربعة فصول تحتوي على التعديلات التي سوف يتم تطبيقها عند العمل بالاتفاقية.

الفصل الأول : تضمن (الحرية الأمن والعدل/الاتحاد وحقوق الإنسان/سياسة خارجية متكاملة وفعالة)

كما أدخلت المعاهدة الكثير من التعديلات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة

المصادر والمراجع

1)المصـــادر:

-القرآن الكـــريم.

2)المراجـــــــع:

أ- باللغة العربية:

ا- الكتب:

1.أحمد،محمد عبد العزيز وفاروق حسنين مخلوف.**العالم والسوق الأوروبية المشتركة**،الدار القومية للطباعة والنشر،د.س.ن.

2.أبو خشيم،مصطفى عبد الله.**الشراكة الأوروبية-المتوسطية:النتائج وردود الأفعال**،ط1،بيروت،معهد الإنماء العربي،2002 .

3.أبو شامة،عباس.**التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة،حجما أبعادها ونشاطها في الدول العربية**.الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999.

4.ايفانز، غراهام وجيفيري نوينهام.**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،الإمارات:مركز الخليج للأبحاث،1997.

5.بخوش، مصطفى.**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الرهانات والأهداف**،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع،2006.

6.بن عنتر،عبد النور.**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:أوروبا والحلف الأطلسي**،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005.

7.بوزنادة، معمر.**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجماعية،1992.

8.بيليس،جون وستيفن سميث.**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة ونشر المركز الخليجي للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2001.

9.جندلي،عبد الناصر.**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية النظريات التكوينية**،الجزائر:دار الخلدونية،2007 .

10.جوهري، يسرى.**جغرافيا البحر المتوسط**،القاهرة:منشأة المعارف بالإسكندرية،1984 .

11. الجاسور،ناظم عبد الواحد.**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية**،لبنان:دار النهضة العربية 2008.

12.خضر، بشارة. في ميشال كابرون،**أوروبا في مواجهة الجنوب**،ترجمة. أديب نعمة،بيروت: دار الفارابي، 1992.

13.ربيع،حامد.**نظرية الأمن القومي العربي**،القاهرة:دار المقف العربي،1984.

14.رزيق المخادمي،عبد القادر.**الإتحاد من أجل المتوسط،الأبعاد والآفاق**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2009 .

15.رياض،محمد.**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**،بيروت:دار النهضة والنشر،1989.

16.الرشدان، عبد الفتاح.**العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**،ط1.أبوظبي:مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998.0

17.شريف،ابراهيم.**أوروبا دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية**،مصر:مؤسسة الثقافة الجماعية،1960.

18.شعيب،مختار.**الإرهاب صناعة عالمية**،القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2004.

19.شيبي،لخميسي.**الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة-(1991-2008)**،الجيزة:المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010 .

20.الشقحاء، فهد بن محمد.**الأمن الوطني تصور شامل**،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009.

21.صادق،عبد المجيد.**أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**،القاهرة:جامعة القاهرة،1976 .

22.صاغور،هشام.**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2010 .

23.عبد الحليم،أنور.**الملاحة وعلوم البحار عند العرب**،الكويت:عالم المعرفة،1990 .

24.عبد السميع مطر،عصام عبد الفتاح.**الجريمة الإرهابية**،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2005.

25.عودة،جهاد.**النظام الدولي:نظريات وإشكاليات**،الجزائر:دار الهدى للنشر والتوزيع،2006 .

26.غضبان،مبروك.**المدخل للعلاقات الدولية**،الجزائر:شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية،2005.

27.فركوس،صالح.**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م-1962م)**،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2003.

28.لدلويس،أرشيبا.**القوى التجارية والبحرية في حوض البحر المتوسط:(500-1100م)**،ترجمة.أحمد محمد عيسى،القاهرة، د.س.ن.

29.ماكنمار،روبرت.**جوهر الأمن**،ترجمة.يوسف شاهين،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971

30.محمد سمير،عبدالعزيز.**التكتلات الإقليمية في إطار العولمة**،الإسكندرية:مطبة الإشعاع الفنية،2000.

31.مختار،جمال.**تاريخ إفريقيا العام، حضارات إفريقيا القديمة**، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام،اليونسكو،باريس:جونا أفريك،1985 .

32.مصباح،زايد عبيد الله.**السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**،ليبيا:دار الرواء، 2008 .

33.مصطفى الصيفي،عبد الفتاح وآخرون.**الجريمة المنظمة:التعريف والأنماط والاتجاهات**،الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999 .

34.مصطفى كمال،محمد وفؤاد نهرا.**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

35.ميكيافيلي،نيكولا.**الأمير** ،ترجمة.خيري حماد، ط21،المغرب:دار الآفاق الجديدة، ،2008.

36.الموعد، حمد سعيد.**أمن الممرات المائية**، دمشق:اتحاد كتاب العرب،1999.

37.المحفوظ بن بيه،عبد الله بن الشيخ.**الإرهاب التشخيص والحلول**،الرياض:شركة العبيكان للأبحاث والتطوير 2007.

38. الكيالي،عبد الوهاب.**الأمن الجماعي،السياسة الدولية**،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1988.

39.هويدي،أمين.**أحاديث الأمن القومي العربي**،القاهرة:دار الموقف العربي،1984 .

40.يوسف حتى،ناصيف.**النظرية في العلاقات الدولية**،لبنان:دار الكتاب العربي،1985 .

ب- المقالات:

1.الاتحاد الأوروبي...النشأة والتجربة والتأثير إعداد النبأ الوثائقي مجلة المراقب العراقي.العدد111.الجزء الأول.(2010).

2.بوشلاغم،زهير."الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب في أوروبا" **مجلة العالم الإستراتيجي.**العدد2.(أفريل2008).

3.بخوش،مصطفى."الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة". **مجلة العالم الإستراتيجي.**العدد2.(أفريل2008).11.بقطاش،مفيد."الأسرة الأوروبية من معاهدة روما إلى معاهدة ماستريخت" **مجلة مستقبل العالم الإسلامي.**العدد10-11.(1993).

4.بن عنتر،عبد النور."تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" **مجلة السياسية الدولية.**العدد 155.(أفريل2005).

5.حسن،غازي فيصل."اللاعبون الأساسيون في المؤتمر:سلام الأقوى" **مجلة أفاق عربية.**العدد12.(1991).

6.الحوات،علي."الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها" **مجلة دراسات.**العدد28.السنة الثامنة.(2007).

7.صايج،مصطفى."الاتحاد المتوسطي،خلفيات وسيناريوهات" **العالم الاستراتيجي.**العدد1.(مارس2008).

8.طاهر،أحمد."الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه؟" **مجلة أريف الأرمينية**،العدد12.السنة العاشرة.(2007).

9.طاهر،جميل."التكامل الاقتصادي العربي:بين الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية" **مجلة العلوم الاجتماعية**.العدد4.(جامعة الكويت:مجلس النشر العالمي.المجلد26. 1991).

10.عز الدين،أحمد جلال."ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية" **مجلة الأمن**. العدد3.(جانفي1991).

11.عنتر،محمد صابر."الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط" **قضايا عربية**.العدد4.(بغداد1980).

12.الشميطلي،هاني."أوروبا والمتوسط:تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط" **المجلة العربية للعلوم السياسية**.العدد28.(2010).

13.العايب،خير الدين."البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية" **شؤون الأوسط.**العدد115.(صيف2004).

14.كنعان، أسامة."استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط" **مجلة التمويل والتنمية**.العدد3.(سبتمبر 1996).

15. الكوت،البشير."ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية" **مجلة دراسات**.العدد28. السنة الثامنة.(2007).

16.اللاوندي،سعيد."عملية برشلونة الأورومتوسطية:الدوافع والآفاق والتحديات" **مجلة قضايا.**العدد13.(جانفي2006).

17.المشاط،عبد المنعم."تحليل ظاهرة الأمن القومي" **استراتيجيا**.العدد52.(جوان1988).

18.محمد الطاهر،حسن."الأمن القومي العربي مدخل نظري" **مجلة شؤون عربية**.العدد75.(1993).

19.ولعلو،فتح الله."أوروبا الإثنى عشر دولة من المجموعة إلى الاتحاد" **مجلة أكاديمية الرباط** (1993).

أ-3) الدراسات المنشورة:

1.مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق.(جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،يوم 30/29 أفريل2008).

2.ندوة "الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا: نحو تعزيز التعاون العربي"، مركز جامعة الدول العربية، وثائق وتقارير،تونس6-7 ديسمبر 2007).

أ-4) الدراسات غير المنشورة:

1.براهيمي، مريم."التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية" **مذكرة ماجستير**،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012).

2.برد،رتيبة."الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 "**مذكرة ماجستير**،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام،2011).

3.حجار،عمار."السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي" **مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر باتنة ،2002).

4.حمزة،حسام."الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" **مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011).

5.خلفون،أمين."المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية" **مذكرة ماجستير**،(جامعة الجزائر،كلية الإعلام والعلوم السياسية،2005-2006).

6.زقاع،عـادل."النقـاش الرابـع بـين المقاربـات النظريـة للعلاقـات الدوليـة" **أطروحـة دكتـوراه فـي العلـوم السياسية**،(جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009).

7.ظريف،شاكر."البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" **مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010).

8.عكروم،ليندة."تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط" **مذكرة ماجستير**،(جامعة محمد خيضر بسكرة،2009-2010).

9.عطية،إدريس."الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها" **مـذكرة ماجسـتير**،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2011).

10.عطيش،يمينة."البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية" مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2007).

11.قاسم،نادية."ندوة برشلونة:هاجس الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط" **مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية**،(جامعة الجزائر،كلية الحقوق بن عكنون،2001-2002).

12. لونيسي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية" **رسـالة دكتـوراه فـي القـانون**،(جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012).

أ-5) المواقع الإلكترونية:

1."الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب" على الموقع :http://www.arabic.euro.news.com يوم 2015/04/22.

2. "أوروبا آمنة في عالم أفضل،"الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" على الموقع:

http://www.Cosiluim.Europe.eu.docs.031208pdfيوم2015/04/12 .

3."أوروبـــــا حـــــدّدت تعريفهـــــا للإرهـــــاب" علـــــى الموقـــــع:

http://www.binthbeil.com/a/newsيوم2015/04/12.

4."الأوروبيـــــون يتعهـــــدون بتعزيـــــز التعـــــاون لمكافحـــــة الإرهـــــاب" علـــــى الموقـــــع:

http://www.almayadean.net/ar/news/europe . يوم2015/04/22.

5.حســـين،خليل."نظـــام الأمـــن الإقليمـــي" فـــي القـــانون الـــدولي العـــام، علـــى الموقـــع:

http://www.drkhalilhussien.blogspost.com . يوم 2015/03/12.

6.زقاع،عـادل."إعـادة صـياغة مفهـوم الأمـن برنـامج البحـث فـي الأمـن المجتمعـي"،علـى الموقـع :

http://wwwpolitics.ar.com/n/indexphp/permalik/3106.htm. يوم2015/03/19.

7.سميرة،ناصري."مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها" ،على الموقع:

http://www0503samira.maktoublog.com.about يوم2015/03/22.

8.زكي،نبيل."مـاذا وراء الاتحـاد المتوسـطي"، علـى الموقـع: .http://www.infomeast.com.arabicيوم

2015/04/02 .

9."عضـوية الاتحـاد الأوروبـي" علـى الموقـع: http://www.Europ.eu.delegation/egypt يـوم

2015/03/06.

10."معاهدة لشبونة تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المؤسسة للمجتمع الأوروبي"،على الموقع:

http://www.marefa.org/index.php. يوم 2015/02/12.

11.ياماموراتاكايوكي."مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ترجمة عادل زفاع،على الموقع:

.2015/03/02يومhttp://www.tomohra.com/vb/shwhread/php

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

ب-1) باللغة الفرنسية:

- des ouvrages:

1-Akkari,Hatem,**La Méditerranane Medieveile parception et representation**, paris :maison et larouse alife les editions de la mediterrane.2002.

2-Roche,jean jacque, et charles philippe david ,**theories de la securité** . paris :éditions montchrestien,2002.

3-Sebastien,Abis, **Enter unité et diversité la méditerrané plurielle**, la France,fondation méditerranéenne d'études stratégique.2004.

- des dictionnaires:

1-Smouts,Marie-claude,Battistella Dario.vennesson pascal, **dictionnaire des relations intertionales**,paris : Dalloz,2003.

- l'internet:

1-.Larocque,julie,et jennieffer robillard ,travaille de recherche : **la securité humaine**.pr.dans :http://www.google.fr.recherche la sécurité humaine.pdf .

ب-2) باللغة الإنجليزية:

-Books:

1.Buzan,barry, **people states and fear** :an agenda for international security studies in the post-cold war Era,london,Harvester wheatsheaf.1991.

2.Waltz,kenneth,**Theory of international politics**.Newyok Mr Graw-Hill 1979.

-Articles:

1.Attina,fulvio, **European security and the development of the Euro-** the convergence of "**miditerranean,partnershipe**, from.conference on : constructing a mideterranean region convert Portugal 6-9 june2002."civilization ?

2.Penbianco,stefania**,Volatile Regionalism in the Mediterrananean Area,** L'Europe en formation, N°356 été 2010.

فهرس الموضوعات :

مقدّمـــــة:.....ا-ح

الفصل الأول : المدخل النظـــــري والمفـــــاهيمي للأمن المتوسطي.....1-33

المبحث الأول: المقاربات النظــرية المفسرة للأمن المتوسطي.....1-19

المطلب الأول:بناء تصور مفـــاهيمي للأمن.....1-4

المطلب الثاني: الأمن حسب النظريـــــات التقليدية.....5-11

المطلب الثالث: توسيع و إعـادة تعريف الأمن حسب النظريات الحديــثة.....11-19

المبحث الثاني : مستويـــات الأمـــن.....20-25

المطلب الأول : الأمن القومي.....20-21

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي 22-23

المطلب الثالث : الأمن الـدولي.....24-25

المبحث الثالث : أهمية منطقـــة البحر الأبيض المتوسط.....25-31

المطلب الأول : التعريف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....25-27

المطلب الثاني : الأهمية التاريخية والحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....27-29

المطلب الثالث : الأهمية الجـيواستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....29-31

خلاصة الفصل.....32-33

فهرس الموضوعات :

الفصل الثاني : الترتيبـات الأمنية للإتحـــــاد الأوروبي في منطقة المتـــوسط.....34-69

المبحث الأول : محددات النظام الإقليمي الأوروبي 34-42

المطلب الأول: نشأة الاتحـــــاد الأوروبي.....34-37

المطلب الثاني : عمليات توسع الاتحاد الأوروبي.....37-40

المطلب الثالث : مكانة الفضاء المتوسطي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.....40-42

المبحث الثاني : البيئة الأمنية المتوسطية حسب منظور الاتحاد الأوروبي.....43-53

المطلب الأول : التهديدات الأمنية في المتوسط حسب مقاربة الاتحاد الأوروبي. 45-49

المطلب الثاني : الإقليمية كوسيلة لمعالجة المشاكل الأمنية في المتوسط.....50-53

المبحث الثالث : أهم المبادرات التعاونية للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط. 53-67

المطلب الأول : المشروع الأمني في إطار مسار برشلونة.....53-60

المطلب الثاني : التوجه الجديد للإتحاد الأوروبي في ظل سياسة الجوار. 60-63

المطلب الثالث : مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط.....63-67

خلاصة الفصل.....68-69

فهرس الموضوعات :

الفصل الثالث : منظور الاتحاد الأوروبي لظاهرة الإرهاب في المتوسط.....71-94

المبحث الأول: الإرهاب كمصدر تهديد للأمن في المتوسط.....72-81

المطلب الأول : التعـــاريف المختلفة لظاهرة الإرهاب 72-76

المطلب الثاني : مسببات ودوافـــع الإرهـاب 77-79

المطلب الثالث: انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط.....79-80

المبحث الثاني: الآليات المستخدمة لمكافحة ظاهرة الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي.....81-93

المطلب الأول : الموقف الأوروبي من الإرهاب: من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية.....82-83

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب. 84-89

المطلب الثالث : رهانات وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرة الإرهاب
في المتوسط.....89-93

خلاصة الفصل.....94

خاتمـــة.....97-99

ملـخص:

الملخص باللغة العربية:

الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل في بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلية وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك.

حيث تجمع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط بين دول شمال المتوسط التي تعمل ضمن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، هذه الدول التي تجمعها الروابط الجغرافية وتفرقها المصالح الإستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية تحوي على متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث اختلفت طبيعة التهديدات الأمنية (الإرهاب-الهجرة غير الشرعية...)وكان ذلك سببا في دفع هذه الدول لتبني ترتيبات أمنية تستجيب للمصالح الجهوية لكل طرف.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد حياة الإنسان في أي مكان في العالم،كما أن هذه الظاهرة الإجرامية لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بحضارة بعينها،لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة بلا وطن ولا دين ولا هوية، ونتيجة لانتشار الأعمال الإرهابية على المستوى الدولي أدرك المجتمع الدولي أن الإرهاب أصبح خطرا استراتيجيا يهدد جميع الدول لذلك فقد تظافرت الجهود الدولية لتجريم الأفعال المكونة للجريمة الإرهابية يهدف إلى اتحاد وسائل تكون قادرة على منع وقمع الإرهاب.

حيث في المنطقة المتوسطية نجد الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجيات وإجراءات من أجل الحرب على الإرهاب خاصة بعد الهجمات الإرهابية يوم 11 سبتمبر 2001.

ملـخـص:

ملخص باللغة الفرنسية:

La Sécurité de la région Méditerranéenne intervient dans un environnement de conflit d'intérêts et d'objectifs entre les acteurs nationaux et régionaux ceci dans un champ commun.

Les nouvelles Menaces Sécuritaires concernent les pays du Nord de la Méditerranée œuvrent selon des stratégies relative à **L'Union Européenne** et les pays du Sud Méditerranée, les pays qui ont un bien géographique sont en conflit l'orsqu' il s'agit d'intérêts stratégiques nés dans environnement d'après la fin de la guerre froide, les nouvelles menaces sécuritaires prennent différentes formes (terrorisme , immigration…etc) Les pays mis en cause sont forcés d'adapter des arrangement de sécurité qu' exigent les priorités régionales.

Après la fin de la guerre froide , Le phénomène du terrorisme ne s'attachant à aucun pays ni région du globe et sans lien avec aucune religion, constitute, désormais, une menace réelle pour chaque individu dans tous les pays du monde.

Relevant la nécessité impérieuse de faire face au danger du phénomène , la communauté internationale a,par suite réagi en élaborant un dispositif juridique international relatif à la répression des actes terroristes internationaux, et dans la région Méditerranéenne se trouvent L'Union européenne poser des stratégies pour la guerre contre le terrorisme surtout après les attaques terroristes en 11/09/2001.